



قسم الفلسفة و الاجتماع



جامعه جنوب الوادي

# علم الاجتماع الاقتصادي

## النشأه و التطور

الفرقة الثالثه (التعليم العام) ..... شعبه الفلسفه و الاجتماع

أستاذ المقرر

د/ شرين احمد مصطفى

د.د/ عبد الرؤوف الضبع

مدرس علم الاجتماع

أستاذ علم الاجتماع

قسم فلسفه و اجتماع- كلية التربية بقنا

العام الجامعي

2023م / 2024م

# بيانات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الثالثة

التخصص: عام

عدد الصفحات: 177

القسم التابع له المقرر : الفلسفة و الاجتماع

## محتوي الكتاب

الصفحة	الموضوعات
2	<u>الفصل الاول : علم الاجتماع الاقتصادي المفهوم والنشأة</u>
43	<u>الفصل الثاني : الفكر الاقتصادي ومصالح الطبقة</u>
59	<u>الفصل الثالث : المدارس النظرية في الرأسمالية</u>
86	<u>الفصل الرابع : الدولة والاقتصاد</u>
130	<u>الفصل الخامس : الفقر</u>
143	<u>الفصل السادس : البطالة في مصر</u>

الفصل الاول  
علم الاجتماع الاقتصادي  
المفهوم والنشأة

يعرف العلم science بأنه "هيكل من المعرفة؛ يقوم أساسه على مشاهدات ثابتة وينظم في نسق من القضايا والنظريات".

والعلم كذلك منهج بمعنى مسلك يؤدي إلى اكتساب المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من الطرق والعمليات والقواعد المنجية المقننة التي يتبعها العقل والحس معاً وإذا نظرنا إلى هذا التعريف وتأملناه سوف يتبين لنا أن العلم أي علم سواء كان من العلوم الطبيعية أو الإنسانية يشتمل على بعدين أساسيين هما البعد المعرفي الذي يتمثل في كل ما يقدمه لنا العلم من معارف أي المفاهيم والنظريات والقوانين العلمية التي يصل إليها العلم من خلال دراساته الإمبريقية للظواهر في إطار الواقع؛ والبعد المنهجي الذي يتمثل في عناصر البناء المنهجي للعلم؛ ذلك البناء الذي يحدد للباحث الخطوات والإجراءات والقواعد المنهجية التي ينبغي اتباعها من أجل الوصول إلى المعرفة.

ولا شك فيه أن المعرفة العلمية التي يخلص إليها العلم من خلال المنهج العلمي؛ تدور حول موضوع بعينه؛ وهذا يعني أن لكل علم من العلوم موضوع معين؛ أي مجموعة من الظواهر والقضايا والمسائل التي يحاول العلم تحليلها وتفسيرها أي فهمها والكشف عن القوانين التي تخضع لها هذه؛ مثال ذلك أننا نجد العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والفلك تتخذ من الظواهر الفيزيائية والكيميائية موضوعاً لها كما تتخذ العلوم الإنسانية والاجتماعية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية موضوعاً لها<sup>(1)</sup>.

ولاشك أن تحديد موضوع العلم يعد شرطاً أساسياً لا بد من توافره في أي علم؛ وينطبق ذلك على علم الاجتماع الاقتصادي حيث يتخذ من الظواهر والنظم الاقتصادية موضوعاً لدراسته؛ ويشترك مع علوم أخرى عديدة مثل الاقتصاد والأنثروبولوجيا وعلم السياسة وعلم

---

(1) محمد سلطان أبو علي وآخرون اصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق) القاهرة 1994

النفس في دراسة وتحليل السلوك الاقتصادي ولكن ينطلق كل علم من هذه العلوم من منظوره الخاص وإطاره المرجعي الذي يميزه عن سائر التخصصات الأخرى؛ ويدفعه إلى التركيز على بُعد معين من أبعاد الظاهرة؛ ذلك البُعد الذي يتكامل مع الأبعاد الأخرى التي تحاول كل العلوم فهمهما وتفسيرها تفسيراً متكاملًا (2).

ولقد بدأ علم الاجتماع الاقتصادي بداية متواضعة منذ النصف الأول من القرن العشرين؛ وبمرور الوقت تطور ميدان الدراسة في هذا العلم تطوراً ملحوظاً؛ وحظى باهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد المحدثين حتى وطد أقدامه وأصبح فرعاً هاماً من فروع علم الاجتماع؛ ولاسيما بعد أن أرسى علم الاجتماع دعائمه المنهجية وتطورت مداخله السوسيولوجية المختلفة على المستويين النظري والأمبيريقي؛ وبدأ يعيد النظر في نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة به ومنه الاقتصاد وفي هذه الأثناء تزايد اهتمام علم الاجتماع الاقتصادي بالمشكلات والقضايا الاقتصادية التي توجد في العالم النامي؛ ولتي ظهرت في تحليلات أقطاب هذا العلم وهم جوزيف شومبيتر وجونار ميردال؛ ونيل سميلسر؛ وريتشارد سويد برج وغيرهم؛ تلك التحليلات التي ركزت على أهمية اقتصاديات العالم الثالث؛ ومدى ارتباط المشكلات الاقتصادية في الدول النامية بالنظام العالمي الجديد؛ وهذا ما يؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع وذلك لأنه ينظر إلى النشاط الاقتصادي كأى نشاط آخر - باعتباره أحد الظواهر الاجتماعية التي لا يمكن فهمها وتفسيرها تفسيراً متكاملًا إلا في ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين بعضها البعض (3)

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع الاقتصادي هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيولوجية؛ والإطار المرجعي لعلم الاجتماع في دراسة

---

(2) المرجع السابق ص 9

(3) عبد الله عبدالرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي النشأة و التطور، ط1، الجزء الاول، 110 المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994، ص6

مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع؛ والتبادل. واستهلاك السلع النادرة والخدمات.

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادي الأول: أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات؛ ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يبحث في كيفية صياغة الأنشطة في وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار كما يهتم التي تمنحها الشرعية والمعايير والجزاءات التي تنظمها والتفاعل بين كل هذه المتغيرات السوسيولوجية؛ والمحور الثاني: الذي يدور تمام عالم الاجتماع الاقتصادي هو التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تتجسم في السياق الاقتصادي والمتغيرات السوسيولوجية التي يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادي (4)

مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يعني بتداخل الأدوار الأسرية والأدوار المهنية في المجتمع المحلي وعلاقتها بالبناء السياسي لهذا المجتمع؛ أي أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية والمواقف العديدة التي يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة.

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادي أن يتبع هذا التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية والاقتصادية علم مستويين: الأول مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية؛ ففي المنشأة الصناعية مثلاً يدرس أنساق المكانة وعلاقات القوة والسلطة والجماعات والزمير الصغيرة؛ والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الاقتصادية يهتم بها فرع معين. من علم الاجتماع الاقتصادي؛ وهو ما يطلق عليه الآن علم الاجتماع الصناعي.

---

(4) كمال التابعي ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار النصر للنشر و التوزيع 2003 ، ص16-17

والمستوى الثاني: هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعي؛ وفي هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة المتبادلة بين الاقتصادي وغيره من الأنظمة القانونية والسياسية و الدينية؛ على مستوى المجتمع المحلي، والمجتمع الكبير معا وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذي يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة؛ والصراعات بين دارة والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية وفضلاً عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود.

على هذا النحو سوف يضم علم الاجتماع الاقتصادي عدداً من فروع علم الاجتماع؛ العام؛ ومن بينها: علم الاجتماع المهني؛ وسوسيولوجية العمل، وسوسيولوجية التنظيمات أو بخاصة القسم الخاص بالتنظيمات البيروقراطية الاقتصادية) وعلم الا الصناعي؛ وسوسيولوجية المصنع؛ وسوسيولوجية الاستهلاك .... الخ (5).

\* ولكن ما الفرق بين علم الاجتماع الاقتصادي Economic sociology وعلمي الاقتصاد Economics؛ والاقتصاد الاجتماعي Social economy؟

لقد تبين لنا أنفاً أن (علم الاجتماع الاقتصادي) هو فرع من فروع علم الاجتماع يستهدف دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية من المنظور السوسيولوجي؛ موضحاً التأثيرات التبادلية بين الظواهر والنظم الاقتصادية وكافه مكونات البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع (6)

أما علم الاقتصاد هو العلم الخاص بدراسة سلوك المجتمع وأفراده في توظيف الموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بين الفئات المختلفة بهدف إشباع الحاجات اللازمة لمعيشتهم (7)

(5) المرجع السابق، ص 8

(6) المرجع السابق، ص 9

(7) المرجع السابق، ص 9

ويتميز هذا التعريف عن غيره بالشمول لكافة جوانب النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المادي أو المستوى الإنساني؛ فهذا النشاط يتم على مستويين مرتبطين أشد الارتباط ولكن يفصل بينهما لأغراض التحليل، ويتمثل عامة المستوى الأول في العلاقة التي تثور بين الأفراد والطبيعة والوسط المادي بصفة عامة؛ أما الثاني فيتمثل في العلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض.

وفي المستوى الأول: تثور العلاقة الأولى بين الإنسان ومجموعة من الضرورية؛ لإشباع الحاجات كلما زادت الحاجات وقصرت الموارد عن الوفاء بها تزداد الحاجة للتدبير والرشادة لتعظيم العائد وتقليل الفاقد. وتثور بالتالي مجموعة لا نهائية من المشكلات تمثل دراستها المحور الأول في دراسة علم الاقتصاد السياسي.

أما في المستوى الثاني فتتضح العلاقة بين الأفراد وبعضهم لأن الإنتاج والرغبة في تعظيمه وتقليل الفاقد إنما يتم في إطار مجموعة أو جماعه؛ وكلما اتسع نطاق الجماعة وتعدت عملية الإنتاج زادت الحاجة إلى تقسيم العمل واتساع نطاق المبادلة؛ ثم تأتي مشكلة التوزيع وكيفية حصول على نصيب يعادل ما قدمه من مجهود في عملية الإنتاج؛ وهنا تثور مجموعة لا نهائية من المشكلات التي تمثل المحور الثاني في دراسة علم الاقتصاد السياسي

و إذا كنا قد اوضحنا اننا مفهوم علم الاقتصاد و موضوعه . فإننا نشير ايضا في هذا المقام الي معني كلمه (اقتصاد Economy)و التي يقصد بها أيه

صورة تنظيمية معينة الإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية

تحقيق مستوى معيشي معين (8)

---

(8) محمد الجوهري و اخرون : تنميه العالم الثالث الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة 1983 ، ص 16-32



ومن هنا كان الحديث عن اقتصاد فرنسي أو سوفيتي؟ اقتصاد سوق حراً واقتصاد مخطط؛ اقتصاد متخلف أو صناعي متقدم ... الخ.

بينما يعرف (الاقتصاد الاجتماعي) أنه العلم الذي يدرس السياسات والنظم الاقتصادية المثالية التي يدخلها المجتمع بشكل عمدي بقصد مساعدة الطبقات الضعيفة اقتصادياً وهذا العلم كان له شأن كبير في ظل الاقتصاد الحر ولاسيما في منتصف القرن التاسع عشر حتى أخريات ثلاثينات القرن العشرين؛ وتعرف الطبقات الضعيفة اقتصادياً بأنها الطبقات التي لا تستطيع بحكم وضعها الاقتصادي وبحسب قوانين الاقتصاد الحر أن تعيش معيشة "ملائمة" بدون مساعدة، أي بدون تشريعات تحميها اقتصادياً وذلك كالعمال والمرضى والشيوخ والعجزة والمعوزين والفقراء.. فمثلاً العمال بحكم خضوعهم لقانون العرض والطلب؛ وتحت الاقتصاد الذي كان سائداً من أن العمل الإنساني يعد سلعة من السلع؛ كان يمكن أن يستغني عنهم أصحاب الأعمال بين يوم وليلة؛ ويمكن أن يجروا على العمل بلا راحة أو بأجر لا يكاد يسد احتياجاته.

ومن هنا نشأ التشريع الصناعي لحماية الطبقة العاملة ومصالحهما فالتشريع العمالي والصناعي يعد باباً هاماً من أبواب الاقتصاد الاجتماعي. ذلك النظام التعاوني؛ حيث أن التعاون الانتهاجي هدفه أن يستفيد العامل بنتائج عمله بدون أن يستغله صاحب العمل وأن التعاون الاستهلاكي من بين أهدافه تمكين الأفراد من الحصول على السلع بأسعار في متناول أيديهم لأن المشروع التعاوني لا يبغي الربح وإنما يبغي خدمة الأفراد المساهمين فيه (9)

وهكذا يتبين أن الاقتصاد الاجتماعي يدرس المشروعات التي ينشئها المجتمع لمساعدة الطبقات الضعيفة اقتصادياً؛ أي الطبقات التي لا تستطيع أن تعيش إلا بمشروعات تساعد على الوقوف بجانب الطبقات الأخرى القوية والمثيرة اقتصادياً؛ ولا سيما في ظل الاقتصاد

---

(9) محمد سلطان أبو علي، مرجع سابق، ص11

الحر ولذلك كان كثير من الاقتصاديين أمثال تبارك جيد Gide وشارل رست Rist يعتقدون أن الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاجتماعي يخدمان قطاعين في المجتمع متعارضين تمام التعارض؛ فالاقتصاد السياسي يدرس الثروة في إنتاجها وتداولها وطرق تنميتها ومضاعفتها؛ ولما كانت الثروة تبقى في أيدي طبقة الرأسماليين؛ بينما الاقتصاد الاجتماعي يخدم العمال والطبقة العاملة فكان أحدهما يخدم رأس المال بينما يخدم الآخر العمال، ورأس المال والعمال طرفان متقابلان (10)

. هذا فضلاً عن أن الاقتصاد الاجتماعي يقوم على الربط بين النظرية والسياسات الاقتصادية وبين السياسة الاجتماعية؛ لذلك فهو يضم تحت لوائه دراسة موضوعات توزيع الدخل. الفقر البطالة والإسكان؛ التأمين التعليم؛ وهكذا تفيد دراسات علم الاجتماع الاقتصادية محددة في مجتمع محدد بعينه؛ وبمراعاة كافة المعطيات الاجتماعية السائدة (11)

---

(10) المرجع السابق، ص 12

(11) المرجع السابق، ص 12

أولاً : إسهام الفكر الاقتصادي في مجال الكشف عن الأبعاد السوسيوولوجية في الحياة الاقتصادية: (12)

### 1- مدرسة التجاريين: (13)

يشير المذهب التجاري إلى مجموعة متباينة من الآراء التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في أوروبا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ولم تترك هذه الآراء إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتناسكة بقدر ما كانت تمثل خليطاً من الأحكام القيمة والتأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية . ويرجع عدم التماسك في النظرية التجارية إلى تباين الأفراد الذين أسهموا في صياغتها . فقد كانوا خليطاً من الفلاسفة ورجال الحكم والمشرعين والتجار . ومع هذا فإننا لا نعدم وسيلة لاستخلاص بعض الأفكار الأساسية لهذه النظرية .

وتمثل الثروة جوهر النظرية الاقتصادية للمذهب وتتمثل الثروة فيما تحوزه الدولة من نقود معادن نفسية كالذهب والفضة . ونظراً لأن الثروة المتمثلة في النقود والمعادن النفيسة قابلة على نحو أو آخر للتخزين ، فإن هذا يعني أن وجود قدر كبير من تلك الثروة لدى أمة إنما يعكس وجود عجز لدى أمة أخرى ويتناقض هذا جذرياً مع مبادئ الاقتصاد الحديث الذي يذهب إلى أن التجارة الخارجية تفيد كافة الأطراف المشاركة فيها وحتى وإن عانت أحداها قصوراً واختلالاً في ميزانيتها لبعض الوقت . ولذلك ركز التجاريون على أهمية تكديس المعادن النفيسة مباشرة أو من خلال إحداث توازن في ميزان الصادرات والواردات . بما يكفل تدفق هذه الثروات إلى خزينة الدولة .

أما الفكرة الجوهرية الثانية التي تسلم النظرية الاقتصادية لدى مدرسة التجاريين فهي ربطهم بين الثورة والأمة والقوي التي تتمتع بها ومن ثم فإن زيادة قوة الدولة سياسياً لا يأتي إلا من

---

(12) محمد الجوهري ، علي ليله ، احمد زايد ، تنمية العالم الثالث و الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية

1984 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ص 16-42

(13) مرجع سابق

خلال زيادة مواردها من الذهب والفضة ويمثل هذا اولى حلقات الربط بين الاقتصاد والدولة او الاقتصاد والسياسة وفي هذا الصدد كتب ( تابلور قائلاً ) . "كان الهدف الأساسي للحكومة ابان سيطرة النظرية التجارية "على الفكر الاقتصادي هو الاسراع بمعدلات نمو الثروة القومية بهدف زيادة قوة الدولة السياسية والعسكرية ولأغراض الأمن . وكانت كل حكومة ترسم سياستها على أساس زيادة قوتها و ثروتها ازاء الدول الاجنبية المنافسة لها" .

وقد افترض التجاريون ان الثروة تعمل لصالح القوة . وبأن هناك انسجاما وتوافقا في التخطيط لزيادة كل منهما وهناك ارتباطا وثيقا ببعضها الى الحد الذي قد يصعب معه الفصل بينها .

كذلك لم يفصل التجاريون فيما يتعلق بالسياسات العملية بين القوة والثروة فالدولة هي موضوع السلطة . وهي تستخدم سلطتها لتنظيم الصناعة . والتجارة بغرض تحقيق نمو اقتصادي ومن زيادة كمية مخزون الثروة لديها . وينبغي على الدولة ان تقدم الدعم السياسي والاقتصادي للصناعات التي تنتج سلعاً للتصدير كما يجب عليها تنفيذ الاستيراد من خلال فرض الضرائب العالية او منع دخول السلع الاجنبية علاوة على هذا يجب ان تقوم الدولة بغزو الدول الأخرى واستعمارها بهدف الحصول على المعادن النفيسة وكذلك المواد الخام اللازمة لصناعاتها التصديرية وعلى هذا النحو تزداد قوة الدولة وتتسع رقعتها كلما قويت تجارتها وتكدست ثرواتها .

ولا تختلف نظرة التجاريين الى المتغيرات الاقتصادية والسياسية عن ذلك حيث نجد انهم يرون ان زيادة ثروة الدولة تؤدي الى زيادة قوتها التي تدعم بدورها التجارة الخارجية للدولة لزيادة الثروة . وهكذا لا يوجد انفصال بين كل من النسق السياسي والنسق الاقتصادي بل انها على درجة عالية من التكامل والانسجام .

يعتبر من ابرز رجال الحكم الذين اظهروا تأييداً لا كبيراً للمذهب التجاري في فرنسا . وقد كان هو نفسه ابناً لـاحد تجار الصوف في فرنسا . ثم عينه الكرديتال مازاران ليدير ضيعته . وقد اظهر نجاحاً جعل الكرديتال يقدمه للملك الذى عينه وزيراً للمالية . وقد انتهى في اخر المطاف ليكون مستتبداً برأيه وذلك ابان حكم الملك لويس الرابع عشر . فقد عمل على تقوية الصناعة والتجارة بفرض القيود الجمركية على الاستيراد ؛ وتدعيم الأسطول الفرنسي . والعمل على توسيع نطاق المستعمرات الفرنسية . علاوة على تحسين وسائل النقل في الداخل ونظراً لإدراكه لأهمية العمالة الرخيصة في سبيل انجاز الاهداف التي وضعها نصب عينه فقد أصدر تشريعاً يحول دون خروج العمال الفرنسيين من الدولة . كما أصدر 'تشريعات اخرى لجذب العمال الأجانب للهجرة والاستقرار في فرنسا . ما شجع ( لوكيز ) على توسيع نطاق الاحتكارات بما شجع على المشروعات الجديدة وبالذات فيما يتعلق بالتجارة فيما وراء البحار وكذلك شجع الاختراعات ورصد لها الجوائز وأرسى أساس الصناعات الحديثة وهكذا .

لقد استطاع خلال عقد واحد ان يضاعف الدخل العام وجعل من فرنسا اقوى دولة في أوروبا في كل المجالات سواء العسكرية او الثقافية او العلمية بشكل لم يسبق له مثيل وقد اثر كل هذا على مستوي الانفاق العام وارتفعت الضرائب . اما الملك فقد كان ينفق الكثير برغم النمو المتزايد في الدخل الا ان الإنفاق تجاوز كل زيادة في الدخل واوشكت الدولة على الإفلاس أما أفراد الشعب الفرنسي فائهم لم يميلوا كثيراً لهذه القوة وذلك المجد الذى اظهره (لوكيز) لفرنسا نظراً لفداحة الثمن الذى كان مطلوباً لتحقيق تلك القوة وذلك المجد فقد اعتلت صحته تحت وطأة الجهود الجبارة التي كانت يبذلها ثم مات منزوياً بعيداً عن الاضواء .

كان ادم سميث أكثر من انتقد نظريه التجاريين في دراسته الشهيرة عن ثروة الأمم . ذلك ان سميث يعارض الفكرة الاساسية للتجاربيين والتي تذهب الى ان ثروة الأمم هي ما تحوزه من نقود ومعادن نفيسة . فالثروة في رايه تكمن في الانتاج او ( القدرة على إنتاج السلع الضرورية , الرفاهية في الحياة . اما النقود فهي وسيلة للتبادل ويعتمد مستوي الانتاج على القدرة الاقتصادية للعمل الانتاجي ) فكلما ازداد التخصص ادي الي الزيادة في الانتاج . كما يعتمد مستوي التخصص في العمل علي حجم الاسواق المتاحة للإنتاج . وكمية رأس المال ومعني ذلك ان الدولة لا يتعين ان تتجه نحو تركيز الثروة داخلها . كما هو الامر بالنسبة للمعادن النفسية بل ان جهد الدولة يجب ان يتجه نحو خلق الأسواق لتوزيع المنتجات ولا يعارض ادم سميث تماماً نظرية التجاريين عن القوة . بل يحاول تعديل العلاقة بين القوة والثروة . فهو وان كان لا ينكر ان قوة الدولة تركز على الثروة الا انه يرفض فكرة التجاريين القائلة بان الدولة يتعين ان تمارس سياسية اقتصادية معينه تنطوي على تشجيع لبعض الصناعات دون غيرها . او خلق احتكارات معينه . او تحديد اسعار بعض السلع ؛ بل ان الدولة في رايه .

يجب ان تمنح القوة للنسق الاقتصادي . بمعني انه في ضوء المبدأ الشهير دعه يعمل ( faire - Lassiz ) سوق تمنح الدولة للعملاء التجاريين وأصحاب الأعمال والمنظمين القدرة على تنظيم انفسهم بأنفسهم . دون ان تمارس أي نشاط تنظيمي . فالقوة إذن تكمن في النسق الاقتصادي ذاته . وليست شيئاً مفروضاً عليه من الخارج ومع ذلك فالدولة لن تكون سلبيه تماماً . ولكنها تعمل باستمرار على ايجاد الصيغة القانونية والنظامية التي تشجع المشروعات التجارية عموماً.

كما يعتبر ادم سميث من الاقتصاديين الذين اولوا الانسان والعوامل الاجتماعية والنفسية اهتماماً بالغاً في فهمه للفعل الاقتصادي . حيث استهل كتابة الشهير 'تحقيق في طبيعة واسباب ثروة الأمم' ؛ بإعلانه ان اجمالي العائد القومي منتج من العمل . ويتضح من الكتاب في مجموعة ان المؤلف لم يخطر بباله ما عرف بعد ذلك بنظرية "قيمة العمل" التي اثارت في القرن الماضي جدلاً واسعاً محوره المقارنة بينها وبين نظرية "قيمه المنفعة" التي وضعت بعد كتاب سميث بقرابة مائة عام . وانما كان يقصد في الأساسي أمرين هامين شغلا كتاب الأدب الاقتصادي لفقرة طويلة. فهو بهذا التأكيد المبدئي يعلن التصفية النهائية لوهم التجاربيين . المتمثل في ان امتلاك الذهب والفضة هو ثروة الأمم وبلغه عصرية نقول انه ميز تمييزاً قاطعاً بين ( التكاثر ) المالي بمعنى امتلاك الأحوال النقدية والمالية ( التراكم الرأسمالي لأحوال الانتاجية . المادية اللازمة لزيادة انتاج المجتمع . وقد خصص سميث الكتاب الخامس من مؤلفه لتنفيذ مفصل لأقوال التجاربيين . ومن ناحية اخري يسجل تجاوزه لزعم ( الفيريوقراط ) أو بالأحرى ( العمل الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد حيث تنبت من الحبة سبع سنابل في كل سنبله مائة حبة ويبدو عند سميث معرفة بقانون المادة . المادة التي لا تفني ولا تستحدث وبالتالي كل انتاج ليس الا توليفا وتشكيلاً وتحويراً لما يجده الانسان في الطبيعة ) .

والإنسان وحده بعلمه الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج إليه في حياته وفي الارتقاء بالحياة . ومادام الأمر كذلك كان لابد ان يتصدى المؤلف لما نسميه اليوم "إنتاجية العمل" . وهذا ان دل على شيء ، فإنما يدل على أن ادم سميث اهتم بالعمل واعتبره المصدر الوحيد للقيمة . حيث تعتبر كمية العمل التي تتجسد في كل سلعة مقياساً لحقيقتها الفعلية .

سعي ادم سميث الى تحليل طبيعة السلوك الانساني موضعاً بأنه يتجدد بواسطة مجموعة . من العوامل وحسن النفس وتحقيق الثراء والرغبة في الحرية والاحساس بالتوافق والعمل والميل الى المقايضة وتبادل الأشياء واعتبر تلك العوامل اساساً ومصادر للسلوك البشري . فالإنسان

يعتبر أول الأفراد الذين يحكمون بصورة أفضل اين تكمن مصلحتهم ومن ثم يجب إتاحة فرصة تحقيق هذه المصالح وإعطاء الحرية لها انها ستؤدي الى زيادة وعمومية الخير المجتمع ككل . يضاف الى ذلك ان الدوافع السابقة هي التي توجه الأفراد الى تحقيق توازن يكفل التوافق بين منفعتهم الفردية والمجتمعية في نفس الوقت.

### ج - شوميتير :

يعتبر الاقتصادي الأمريكي النمساوي الأصل " جوزيف شوميتير " أول من مجد دور المنظم . واعتبره القوة الأساسية في التنمية الاقتصادية. ويشارك المدرسة الكلاسيكية وماركس ذاته في نظريته القائمة لمستقبل الرأسمالية وليست مساؤها هي التي تؤدي الى ذبح الإوزة التي تبيض ذها . ويتفق شوميتير مع المدرسة الكلاسيكية وماركس في ان الناتج القومي يعتمد على عدد العمال ومقدار الموارد الطبيعية وراس المال العيني . ونسبة هذه العوامل بعضها البعض .

ومستوي التقدم الفني والتكنولوجي . كما عرف الادخار بأنه تجنب بقصد الاستهلاك او الاستثمار في المستقبل وعلى هذا فان كلا من العمال والرأسماليين يستطيع الادخار وان مدخراتهم تزيد بزيادة دخولهم . كما اتفق مع المدرسة شبه الكلاسيكية في ان الادخار يميل نحو الزيادة كلما ارتفعت أسعار الفائدة وذكر انه يمكن تقسيم الاستثمار الى نوعين الأول هو الاستثمار المحفوز والثاني هو الاستثمار الاختياري فالاستثمار الأول هو الذي يتولد من الزيادات الحديثة في الانتاج والدخل والبيع أو الأرباح اما الاستثمار المحفوز بازدياد الأرباح الجارية . ويقبل بارتفاع اسعار الفائدة بين الأرباح و اسعار الفائدة عامل فعال في تحديد الاستثمار المحفوز فكلما زاد تراكم رأس المال . تعيين ان يزيد الفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار .



ويذهب شوميتز في نظريته إلى أن التنمية الاقتصادية تستند على النظم والاختراعات والتجديدات التي يقوم بها المنظم الذي يمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية وقد ركز شوميتز أيضاً على ما اسماء بالمخترعات كمصدر اساسي للاستثمار . الاختياري وعرف المخترعات او المكتشفات بأنها التغيرات في طرق الانتاج التي تؤدي إلى زيادة فيه فكل عمل يؤدي الى زيادة إنتاجية عوامل الانتاج الحالية هو اختراع مثل اختراع سلع جديدة او تطبيق تنظيمات جديدة في الصناعة . وقد اعترف شوميتز بان نمو السكان شأنه شأن المدخرات يمكن ان يؤدي الى النمو الاقتصادي كما ذكر ان التقدم الفني ومعدل المخترعات يعتمد على دور المنظمين . والمنظم في نظر شوميتز هو ذلك الرجل الذي يتيح فرصة تقديم وسيلة حديثة او سلعة جديدة . ويدبر المبالغ اللازمة لتأسيس المشروع الجديد وتجميع عوامل الانتاج . ويختار المديرين ويسير دفة الانتاج . وليس من الضروري ان يكون المنظم رأسمالياً . إذ قد لا يتوفر لديه أي رأس مال . كما انه ليس بالاختراع فكم من اختراعات بقيت بدون استغلال . وانما العبرة بوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ حتى تعم الفائدة منها . وهو ما يتولى القيام به المنظمون . ولذا يعتبر شوميتز ان تتوفر للمنظمين ذاتهم الروح الرياضية بحيث يقبلون الكسب أو الخسارة دون اللجوء الى الغش والخداع .

كما يري شوميتز ايضا ان توزيع الدخل مقياس للتخطيط الاجتماعي فأى اتجاه نحو الحد من الأرباح مثل ازدياد قوة نقابات العمال او رفع معدلات ضرائب الدخل العام وغيرها من السياسات التي اتبعت في منتصف أواخر عام 1930 في ظل السياسة الجديدة تعد تدهورا في الجو الاجتماعي لطبقة المنظمين . حيث ان هذه السياسات لم تشجع طبقة المنظمين على الاستثمار.

ويذهب شوميتز إلى أن أي نظام اقتصادي لا ينمو نموا تلقائياً . أو حتى نموا منتظماً . ولكنه يدفع دفعا من خلال انتقاضات ونشاطات فعالة يقوم بها رجال ذو كفاءة يريدون أن يربحوا سلعا

جديدة وأساليب جديدة للإنتاج ويستغلوا مصادر جديدة للمواد الخام . ويفتحوا أسواقا جديدة . هؤلاء الرجال هم المنظمون الذين يتجهون إلى التجديد والابتكار وزيادة الانتاجية . ليس لمجرد الحصول على الربح . ولكن نتيجة قوي ودوافع سيكولوجية كامنة في شخصيتهم وتمارس عليهم قهر باستمرار وندفعهم الى حلبة المنافسة للتنافس والانتصار بغية التمتع بلذة الخلق والابتكار والقوز . وبعبارة أخرى فان المنظم . في نظر شوميتز ليس هو مجرد إنسان عاقل يسعى الى الربح وحده . او يتخذ القرارات استناداً إلى تقديرات المنطق وحدها . بل هو ايضاً إنسان له دوافع ورغبات تسعى إلى إقامة أسرة تسيطر على النشاط الاقتصادي وتحقق الانتصار في معركة التنافس . ويتمتع بلذة الخلق

من خلال العرض لهؤلاء المفكرين الاقتصاديون نجد ان هناك تذبذبا واضحا فيما يختص بالعلاقات بين البعدين السياسي والاقتصادي فالتجاربيون كانوا يجدون علاقة وطيدة بين الأهداف التي يرمي إليها كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد بحيث يصعب التمييز بينها فكل زيادة في الثروة تعني زيادة في القوة . ثم يعاد استخدام القوة في سبيل زيادة الثروة وقد اعترض سميث على هذه الفكرة وذهب الى وجوب انفصال السلطة السياسية عن المجال الاقتصادي فكل منها مجال . ويجب أن يؤدي كل منهما عمل مستقل تماماً عن الآخر ولكي يصل الاقتصاد إلى اقصي مراحل النمو . والتوسع لا بد من ان يكف رجل السياسة عن التدخل في الاقتصاد الذي ينمو على أحسن صورة في ظل المنافسة الحرة .

وبينما ضمن نظريته الكثير من ملامح الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فاته قام في الوقت نفسه بنقد الأفكار الكلاسيكية حول طبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادي والسياسي حيث يربط بين أهداف كل من السياسة والاقتصاد وان اختلف عن التجاربيين في انه يجعل من السياسة تابعا للاقتصاد . ولا يتعدى عن دور الدولة في عملية تدعيم العلاقات الطبقيه التي تنشأ خلال عملية

الانتاج ؛ وهو يري ان السلطة السياسية يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ولكن بشكل غير مباشر.

## ثانياً: إسهامات الفكر السوسيولوجي في نشأة علم الاجتماع الاقتصادي:

حظيت الأبعاد والجنوب الاجتماعية والثقافية في الحياة الاقتصادية باهتمام العديد من علماء الاجتماع قديماً وحديثاً؛ حيث تعكس المؤلفات والدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة محاولات عديدة تكشف عن اهتمام علماء الاجتماع بالكشف عن التأثيرات التبادلية بين الظواهر والنظم الاقتصادية وكافة مكونات البناء الاجتماعي. والتأكيد على فهم وتفسير الفعل الاقتصادي في ضوء السياق الاجتماعي. وسوف يتمحور عرضنا للإسهامات الفكر الاقتصادي في هذا المقام حول إسهامات كل من ابن خلدون؛ إميل دوركايم؛ هربرت سبنسر و كارل ماركس وماكس فيبر(15)

### (أ) ابن خلدون:

ساهم ابن خلدون في التمهيد لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي؛ حيث لفت الأنظار إلى العلاقة العضوية بين النظم والظواهر الاجتماعية وكافة مكونات البناء الاجتماعي. وكانت نقطة الانطلاق في نظرية ابن خلدون هي كون المجتمع عبارة عن ظاهرة طبيعية؛ حتى إنه يشير إلى العلل الأصلية التي تجعل الناس يتحدون للعيش مجتمعين وهو يركز على اثنين منها فالأول هو عامل التعاون الاقتصادي الذي قويت نتائجه بتوزيع الأعمال ويقول في هذا الصدد "إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء غير موفيه له بمادة حياته منه فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسية ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف وتضاف إلى هذه العوامل الاقتصادية عوامل الأمن التي تحمل على اجتماع الأفراد في قبائل أو على اجتماعهم في المدن حتى يستطيعوا دفع الضرر عن أنفسهم؛ وأخيراً لا بد للناس من سلطة؛ لا بد لهم من حكومة وهذا من مميزات النوع

---

(15) حسن شحاتة سعفان؛ دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي؛ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1411 ص: 74

البشري؛ أي "لابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض؛ ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم والهلماتهم فيكون ذلك الوازع واحد منهم". وابن خلدون في إيضاحه يجعل الصدارة للعوامل الاقتصادية التي تعرضها المجتمعات. وهو يصف الأمم ويفرق بينها وفق أنماط الإنتاج التي تنتقع إليها فيضع في المرتبة الأولى مختلف الصنائع؛ ثم يجيء الزراع المجتمعون في القرى والمقيمون بالبلدات السهلية أو البلدات الجبلية وأخيراً يأتي البدو ويؤكد ذلك بقوله "إن اختلاف الأجيال في أحوالهم؛ إنما هو باختلاف نحلهم في المعاش.

هذا فضلاً عن أن العلامة العربي ابن خلدون قد طرح العديد من المقولات والأفكار التي تعكس إسهاماته في تعظيم أهمية الإنسان؛ واهتمامه بالعديد من القضايا والأبعاد التي تعد الآن - ونحن قد دخلنا القرن الحادي والعشرين - مكونات أساسية في التنمية البشرية؛ حيث كرس الباب الخامس من الأبواب الستة في مقدمته للبحث 'في المعاش ووجوه من الكسب و الصنائع وركز الفصل الأول من هذا الباب على البحث في حقيقة الرزق و الكسب مركزاً وموضحاً أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية؛ وأن الإنسان غايه جميع ما في الطبيعة؛ وكل ما في الطبيعة مسخر له "الله سبحانه خلق جميع ما في الطبيعة والعالم للإنسان؛ وامتن عليه في أكثر من آية من كتابه كما ان البشر تنتشر و تشترك في السيطرة على موارد الطبيعة؛ وهي أيضاً تتزاحم في ذلك يقول "يد الله مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف". وأيدي البشر منتشرة؛ فهي مشتركة في ذلك الاستخلاف): كما أن الإنسان يسعى لاقتناء المكاسب من موارد الطبيعة؛ لكن نجاح سعيه هذا متعلق بقدرته ومؤهلاته يقول "الإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما أتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعراض عنها" وهذا ليدل على شيء فإنما يدل على دعوة ابن خلدون إلى

ضرورة تأهيل العامل أو السعي للكسب وتنمية قدراته وتعظيم فكرة التبادل التجاري والمنفعة من المكاسب(16)

ويربط ابن خلدون الكسب بالعمل البشري بصورة مباشرة؛ كما أكد على ضرورة الاهتمام بالبيئة؛ لما تلعبه من دور هام في تشكيل العمران البشري وتأثيرها على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية والمظهر العمراني وأوضح أيضاً أن التطور الاجتماعي والسياسي يعزى إلى عنصرين أو عاملين أساسيين هما "العنصر الاقتصادي (المالي) والعنصر المعنوي (غير المادي) ذاهباً إلى أن تطور الاجتماع يكون أساسه اقتصادياً. فاختلاف المراحل في المجتمعات يرجع إلى الحرفة التي تزاولها كما أن كل وضع اقتصادي له أسسه المعنوية التي تقابله؛ وله علاقاته الاجتماعية التي تلائمه أيضاً فالبدو تنسم علاقتهم بالتماسك والتعاون والتعاطف والاتصال الدموي و التضامن الآلي؛ بينما تقسم العلاقات في الحضرة بصفة التعاقد الحر كما أشاد ابن خلدون بأهمية العمل واعتبره عنصراً محورياً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسبيل إلى الرفاهية.

### **(ب) هيرت سبنسر (1820 - 1903):**

يعتبر واحداً من رواد علم الاجتماع الذين تبوا مكانة هامة في تاريخ هذا العلم على مدى وعشرات السنين ما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وترجع أهمية سبنسر إلى أن تفكيره كما يمثل نقطة التقاء لمدرستين فكريتين المدرسة التطورية والمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بلغت كل منها أوجدها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولقد وجد سبنسر بين فكرتين أساسيتين استعارهما من المدرسة التطورية هما فكرة مماثلة المجتمع بالكائن الحي البيولوجي والكائن الحي الاجتماعي. فكلاهما له القدرة على النمو وكلاهما يزداد

---

(16) طلعت ابراهيم لطفي، مدخل الي علم الاجتماع، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، سنة النشر غير مبينه ،ص16

بنائه تعقيداً بزيادة نمواً في الحجم كما أن زيادة في كل منهما تنتج عن تطوير أنشطة أكثر تخصصاً لكن جزء من أجزاء البناء فضلاً عن تطوير بنائهما يكشف عن اعتماد متبادل ووثيق بين أجزائه أو وحداته وبالتالي فإن حياة كل منهما ليست في النهاية سوى حياة أجزائه هذا وعلى الرغم من أن سبنسر نفسه أكد وجود بعض الاختلافات بين الكائن الحي البيولوجي والكائن الحي الاجتماعي وعلى الرغم من أن هذه الأفكار العضوية عن المجتمع قد هوجمت بكثرة في عصر سبنسر إلا أن هذه الفكرة كانت علي لأقل أسباباً في انتشار وصف المجتمع بأنه نسق محتفظ بذاته يتكون من أجزاء ذات تساند وارتباط متبادل يعتبر الأنشطة الاقتصادية واحدة من هذه الاجزاء(17)

كذلك نظر سبنسر إلى التطور الاجتماعي على أنه عملية تماثل تماماً التطور البيولوجي فالكائن الحي الاجتماعي يمر أولاً في نظره بزيادة في التكامل ذلك التكامل الذي ينبثق عن عدد من العوامل يأتي في مقدمتها ذلك التوسع الذي يحدث من خلال الأنشطة الحربية تعامل رئيس ومن الأمثلة البسيطة على هذا التكامل التزايد توجد دولتين منفصلين في كيان سياسي واحد ويؤدي ازدياد التكامل على هذا النحو إلى ما أسماه سبنسر تبديد الحركة Dissipation of motion التي تنتج عن نمو بناءات اجتماعية على درجة عالية عن التمايز والتخصص فتوجد الدولتين مثلاً يؤدي إلى ظهور أنشطة سياسية أكثر تعقيداً وتخصصاً لكي تحكم الكيان السياسي الجديد. والتطور على هذا النحو يسير كتحول أو انتقال من قوى التكامل إلى قوى التمايز الأمر الذي يقضي إلى عملية للنمو أو الانتقال من مجتمعات متجانسة البناء إلى أخرى متغايرة تكشف عن قدر كبير من التخصص الدقيق في كل الوظائف الاجتماعية (18)

---

(17) المرجع السابق، ص15

(18) المرجع السابق، ص16

وجدير بالذكر أن سبنسر قد تصور نموذجي المجتمع العسكري و المجتمع الصناعي باعتبارهما أداة تصورية مجردة يفسر لها التطور الواسع التاريخ البشري. وهو ذلك يرى في كلا النموذجين من المجتمع تعارضاً من حيث المبدأ فالقدر الذي يتفوق فيه التعاون على أن يكون أمراً مفروضاً بقدر ما يصبح امراً طوعياً ومن ثم فإن الأفراد عندما يتفاعلون مع بعضهم البعض تحتم عليهم تحقيق هذا التعاون سواء أرادوا أو لم يريدوا بعبارة أخرى يرى سبنسر ان الفارق بين نموذج المجتمع العسكري والصناعي يتمثل في طبيعة التعاون بين الأفراد ففي المجتمع الصناعي، يستند التكامل على مبدأ حرية الأفراد الأمر الذي يمكنهم من التفاعل عن طريق تكوين اتفاقات تعاقدية وهنا يتضاءل تدخل السلطة السياسية إلى أدنى المستويات خاصة وأن مثل هذه السلطة تحول دون ظهور الأنشطة الطوعية والمتكاملة للأفراد. وهكذا يتصور سبنسر المجتمع الصناعي على نحو يتماثل تصور آدم سميث عن الاقتصاد التنافسي حيث تتلاقى القوة باعتبارها مبدأ للتكامل وتحقيق الحرية الدافعة للأفراد وبالتالي يتأثر التكامل بتوازن الحرية الدافعة للأفراد وبالتالي يتأثر التكامل بتوازن المصالح الفردية داخل نسق واسع من التبادل الطوعي أو الاختياري لهذه المصالح وعلى ذلك يفقد التكامل الاجتماعي الموجه ضرورته في سبنسر تماماً كما يفقد التنظيم السياسي ضرورته وأهميته في نظر آدم سميث.

### **(ج) دوركايم (1885 - 1917)**

فقد عرض مقولات أساسية حول التكامل الاقتصادي في دراسته عند تقسيم العمل في المجتمع والتي نشرها عام 1893؛ حيث اهتم في المحل الأول بالعوامل المؤثرة على تكامل الحياة الاجتماعية؛ ولقد انتهى ذلك بدوركايم إلى تقدم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات هما: المجتمع الانقسامي segmental والمجتمع المتباين Differentiated؛ ويتميز المجتمع الأول بالتجانس ونتيجة لضعف مستوى تقسيم العمل إلى درجة كبيرة بحيث يكاد يكون مقصوراً على تقسيمه وفقاً للجنس والعمر؛ وينقسم هذا المجتمع الي وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية؛



فالقراءة إذن هي احد العوامل التي تسهم في تكامله؛ ويرى دوركايم أن التكامل الاجتماعي في هذه المجتمعات هو نتيجة للتضامن الآلي Mechanical Solidarity ويعكس هذا التضامن قيم المجتمع الجماعية؛ وضعف مستوى التخصص؛ كما أن الفرد لا يتمتع بشخصية مستقلة أو بكيان متميز منفصل عن الجماعة التي ينتمي إليها ويستمد منها كل مقوماته؛ بل تذوب شخصيته تماماً في نطاق الضمير الجمعي ولذلك يشيع في هذا المجتمع قانون عقابي له قوة الروح؛ لمن يحاول انتهاك النظام الاجتماعي؛ أو الخروج على معايير الجماعة؛ وهذا هو وجه التشابه بين ما يقصده دوركايم هنا ومفهوم سبنسر عن التعاون الإجباري (19)

ومن ناحية أخرى ينظر دوركايم إلى المجتمع المتباين نظرة قريبة من نظرة سبنسر للمجتمع الصناعي فكلاهما ينطوي على درجة عالية من التخصص في الأدوار كما يشجعان الفروق الفردية؛ إلا أن ثمة فارقاً أساسياً بينهما يتمثل في أن دوركايم يشك في مقدرة هذا المجتمع على الاستقرار دون وجود قوة اجتماعية تعمل على تدعيم التعامل؛؛ فحيث لا يكفي التعاقد الحر بين الأفراد لابد أن يوجد قانون مدني يحافظ على استمرار هذا التعاقد ويرى دوركايم أن التكامل في هذا المجتمع يحدث نتيجة للتضامن العضوي Organic Solidarity؛ فالفارق إذن بين دوركايم وسبنسر يتمثل في أن الأول قد منح التكامل أهمية تحليلية مستقلة في المجتمعات المعقدة.

#### **(د) كارل ماركس:**

---

(19) أسامه محمد الفولي، مقدمه في الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1993، ص21

يذهب ماركس إلى أن الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه يدخلون في علاقات محددة ومستقلة عن إرادتهم؛ وتناظر علاقات الإنتاج هذه مرحلة محددة من تطور قوي الإنتاج المادية؛ ويشكل جماع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يمثل الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوق من النظم القانونية؛ والسياسية؛ كما يطبقها بالضرورة أشكال محددة من الوعي الاجتماعي؛ إذ يحدد أسلوب الإنتاج في الحياة المادية الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والروحية في الحياة بصفة عامة؛ وبعبارة أخرى فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم؛ بل على العكس من ذلك يحدد وجودهم الاجتماعي وعيهم؛ وفي مرحلة معينة من نمو قوي الإنتاج المادية؛ تدخل هذه القوى في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة أو - هذا مجرد تعبير قانون عن نقيض الشيء - مع علاقات الملكية التي كانت تعمل هذه القوى داخل إطارها من قبل؛ وتتحول هذه العلاقات من أشكال وجود لنمو قوي الإنتاج إلى أغلال تقيدها وعندئذ تأتي الثورة الاجتماعية؛ أي أنه مع تغير الأساس الاقتصادي يتغير إن أجلاً أو عاجلاً البناء الفوقي الضخم بأكمله؛ بيد أنه عند النظر في مثل هذه التغيرات أن نميز بين الظروف الاقتصادية للإنتاج التي يمكن تحديدها بالدقة التي تتسم بها العلوم الطبيعية؛ وبين الأوضاع والأشكال القانونية أو السياسية أو الدينية أو الجمالية أو الفلسفية؛ أو بإيجاز الأوضاع الأيديولوجية التي يدرك فيها وجود الصراع ويشتركون فيه؛ وكما أنه من المستحيل أن تصل إلى حكم صحيح عن فرد ما بتسجيل رأيه عن نفسه فقط؛ فكذلك من المستحيل أن تحكم على فترات ثورية بأكملها على أساس الطريقة الواعية التي ترى بها نفسها بل على العكس من ذلك يجب أن يفسر هذا الوعي الاجتماعي من خلال تناقضات الحياة المادية أي الصراع بين قوي الإنتاج وعلاقات الإنتاج كما ان اي نظام لا يفنى ولا يختص إطلاقاً قبل أن تكون جميع قوي الإنتاج التي يمكن أن توجد فيه قد اكتملت نمواً. كما أن علاقات الإنتاج لا تظهر أبداً قبل أن تكون ظروف وجودها قد اكتملت في رحم المجتمع القديم نفسه؛ ولهذا لا تطرح البشرية أمامها

سوى المهام التي يمكنها القيام بهاء ولو نظرنا إلى الأمر عن قرب أكثر؛ سوف نجد دائماً أن المهمة نفسها لا تظهر إلا حين تكون الظروف المادية اللازمة للقيام بها قد وجدت من قبل<sup>(20)</sup>.

أو على الأقل تكون في مرحلة التكوين؛ ويمكن الإشارة إلى أشكال الإنتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية والبورجوازية الحديثة كمراحل تطور في البناء الاقتصادي للمجتمع؛ وتمثل العلاقات البورجوازية للإنتاج آخر شكل مضاد في العملية الاجتماعية للإنتاج أو هو مضاد ليس بمعنى التضاد الفردي ولكن بمعنى أن التضاد ينبع من الظروف الاجتماعية للحياة لدى الأفراد وفي نفس الوقت تخلق القوى الإنتاجية التي تنمو في رحم المجتمع البورجوازي الظروف من أجل هذا التضاد كما يمثل المجتمع البورجوازي آخر صورة تأخذها هذه الصراعات؛ وبعد اختفائه سوف يختفي الصراع إلى الأبد ويصل المجتمع الإنسان إلى نهايته

(21)

كما يؤكد ماركس أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع؛ فمن خلاله أي العمل والنشاط الإنتاجي يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة واشباع حاجاته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى . . الخ أي أن هذا النشاط الإنتاجي يمثل شرطاً أساسياً لوجود المجتمع وقد عبر "انجلز" عن ذلك مقولة "يتعين على الإنسان قبل كل شيء ان يأكل و يشرب و يجد مأوى وملبساً قبل أن يبحث عن السياسة والعلم والفن والدين. . الخ"

ولا شك أن البيئة الجغرافية والسكان يعتبران من المتطلبات والمستلزمات المادية الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج؛ ولكن بالرغم من أن الظروف المادية الطبيعية تمارس تأثيراً عظيماً على مجرى التطور الاجتماعي؛ فقد تعجل به أو تعوقه وتؤخره؛ فإنها قد تشكل أساس التطور التاريخي؛ ولا تتحدد مشكل النظام الاجتماعي؛ فقد توجد أنساق اجتماعية مختلفة في

(20) حسن شحاته سغان ، مرجع سابق ،ص83

(21) المرجع السابق ، ص 39

نفس البيئة الطبيعية؛ وهنا ينطبق أيضاً على الكثافة السكانية التي يكون لها آثار متفاوتة في الظروف التاريخية المتعدد. ويستجيب الإنسان دائماً للبيئة الطبيعية ولكن استجابته هذه ليست استجابة سلبية؛ ولكنها استجابة إيجابية بمعنى أنه يؤثر في هذه البيئة تأثيراً إيجابياً بقصد الحصول على القيم المادية التي يحتاجها لبقائه كالملبس والمسكن والمأكل؛ ويستخدم الإنسان في إشباع هذه الحاجات أدوات عديدة لا يختارها بطريقة عشوائية؛ ولكنها تنتقل عبر الأجيال. ويطراً عليها التغييرات والتعديلات والتحسينات. أي أن هذه الأدوات متطورة. ولكن تطور هذه الأدوات يسير بصورة متتابعة ومرحلية؛ وذلك لأنه لم يكن بمقدور الإنسانية مثل أن تنتقل فجأة من استخدام الفأس الحجرية إلى استخدام الطاقة النووية؛ فالعملية التطورية عبارة عن سلسلة تتكون من حلقات؛ فكل مرحلة تطويرية تعتمد على المراحل التي سبقتها والخبرة الإنتاجية المتراكمة؛ ويتعين على الإنسان دائماً أن يعتمد على هذه الخبرة الإنتاجية المتراكمة بالتدرج؛ وعلى مهارات العمل على معرفة شعب بلد ما أو شعب بلد آخر أكثر تقدماً؛ والإنسان هو القادر على خلق هذه الأدوات الإنتاجية واستخدامها لأنه يملك المهارة والخبرة في العمل (22)

وتذهب الماركسية إلى أن القوى المنتجة في المجتمع تتألف من وسائل وأدوات الإنتاج التي يخلقها المجتمع كالمنشآت الصناعية والأرض الزراعية وأدوات العمل التي يتم بواسطتها خلق الثروات لمادية؛ والعمال الذين يقومون بعملية الإنتاج معتمدين في ذلك على ما لديهم من خبرة الإنتاج وعلى أية حال فإن الحياة المادية في المجتمع لا تقتصر على القوى المنتجة؛ وذلك لأن الإنتاج لا يستمر من خلال فرد منعزل مثل 'روبينسون كروزو' في جزيرته غير الأهله بالسكان؛ أي أن الحياة المادية تتطلب إلى جانب قوى الإنتاج علاقات وشائج. ولذا يجد الناس؛ في عملية إنتاج الثروة المادية أحبوا ذلك أم لاء أنهم مرتبطون بصورة أو بأخرى ببعضهم البعض، ويصبح عمل كل منتج جزءاً من أجزاء العمل الاجتماعي؛ وهذا الارتباط قد

---

(22) المرجع السابق، ص40

عرفه الإنسان منذ بداية التاريخ البشري فلقد تعاون الإنسان واتحد مع غيره، واستخدموا الأدوات البدائية بغية الحصول على الوسائل الضرورية التي تمكنهم من البقاء على ظهر الحياة؛ وحماية أنفسهم من الحيوانات المفترسة ومخاطر الطبيعة؛ ولقد زادت درجة هذه العلاقة والارتباط عندما تطور العمل وظهر تقسيم العمل بصورة واضحة؛ فعندما ظهر نظام الحرف اعتمد الفلاحون على الحرفيين في إنتاج الآلات التي تساعدهم في الزراعة؛ كما اعتمد الحرفيون على بعضهم البعض وعلى الفلاحين في الحصول على المواد الغذائية والمنتجات الزراعية اللازمة لهم؛ وهكذا ارتبط المنتجون ببعضهم البعض في علاقات متعددة الجوانب؛ ولكن لا تقتصر هذه العلاقات على المنتجين المشتغلين في فروع الإنتاج المتعددة. ولكن بتطور قوى الإنتاج تنفصل ملكية وسائل الإنتاج عن المنتج مباشرة؛ وتتركز في أيدي فئة من أعضاء المجتمع؛ وحينئذ تقوم علاقات بين المالك لوسائل الإنتاج والعمال المنتجين؛ وذلك لأن عملية الإنتاج لا يمكن أن تبدأ إلا إذا دخل ملاك وسائل الإنتاج والمنتجون في علاقات معينة؛ أي تقوم علاقات معينة بين طبقات اجتماعية تتألف كل طبقة منها من جماعات كبيرة من الناس؛ يمتلك بعضهم وسائل الإنتاج ويشكلون نتائج العمل الذي قام به آخرون محرومون من ملكية وسائل الإنتاج لصالحهم؛ مثال ذلك ما نجده في المجتمع الرأسمالي؛ حيث نجد طبقة الرأسماليين تملك المصانع والشركات والسكك الحديدية والمواصلات؛ ويحصلون على ثمره جهد العمال؛ أما العمال سواء أحبوا ذلك أم لم يحبوا فإنهم يستطيعون كسب عيشهم فقط عن طريق بيع قوة عملهم للرأسمالي؛ بما أنهم محرومون من ملكية وسائل الإنتاج؛ ويطلق ماركس وانجلز على هذه العلاقات التي يدخل فيها الناس خلال إنتاجهم للقيم المادية اسم علاقات الإنتاج Production Relations كما تسمى أيضاً العلاقات الاقتصادية؛ وتنشأ هذه العلاقات في صورة مستقلة عن وعي الإنسان ومن ثم تتسم بالطابع المادي؛ ويتحدد طابع علاقات الإنتاج في ضوء المستوى الذي يصل إليه تطور مطابع القوى المنتجة فمثلاً في المجتمع البدائي لا توجد علاقات الإنتاج التي تسمع بامتلاك العبيد؛ أو بعبارة أخرى يكون امتلاك العبيد في

المجتمع البدائي أمراً مستحيلاً؛ حيث توجد في هذا المجتمع ادوات انتاج بسيطة وبدائية يصنعها كل فرد في المجتمع مثل العصا الغليظة و الفأس الحجرية كما أنه من المستحيل أن يقوم نظام للملكية الخاصة لأدوات الانتاج في هذا المجتمع؛ كما لم يكن بمقدور البشر أن يستغلوا بعضهم البعض لانهم كانوا ينتجون ما يكفيهم لمجرد العيش؛ ولم توجد الطبقات الطفيلية التي تعيش عالية على غيرهم؛ ومن هذا كله يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين القوى المنتجة و بين علاقات الإنتاج. ولا يوجد كل منهما بمعزل عن الأخرى؛ ولكن توجدان معاً في وحدة أكيدة؛ ويطلق ماركس على هذا الارتباط أو الوحدة القائمة بين القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج مفهوم أسلوب الإنتاج أو شكل الإنتاج Moda of Production وبايجاز يمكن القول أن أسلوب الإنتاج هو رابطة تضم عنصرين مترابطين هما: قوى الإنتاج في المجتمع وعلاقات الإنتاج(23)

#### (هـ) ماكس فيبر:

يعتبر مؤلف "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" من أهم مؤلفات ماكس فيبر التي تعكس الاتجاه الثاني في التنمية، والذي يتناول فيه دراسة طبيعية العلاقة بين القيم والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية وذلك من وجهة نظر أساسيتين هما: الأولى تأثير الأخلاقيات البروتستانتية الزاهدة على روح الحياة الاقتصادية الحديثة والسلوك الاقتصادي، والثانية العلاقة بين الديانة البروتستانتية والبناء الطبقي؛ أي العلاقة بين مصنع الجماعات في النسق الاقتصادي وأنماط معتقداتها الدينية (24)

اهتم ماكس فيبر بالكشف عن القيم والاتجاهات السيكولوجية التي ادت الي نمو النظام الرأسمالي موضحاً أنها مفتاح فهم التطور الاقتصادي و ليس أسلوب الإنتاج؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل دلالة لا ريب فيها علي ان فيبر تناول بالدراسة والتحليل نفس الظاهرة التي

(23) المرجع السابق ، ص41

(24) كمال التابعي ، علم الاجتماع الاقتصادي ، ط1، دار النصر للنشر و التوزيع ، جامعه القاهرة ، 2003 ، ص43

اهتم بها كارل ماركس وهي نشأة الرأسمالية باعتبارها أسلوباً للتنمية؛ ولكنها انطلقاً من منظور فكري متعارض في تفسير نشأة النظام الرأسمالي؛ فبينما ذهب ماركس إلى أن الرأسمالية قد نشأت نتيجة تطور أسلوب الإنتاج؛ أي تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وتناقضها؛ وأن التغييرات التي تحدث في البناء الفوقي بما تشتمل عليه من قيم وفلسفات ومعتقدات؛ ليست إلا انعكاساً للتغييرات التي تحدث في البناء التحتي الذي يمثل الأساس الاقتصادي للمجتمع؛ اتجه ماكس فيبر إلى تفسير نشأة النظام الرأسمالي في ضوء المتغيرات السيكولوجية والمثالية؛ حيث ذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية التي تطابق روحها روح الرأسمالية؛ وأن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية؛ وبعبارة أخرى لم يتجه فيبر نحو دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج؛ كما ذهب إلى ذلك كارل ماركس؛ وإنما القضية التي استحوذت على اهتمامه كانت هي صياغة إطار تحليلي تستطيع من خلاله الكشف عن ماهية العلاقات بين القيم والأخلاق الدينية ونمو النظام الرأسمالي الحديث؛ وإبراز الدور الذي تمارسه القيم والاتجاهات السيكولوجية في نشأة النظام الرأسمالي الحديث. كما أشار فيبر إلى أن العلاقة بين البروتستانتية والبناء الطبقي؛ تبدو واضحة من خلال مقارنة الوضع الطبقيين للبروتستانت بالوضع الطبقي للكاتوليك؛ وسعى إلى تأييد هذه النتيجة من خلال تحليل تاريخه لبعض الدول البروتستانتية، كما استهل مؤلفه سالف الذكر بهذه الحقيقة مشيراً إلى أن النظرة السريعة إلى إحصاءات الوظائف في أي بلد ذي تكوين دين مختلط توضع موقفاً ظالماً آثار المناقشة في الصحافة والأدب الكاثوليكي والمؤتمرات الدينية الألمانية مؤداه: أن أغلب رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التي تتطلب مهارة فنية وتجارة عالية في أوروبا هم عادة من البروتستانت، كما أن البروتستانت قد أبدوا ميلاً خاصاً لتنمية اقتصادية رشيدة؛ وهذا ما لا نجده عن الكاثوليك الذين لا يشاركون في التجارة أو في إقامة مشروعات اقتصادية؛ هذا بالإضافة إلى أن نسبة ذهاب البروتستانت إلى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية والتجارية

ترتفع عن نسبة الكاثوليك الذين ترتفع نسبتهم في المدارس والمعاهد العامة لدراسة العلوم الإنسانية (25)

كذلك ذهب فيبر إلى أن هذه الحقيقة صادقة تاريخياً؛ فلو تعمقنا في فهم هذه العلاقة وتتبعناها في الماضي البعيد لوجدنا أن عدداً ملحوظاً من المناطق التي شهدت نمواً رأسمالياً في بداية القرن السادس عشر كانت مناطق تسودها البروتستانتية؛ كما أن الدول التي قطعت شوطاً هائلاً في ميدان النمو الاقتصادي منذ عصر الإصلاح، كانت هي الدول التي تسودها العقيدة البروتستانتية متخلفة نسبياً؛ كما انتشرت حركة النمو الصناعي الرأسمالي بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا حيث يزداد فيها نسبة البروتستانت عن المناطق الجنوبية

وقد تساءل ماكس فيبر عن السبب في وجود هذه العلاقة؛ واستحوذت هذه القضية على اهتمامه؛ وانتهى إلى أن درج العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت هي القوة التي أنتجت نمطاً جديداً للشخصية. وثبت روحاً جديدة ف مواقف كل من العمال وأصحاب العمل؛ وأدت في النهاية إلى نمو الرأسمالية الصناعية الحديثة؛ حيث إنها روح العقيدة البروتستانتية تحث على التحرر الديني الذي يعقبه تحرر اقتصادي؛ يدعو إلى التخلص من الأساليب الاقتصادية التقليدية؛ كما يدعو إلى الحرية في علاقات الإنتاج وتلك الحرية التي يركز عليها النظام الرأسمالي الذي يمثل وليدها الطبيعي؛ ولقد استند فيبر في ذلك إلى تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther الذي دعا إلى أن يكون رجل الدين هو كل فرد، وألا يعتمد الفرد كلية على المتخصصين في فهم الدين؛ ولكن عليه أن يقرأ الكتاب المقدس بنفسه؛ ويسلمهم الإرشاد مباشرة وتعاليم كالفن Calvin الذي دعا إلى الكفاح الدائم من أجل الكمال (26)

(25) المرجع السابق ، ص44

(26) المرجع السابق ، ص45



كما يذهب فيبر أن الرأسمالية الغربية؛ تمثل ظاهرة فريدة حيث إنها تستند إلى التنظيم والرشد (أي تعتمد على المشروعات الاقتصادية المعتمدة على التنظيم الرشيد)؛ وأن روح الرأسمالية تشكلت من خلال العقيدة البروتستانتية؛ تلك الروح التي ارتكز عليها التنظيم الرأسمالي الحديث ويوضح فيبر ذلك مشيراً إلى أن الاقتصاد الرأسمالي والعمليات الرأسمالية، قد وجدت في أنحاء كثيرة من المجتمعات غير الغربية من العالم قديماً فلقد وجدت في اليونان والصين والهند وبابل. ومصر وفي العصور الوسطى والعصور القديمة حول البحر المتوسط وتكونت هذه العمليات أساساً من العمليات الفردية؛ بالتدريج بدأت نشاطات التجار تكتسب تنظيماً كما كان دائماً في جميع أنحاء العالم تجار جملة وتجزئة يعملون بالتجارة والخارجية؛ كما كانت هناك القروض والبنوك في القرن السادس عشر تلك البنوك التي كانت تمويل العديد من الهيئات العامة وعمليات البناء و الصفات التجارية ، كما كان هناك رجال أعمال استعماريون يمتلكون المزارع و يسخرون فيها العبيد والعمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولكن هذه النشاطات الرأسمالية التي وجدت في كل مكان من أنحاء العالم كانت ذات طبيعة غير رشيدة؛ حيث استندت إلى التخمين المحض والمضاربة والمغامرة؛ والكسب بالقوة والاستغلال والشره غير المحدود إلى الكسب بأي صورة من الصور؛ وهذا أمر يتناقض مع روح الرأسمالية الحديثة(27)

أما الرأسمالية الغربية الحديثة فتمثل نوعاً مغايراً تماماً للرأسمالية التقليدية؛ فهي - أي الرأسمالية الغربية الحديثة - لم تظهر في أي مكان آخر ولذلك فهي ظاهرة فريدة؛ حيث تستند مشروعاتها الاقتصادية إلى التنظيم الاقتصادي الرشيد الذي يعتمد أساساً على المبادئ العلمية؛ ولا سيما مبادئ العلوم الطبيعية القائمة على الرياضيات والتجارب العلمية؛ والانتقاع بالمعرفة العلمية بصورة تكفل الإنتاج للجماهير؛ كما تركز على نظام قانون وإداري متميز هذا بالإضافة

---

(27) المرجع السابق ، ص46

إلى اعتمادها على الكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة؛ والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد والسعي إلى الربح المتجدد الذي يناله الرأسمالي من خلال العمل المستمر بين التكلفة والعائد والسعي إلى الربح المتجدد الذي يناله الرأسمالي من خلال العمل المستمر الكفاء الذي لا ينتهز الفرص لتكوين أرباح مصيرها الفناء؛ وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية الحديثة استند إلى العمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل في الاقتصاد في الإنفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد؛ وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية.

وتساءل فيبر عن القوى التي خلقت هذا النموذج الرأسمالي الرشيد في المجتمعات الغربية؛ واستحوذت هذه القضية على اهتمامه؛ وخلص في النهاية إلى أن الرأسمالية الحديثة بخصائصها الفريدة المميزة؛ قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية؛ تلك العقيدة التي تطابق روحها روح الرأسمالية التي ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها ويعني ماكس فير بروح الرأسمالية الاتجاه إلى الربح بطريقة رشيدة ومنظمة؛ وبالطريقة التي أوضحها بنيامين فرانكلين؛ غير أن أهم ما يعنينا هنا ونحن بصدد الكشف عن إسهام فيبر في التمهيد لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي هو أن تقرر أن ماكس فيبر قد كشف عن حقيقة هامة مؤداها: أن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية وتتمثل هذه التأثيرات في أن القيم الدينية البروتستانتية تمثل قوة معجلة للتنمية وسنداً ودعامة أقيم عليها النظام الرأسمالي الحديث؛ هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن بعض القيم التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة؛ وقفت عائقاً أمام نمو الرأسمالية الرشيدة؛ ذلك أن الرأسمالية التقليدية وجدت أنها ستضار من انطلاق الرأسمالية الحديثة والنمو الرأسمالي الرشيدة هذا بالإضافة إلى أن الظواهر الدينية تتأثر بالتنمية والظواهر الاقتصادية (28)

---

(28) المرجع السابق، ص 47

رأينا فيما سبق كيف أن سبنسر ودوركايم اعتمدا في تحديدهما للعلاقات القائمة بين نماذج المجتمعات وأشكال التكامل السائد فيها على تصورات مجردة وبسيطة مثل المجتمع العسكري و الانقسامى و التعاون الاجبارى و التضامن الالى أو العضوى وغير ذلك من التصورات غير ان التحليل الدقيق لمثل هذه التصورات لا تبدو بصورة واضحة في ضوء ما يشتمل عليه الواقع الأمبيريقى من تعقيدات وأن قيمة استخدام مثل هذه الصياغات المجردة تتمثل في أنها تسمح لنا بوصف وتحديد العلاقة بين المتغيرات على نحو تحليلى دقيق ولقد حاول ماكس فيبر (1863 – 1920) أن يطور استخدام هذه المفاهيم المجردة وذلك في تحليله المقارن للبناء الاجتماعى (29)

فقدم بصفة خاصة فكرة استخدمها على نطاق واسع "النمو المثالى" ويشير بها إلى صياغة مجردة ذات جانب واحد تنتج عن تركيب عدد عن الظواهر الفردية المنفصلة والمشخصة والتي يقوم الباحث بتنظيمها في بناء تحليلى ونظري موحد ؛ لذلك فإن هذا التركيب العقلى لا يمكن أن يتحقق في صورته النموذجية أو تجرده التصورى في عالم الواقع ومع ذلك فإن الباحث يستخدم مثل هذه الصياغات النموذجية بهدف تحليل وتفسير مختلف المواقف التاريخية والواقعية وفي هذا الصدد يشير فيبر صراحة إلى نوعين مختلفين من صياغات النموذج المثالى هما: الصيغ الفريدة والمتميزة من الناحية التاريخية ويمثلها نموذج للرأسمالية والبروجوانية العقلانية والقضايا التي تهتم أو ترتبط بالتطور التاريخى مثل القوانين الماركسية للتطور الرأسمالى (30)

ولقد كان في مقدمة ما عنى به فيبر بصفة خاصة دراسة الظروف المرتبطة بظهور الرأسمالية الصناعية الحديثة وازدهارها في نموذج المجتمع الغربى ولقد أفرد عناية خاصة

(29) كمال التابعى ، مرجع سابق ، ص44

(30) المرجع السابق ، ص45

بتميز الرأسمالية الصناعية عن ما عداها من أشكال كالرأسمالية الاستعمارية حيث تشير الرأسمالية الصناعية. والتي تعرف أحيانا بالرأسمالية البرجوازية العقلانية إلى التنظيم الرشيد أو العقلاني والمنطقي لعملية الإنتاج ذاتها وتتمثل خصائص النموذج الثالث لهذا الشكل المتميز من أشكال الرأسمالية كما لخصها رأيت ميلز على لسان فيبر في أن:

المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمي للعمل الحر وفيها يمارس صاحب المشروع عمله على مسؤوليته الخاصة متحملاً مخاطرة كما يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة دون الأسواق الأخرى.

إلى جانب أن عملياته الإنتاجية تحكم في العادة وتوجه بسياسة رشيدة تهدف إلى تحقيق التوازن الدائم بين نفقات الإنتاج وعائداته.

ومما هو جدير بالذكر أن معالجة فيبر كانت أكثر تفصيلاً وشُمولاً في تناولها لتفاصيل ظاهرة تاريخية عن معالجة كل من سبنسر ودوركايم اللذين اقتصرنا على دراسة أو معالجة النماذج العاملة للمجتمعات فهو - أي فيبر - بعد أن حدد مفهوم الرأسمالية الصناعية حاول أن يكشف أو يحدد مختلف الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهورها ومختلف العوامل التي ساعدت على استمرار وجودها ولقد كان من أشهر ما جاء به فيبر من قضايا في هذا الصدد اعتقاده أن العقيدة البروتستانتية ونجاحه العقيدة الكالفينية قد هيأت الظروف النفسية والاجتماعية التي ساعدت بدورها على ظهور هذا الشكل الخاص من الرأسمالية هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى اعتقاده أن البيروقراطية تقدم أكثر أشكال التنظيم الاجتماعية رشداً وعقلانية و ملائمة للرأسمالية الصناعية؛ لذلك سنطرح السؤال التالي: "ما هي الأبنية أو الأنساق النظامية التي تجيز قيام الرأسمالية الصناعية وتساعد على تنظيمها في نفس الوقت"(31)

---

(31) المرجع السابق ، ص46

في الواقع؛ لقد وجد فيبر كثيراً من هذه الأبنية في المركب السياسي والقانوني  
Political - Legal complex حيث لاحظ أن هناك عدة تنظيمات للملكية أكثر اتفاقاً  
وملائمة لوجود الرأسمالية الصناعية منها:

1. يجب ألا يمتلك العمال أعمالهم كما كان عليه الحال في نظام الطوائف الحرفية  
Guilds وقد كان من نتيجة ذلك تباطؤ الانقلابات العمالية إلى جانب سيطرة روح  
المقاومة لكل التجديدات.

2. يجب ألا يمتلك رجال الإدارة أعمالهم ففي ظل النظام العبودي مثلاً كان "السادة"  
يجبرون على السماح للعبيد أن يقيموا أسراً خاصة كما لم يكن بمقدورهم تسريح العبيد  
أو الاستغناء عنهم في مواسم الكساد وهذا بالطبع لا يتسم بالرشادة من منظور "الإنتاج  
الرأسمالي".

3. يجب ألا يمتلك العمال وسائل الإنتاج كالألات والمواد الخام وغير ذلك. بل تركز  
ملكية وسائل الإنتاج في أيدي القادرين على اتخاذ القرارات الحاسمة في عملية الإنتاج.  
4. ليس من حق الرأسماليون امتلاك أو ضبط فرص الربح في السوق الأمر الذي أدي  
الي ادخار الاحتكار في سوق التبادل(32)

و قد يدور يخلدنا سؤالاً مؤداه: ما الذي كان يعنيه فيبر من قضايا السابقة؟ و الإجابة  
علي هذا هو أن رجال الاقتصاد ظلوا لفترات طويلة يؤكدون من أهمية "انتقال الموارد  
Mobility of resources" في الاقتصاد الرأسمالي وأن فيبر هنا يحاول أن يحدد بعض  
الظروف أو الشروط النظامية التي من خلالها يصبح هذا الانتقال في أقصى صورة أمراً جائزاً  
ومنتظماً في نفس الوقت.

---

(32) المرجع السابق، ص47

وبالإضافة إلى ذلك؛ يؤكد فيبر من ضرورة وجود نظام سياسي وقانوني لتنظيم النقود والتبادل؛ حيث يرى أنه لا بد من ازدهار الرأسمالية الرشيدة أن تعمل السلطة السياسية على ضمان أو تدعيم نظام نقدي يتمتع بالاستقرار

وأخيراً فإن فيبر قد شابه دوركايم في تأكيده لضرورة وجود إطار قانوني يضمن صحة التعاقدات وفي تأكيده لضرورة وجود نسق أو نظام إداري يدعم هذه التنظيمات القانونية (33)

وجدير بالذكر أن فيبر لم يقدم نظرية متكاملة في عمل الاجتماع الاقتصادي بل ظلت معالجاته على مستوى توليد بعض الاستبصارات التاريخية حول نموذج التيارات النظامية التي تحيط بالظواهر التاريخية الهامة؛ ومع ذلك فإن من السهل أن ندرك إسهامه المباشر والمتميز في مجال علم الاجتماع الاقتصادي فعلى العكس من علماء الاقتصاد التقليديين لم يكن فيبر ليهتم بدراسة الانتظامات التي تحدث داخل النظام الرأسمالي للإنتاج (كدوره أعمال مثلاً) بل عنى في المقام الأول بتحديد الإطار أو الخلفية الأساسية للشروط النظامية التي في ظلها يصبح النظام الرأسمالي ذاته حقيقة تاريخيه.

---

(33) محمد احمد بيومي ، مرجع سابق ، ص16

## الخاتمة

يعتبر الاقتصاد من أهم الأنشطة الإنسانية حيث أنه مرتبط بإشباع حاجات الإنسان بالتدرج الأساسية؛ وخلال هذا الإشباع عمل الإنسان بالتدرج جهازاً من المزاوالات العملية يدور حول إشباع هذه الحاجات؛ إذ لم تكد هذه المزاوالات تصبح متقنه وثابتة الأسس؛ حتى ترابطت في جهاز اقتصادي من هذه النظم مثلاً حيازة الملكية وتقسيم العمل ونظام التبادل، ولما كانت الظروف الطبيعية والقافية هي التي تحدد ما يكون عليه تركيب المجتمع؛ فقد كان التقاط الطعام؛ وصيد الأسماك؛ وصيد الحيوان والرعي والزراعة؛ والتجارة والصناعة هم أهم أنشطة الإنسان الاقتصادية؛ وعن هذه الأنشطة قامت أجهزة القطاع والرأسمالية؛ والاشتراكية والشيوعية ... التي كلها تنظيمات للحصول على ثروات الأمم واتفاقها<sup>(35)</sup>

وتهم نواحي النشاط الاقتصادية هذه عالم الاجتماع بقدر ما تهم علماء الاقتصاد ليس فقط لأن العوامل الاقتصادية في المجتمع تتفاعل وترتبط ارتباطاً وثيقاً بنواحي الحياة الاجتماعية الأخرى بل لأن الاهتمامات الجارية بالرقابة على العمليات الاقتصادية يمكن تتبع

---

(35) محمد سلطان ابو علي ، مرجع سابق ، ص52

أساسها في هذا التداخل الوظيفي للعلاقات بين أنشطة الحياة الرئيسية بحيث لا يمكن فهمها أو دراستها دون في ضوء هذه العلاقات المتداخلة من جهة؛ وفي تطورها التاريخي جهة أخرى؛ فإن الخصائص الأساسية للتنظيم الاقتصادي الحديث هي:

- 1) تقسيم العمل على نطاق واسع ومتوقف بعضه على بعض.
- 2) النقود والأرصدة كوسائل تبادل.
- 3) التقييم النقدي لأنشطة الحياة المختلفة.
- 4) وأخيراً ازدياد الرقابة على النشاط الاقتصادي من جانب الحكومة<sup>(36)</sup>

فتمة في هذه النقطة الأخيرة صراع حار حول مسألة: رقابه من؟ الإدارة؛ أم العمل؟ أم المستهلك؟

حيث الرقابة تجري مزاولتها فعلاً بهذا الترتيب؛ وأن الاتجاه نحو التنظيم الحكومي المتزايد له أبرز القضايا الاقتصادية الاجتماعية للقرن العشرين.

ولم يكن كل ذلك ليحدث لو كان للنظم الاقتصادية وجودها المفضل المستقل؛ فهي لا شك جزء من ثقافة المجتمع يتأثر بسائر أجزائه ويؤثر فيها وليس فقط أن النشاط الاقتصادي لا ينفصل عن الحياة الاجتماعية؛ بل إنه اجتماعي في طبيعته التي تحيط باليات الإنتاج والتوزيع الاقتصادية وللبيئة الطبيعية للمجتمع أثرها من غير شك في هذا النشاط الاقتصادي. كما أن نوع الاقتصاد السائد في مجتمع ما يتأثر إلى حد كبير بنظامه الديني والتربوي و السياسي

ولا تستطيع أن نغفل دور الفكر والاتجاه السوسيولوجي في إسهاماته الممهدة لنشأ علم

الاجتماع الاقتصادي؛ حيث تتبنى الدراسات والاتجاهات

---

(36) المرجع السابق، ص53



السيولوجية محاولات عديدة تكشف عن اهتمام علماء الاجتماع بالكشف عن التأثيرات التبادلية بين الظواهر والنظم الاقتصادية وكافة مكونات البناء الاجتماعي، والتأكيد على فهم وتفسير الفعل الاقتصادي في ضوء السياق الاجتماعي ومن أبرز هؤلاء العلماء (ابن خلدون - أميل دوركايم - هربرت سبنسر كارل ماركس ماكس فيبر).

## المراجع

1. أحمد زيد وآخرون؛ التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري؛ ط ١؛ مركز الوثائق والدراسات الإنسانية؛ جامعة قطر 1994
2. أسامة محمد القولي؛ مقدمة في الاقتصاد الاجتماعي؛ دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية؛ 1993.
3. حسن شحاتة سعبان؛ دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي؛ معهد البحوث والدراسات العربية؛ القاهرة، 1971.
4. طلعت إبراهيم لطفي؛ مدخل إلى علم الاجتماع؛ دار غريب للطباعة والنشر؛ والتوزيع؛ القاهرة؛ سنة النشر غير مبنية.
5. عبد الله محمد عبد الرحمن؛ علم الاجتماع الاقتصادي - النشأة والتطور؛ ط ١ الجزء الأول؛ دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية، 1994
6. كمال التابعي؛ علم الاجتماع الاقتصادي؛ ط ١؛ دار النصر للنشر والتوزيع؛ جامعة القاهرة. 2003.

7. محمد أحمد بيومي؛ علم الاجتماع الاقتصادي دار المعرفة الجامعية الأزرا ريمة؛

1996

8. محمد الجوهري وآخرون؛ ميادين علم الاجتماع؛ ط3؛ دار المعارف القاهرة؛ 1974

9. محمد سلطان أبو علي وآخرون؛ أصول علم الاقتصاد (النظرية و التطبيق) القاهرة

1994

## الفصل الثاني

### الفكر الاقتصادي ومصالح الطبقة

## مقدمة

أن مصطلح الرأسمالية الذي شاع تداوله في السنوات الأخيرة في الكتابات الاقتصادية قد استخدم بصورة متنوعة حتى أنه لا يوجد اتفاق عام على مدلول هذا المصطلح وهناك العديد من المدارس الفكرية ترفض الاعتراف بأن الرأسمالية كمصطلح يعبر عن نظام اقتصادي معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق و يرجع ذلك إلى أن مفاهيم النظرية الاقتصادية قد صيغت كالمادة بشكل مجرد بعيد تماماً عن العوامل التاريخية النسبية التي لا يمكن تعريف الرأسمالية إلا من خلالها وحدها .

ونظام كالرأسمالية قد يمكن الحديث عنه بشكل تجريدي أما لو كنا نصف ظاهرة ميزت عصوراً تاريخية عديدة بدرجات متفاوتة ولكنها على هذا النحو فكرة اقتصادية مجردة وليست فكرة تاريخية ومن العبث الذي لا يحقق غاية أن نحاول تتبع أصول مثل هذا النظام .

ومن بين وجهات النظر التي تناولت الرأسمالية نجد أن "ما شترك" يرى أن الرأسمالية كانت موجودة منذ الأزل ويريد بذلك أن يقول. إنه إن كان الحديث عن الرأسمالية فإن الواجب يقتضي عدم إقحام التاريخ فيها لأن تاريخ الرأسمالية تلهه خرافات كثيرة .. ومؤلف آخر يرى أن الرأسمالية لا تشغل حيزاً كبيراً من تاريخ أوروبا حتى القرون الثلاثة الأخيرة إذا كان لها وجود محددًا وبالإضافة إلى حذر الشديد من استخدام المصطلح نجده يتجاهل الرأسمالية كحقيقة واقعة (1)

وهناك ثلاث تفسيرات منفصلة عن بعضها البعض ارتبطت بفكرة الرأسمالية أثرت تأثيراً كبيراً على كل من البحث والتفسير التاريخي . وأول هذه التفسيرات تفسير "ورنرسو

---

(1) مورس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمه رؤوف عباس ، دار الوفاء للنشر، ط2، 2003، ص19

مبارت" الذي ذهب إلى أن الروح الرأسمالية كانت موجودة بصورة جنينية في الماضي قبل أن تصبح الممارسات الرأسمالية حقيقة واقعة وكان إنسان عصر ما قبل الرأسمالية إنساناً طبيعياً يعتقد أن النشاط الاقتصادي إنما يحقق سد حاجاته الطبيعية وعلى نقيض ذلك فقد قام الإنسان الرأسمالي باقتلاع حذر الإنسان الطبيعي بنظرته البدائية الأصلية وقلب كل مفاهيم الحياة واعتبر تكديس رأس المال الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي و إخضاع كل شيء في الحياة لتحقيق غايات عن طريق الترشيح المتزن والحسابات الدقيقة .

أما التفسير الثاني لمصطلح الرأسمالية فقدمه لنا "إيرل هاملتون" مؤرخ ثورة الأسعار في القرن السادس عشر حيث وصف الرأسمالية بأنها النظام الذي تستخدم فيه الثروة غير العقارية بهدف محدد هو إخفاء الدخل بينما يعتبر بيرن المصطلح ينطبق على كل استخدام مربح للنقود ويعلن أن مصادر العصور الوسطى تحدد وجود الرأسمالية في القرن الثاني عشر مجالها للشك ويهدف هؤلاء الباحثين من وراء ذلك إلى البحث عن أصول الرأسمالية حيث وجدت تجاوزات تجارية خاصة بأنه افق الاقتصادي الضيق ويفترضون وجود اقتصاد طبيعي في عالم العصور الوسطى حيث يحددون المراحل الرئيسية في نمو الرأسمالية تبعاً لمراحل توسع السوق أو تغيير أشكال الاستثمار أو المشروعات التي يرتبط بها هذا الاتساع في حجم السوق.

أما التفسير الثالث للرأسمالية فيقدمه لنا ماركس الذي التمسها في أسلوب معين للإنتاج والاشارة إلى أسلوب الإنتاج باعتباره مجرد مسألة فوقيه وهو ما أسماه بالقوي الإنتاجية ولكنه أشار إلى الطريقة التي تملك بها وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الناس وبعضهم البعض من خلال رحلتهم بحركة الإنتاج وبناء على ذلك لم تكن الرأسمالية في رأيه نظاماً للإنتاج من أجل السوق ولكنها تشكل نظاماً أصبحت قوة العمل في ظلها سلعة تشتري وتباع في السوق أي عنصر آخر من عناصر المبادلة والشروط التاريخية لوقوع ذلك تفتضي

تركيز ملكية وسائل الإنتاج في أيدي بالنسبة لها المصدر الوحيد لكسب العيش وعلى كواهل هؤلاء يقوم النشاط الإنتاجي لا عن طريق الحق القانوني ولكن عن طريق عقود العمل وسوف نتناول في هذا البحث النظريات التي أفردها النظام الرأسمالي مع تقديم رؤيا تقوم على تحديد مزايا و عيوب هذا النظام .

### مفاهيم أساسية :-

### علم الاقتصاد :-

المقصود بعلم الاقتصاد ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد الإنتاجية لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع .

وهذه المهمة لعلم الاقتصاد تنطوي على بحث ودراسة الظواهر المختلفة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للإنسان لكي يحقق لنفسه أكبر قدر من الرفاهية المادية في حدود ما يتوفر له من إمكانيات وموارد نادرة(1)

### النظام الاقتصادي :-

هو مجموعة الوسائل التي يتقرر في ضوءها التفضيل بين الأغراض البديلة للنشاط الاقتصادي ويتم التنسيق بواسطتها بين النشاطات الفردية لتحقيق تلك الأغراض ويعرفه المفكر جوج هالم بأنه التحليل النظري للبلدان المختلفة بما يتضمنه من مؤسسات قانونية واقتصادية فيما يعزو التمايز بين الأنظمة الاقتصادية إلى نوع المؤسسات القائمة (2)

---

(1) عبد الفتاح قنديل، مقدمه في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية، ط3 ، 1984  
(2) عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد حسن الجامعة المستنصرية ، 1984

## الاشتراكية :-

هو نظام يعتمد على الفلسفة الماركسية في طغيان المصلحة العامة على المصلحة الفردية ويجعل من الدولة قوة قابضة بيد قوية على كل وسائل الحياة الاقتصادية في المجتمع ويحول المساواة الملكية بين أفراد المجتمع وقد أدخلت على هذا المذهب بعض الإجراءات عندما انخفض المستوى الإنتاجي حيث أدخل الحافز الشخص وحافة الربح ولا سيما بعد العقد السادس من هذا القرن الميلادي(1).

## الرأسمالية :-

تحدد هذا المفهوم في بداية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكلت مدرسة اقتصادية تدين بالحرية الاقتصادية المطلقة ويتميز هذا النظام بالأخذ بالملكية الخاصة بشكل غير محدد ويعتمد على المصلحة الشخصية وعدم تدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع إلا في حدود ضيقة وقد أدخلت على النظام الرأسمالي بعض الإجراءات للتقليل من مساوئه كالتأمينات الاجتماعية والنقابات والتي تعتبر من صميم هذا النظام(2)

## الإمبريالية :-

الرأسمالية الاحتكارية وهي المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية حيث سيطر الاحتكارات على الإنتاج وتصريف أهم السلع(3)

(1) النظم الاقتصادية 2005/Archive/www.ahram.eg

(2) المرجع السابق

(3) الإمبريالية www.marxigsts.org/Arabic

## الليبرالية :-

هي منهج اقتصادي يقوم على أن نظاماً طبيعياً يسود الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويقوم على أن الأفراد يعرفون مصالحهم وأن على السلطات أن تترك لهم حرية النشاط وهذا النظام قائم على قانون العرض و الطلب الذي يؤمن ازدهار الأفراد و الدولة علي حد سواء

## التنمية الاقتصادية :-

تعرف كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإن كان معدل التنمية أكبر من معدل السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع .

كما أنها عبارة عن هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي ؛ يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع .

## التنمية :-

عند تتبع تطور مفاهيم التخلف والتنمية نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي فقد عرفت التنمية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات بأنها الزيادة السريعة المستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن . ولكن مع دراسة خبرات البلدان النامية نجد أن هناك زيادة في معدل الدخل القومي ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة بلا تحسن وهذا يعنى أن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها بل بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف الفقراء بالقضاء على التعطل .



وبالتالي يمكن تعريف التنمية بأنها تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترات متعددة من الزمن جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية(1)

### مسيرة الفكر الاقتصادي من ارسطو إلى آدم سميث:

يتبلور الفكر الاقتصادي حول المشكلة الاقتصادية وهو في الأساس مشكلة إشباع الحاجات الحياتية للإنسان وإشباع الحاجات مجاله الطبيعية . والإنتاج هو وسيلة تحويل موادها الخام وقواها الكامنة إلى منتجات نافعة للإنسان وهو نشاط يتولى البشر تنظيمه سعياً وراء الاستحواذ على خيرات العمل وهبات الطبيعة .

وتعتبر قضية الإنتاج والاستهلاك محور اهتمام الإنسان منذ بدأ التاريخ المكتوب حتى الآن فالمتتبع لمسار التطور التاريخي للفكر الاقتصادي يتبين له أن هذا الفكر قد أتى دائماً متغيراً تابعاً لطرق الإنتاج السائدة في المجتمع وأنه و يولد في كل حقبة تاريخية وينمو مستنداً إلى ثلاث ركائز أساسية وهي النظرية الاقتصادية ؛ السياسة الاقتصادية ؛ المذهب الاقتصادي

● النظرية الاقتصادية التي تختص بالكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية وتحديد اتجاه ومدى تأثير المتغيرات التي تعكسها تلك القوانين على الظاهرة محل البحث .

● السياسة الاقتصادية تختص بتقديم الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير في

مسار تلك الظواهر

(1) عواطف قطب محمد ، الأمن التنمية المستدامة ، مركز بحوث الشرطة ، 2006

- المذهب الاقتصادي : يحدد اتجاه رواد المدارس الاقتصادية بقبول أو رفض النظم الاجتماعية التي تتولد عنها تلك الظواهر .

وعلى هذا الأساس تنشأ بين النظرية الاقتصادية السياسية الاقتصادية والمذهب الاقتصادي علاقات وثيقة الصلة فالسياسة الاقتصادية تصبح بدون النظرية والتحليل ضرباً من التخبط العشوائي الذي قد يصيب مرة ولكنه لا يصيب بالضرورة مرات . فالنظرية والتحليل هما اللذان يمدان صانعي السياسة الاقتصادية بحقائق العلاقات السببية القائمة في الاقتصاد وبالتالي بمنهج لتقييم النتائج التي ترتبت على مختلف القرارات التي يتخذونها والأعمال التي يقومون بها (1)

في ضوء ما سبق سوف نستعرض لمحات من الفكر الاقتصادي وخطوطه العريضة.

## تطور الاقتصاد من عصر العبودية (أرسطو) إلى عصر آدم سميث:

### أولاً : العصر القديم

#### الفكر الاقتصادية في خدمة ملاك العبيد

كانت الدولة المصرية القديمة بجميع ما فيها ملكاً للملك (الفرعون) والملكية الخاصة لم يكن مسموحاً بها مكان الملك الإله ومستشاريه من الكهنة وتشير الأدبيات إلى أن مصر الفرعونية لم تعرف اقتصاد المبادلة ولم تعرف النقود كأداة للتبادل ولم يعرفوا السلع وعرفوا المقايضة المباشرة بين الأفراد وشيوع طريقة المقايضة على هذا النحو لم يساعد على تكوين طبقة تجارية يقوم نفوذها على الربح التجاري لذلك فإن الثروة لم تكن أنند تتراكم في صورة أموال بل كانت تتداول في صورة محاصيل وما شية وحلى وممتلكات عقارية".

---

(1) المرجع السابق

وفي اليونان وروما القديمة عندما كانت الزراعة هي النشاط الرئيسي للإنسان وكانت الأرض هي المصدر الأساسي للثروة وكان الرقيق هم قوة العمل الوحيدة للإنتاج ولم تكن هناك حاجة إلى نظرية ولما كان الأرقاء مملوكين ملكية مطلقة للأسياذ لم تكن هناك حاجة أيضاً للتوزيع .

ولقد أثّرت أفكار عريقة حول قضايا اقتصادية ذات اعتبار فلقد ذهب " أفلاطون " إلى ضرورة بناء الدولة وتقويمها لأسباب اقتصادية منها إشباع الحاجات الأساسية للسكان الذين يعجزون منفردين عن تحقيقها أئذاك وأشار إلى أهمية تقسيم العمل بينهم إلى حكماء مهمتهم التفلسف والحكم ومواطنين أحرار مهمتهم العمل والدفاع وشن الحروب وعبيد مملوكين لغيرهم يقومون بالخدمة في أدنى الأعمال وأكثرها خطراً و مشقة هذا بالإضافة إلى إقراره بضرورة قر حق الملكية الخاصة على المواطنين الأحرار حافظاً لهم على الإنتاج وحرمان الحكم منها مانعاً من الطغيان .

أما " أرسطو " فإن تحليله الاقتصادي ارتكز مباشرة على الحاجات وإشباعها ونشر أفكاره حول القيم الاستعمالية والقيم التبادلية والسعر المتبادل وفرق بين الثراء الطبيعي الذي مصدره الإنتاج والثراء غير الطبيعي الذي مصدره التبادل ويفرق أرسطو بين نوعين من الثروة .

**الأول :** يسميه الاقتصاد وهو الثراء الناتج عن عمل رب الأسرة وأولاده وعبيده ليشبعوا به حاجاتهم وهو يزداد بفضل ارتقاء العمل نفسه وزيادته .

**والثاني :** يسميه فن التداول وهو الغنى الناتج عن الربح والتجارة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن أرسطو أدان الاحتكار في التجارة واعتبره خطراً وغير صالح للمجتمع لأن غنى الفرد يرتبط بغنى المجتمع ولا يعود على المجتمع بأي فائدة .

## ثانياً : العصور الوسطى

### الفكر الاقتصادي في عباءة الكنيسة

بعد تحلل الإمبراطورية الرومانية وتمزقها إلى دويلات وحلول العصور الوسطى بما فيها من تخلف وظلام تخلت الكنيسة تدريجياً عن الفضائل المسيحية وأبيح للكهنة تملك الأموال وبيعت مناصب الكنيسة بأسعار معلومة وأبيح الغفران للناس وفتح الطريق بين الكنيسة والجنة أمام الأثرياء وأغلق أمام الفقراء مما يبرهن على أن الأخلاق والفضيلة ذاتها كثيراً ما تستجيب لاختيار الطبقات الاجتماعية ذات النفوذ .

وعندما تحللت العبودية وحل الإقطاع كانت الإقطاعية تمثل وحدة اقتصاديه واجتماعية شبه مستقلة حيث كان الإنتاج موجهاً في الأساس لتلبية احتياجات الاستهلاك المباشرة وكان توزيع الناتج بين السادة والعبيد وبين الملاك والمزارعين وبين الأشراف وعامة الناس يتم عادة في صورة عينية وكانت المنتجات والمحاصيل تسلم ولا تباع ومن ثم فقد ضاقت السوق ومثلت استثناء لمجموعة قليلة من البشر ورغم تزايد أهميتها مع مرور الزمن إلا أنها ظلت بصفة عامة تلعب دوراً هامشياً في الحياة الاقتصادية .

كان لنمو المصانع اليدوية وسيطرة طوائف الحرفيين على النشاط التجاري والحرفي من السمات المميزة للنشاط الاقتصادي في تلك العصور و كان الاحتكار والاستغلال وحجب السلع عن التداول مظاهر ملازمة للتمييز الطبقي والتفاوت الاجتماعي واستغلال النفوذ كما كانت القوة المسيطرة على دفة الحياة هي سلطة رجال الدين وهيمنة الكنيسة من ناحية وسلطة الملوك وأفراد الإقطاع من ناحية أخرى .

ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي تزعزعت سيطرة الكنيسة وذلك عندما تعارض جمود الاقتصاد الريفي الذي ترعاه الكنيسة مع ديناميكية الاقتصاد الحرفي التجاري الذي ترعاه

البرجوازية الحضرية الصاعدة في المدينة ثم جاءت حركة الإصلاح الديني اللوثرى ونتيجة لذلك ظل الفكر الاقتصادي ذا طابع ديني أخلاقي فكل ما كان فيه فائدة للناس يباح وكل ما كان يضر بهم تحرمه الشريعة أي أن الفكر الاقتصادي كان ينمو في أحضان الفكر الديني وفي ظل هذا العصر ظهر القديس توماس الأكويني والأسقف نيكول أورسيم من داخل الكنيسة الأوروبية واتفق هذان القديسان مع أرسطو وأفلاطون في بعض الشأن واختلفا معه في شئون أخرى . فعلى أيديهما جرى إحياء مبدأ العدل عند أرسطو بعد إلباسه ثوباً مسيحياً فكان العدل في التسعير حلال والغش والتدليس حرام دون الإشارة لكيفية تحديد هذا السعر ونفس هذا المبدأ تم تطبيقه عند تحديد الأجور والأرباح في المعاملات الاقتصادية .

وإذا كان أفلاطون قد نادى بشيوع الملكية العامة فإن أرسطو قد نادى بحق الملكية الخاصة ؛ أن الفكر اللاهوتي على يد هذين القديسين قد أرجع ملكية المال إلى الله وأبقي الناس مستخلفين فيه وحبذا الملكية الفردية وانتهيا إلى أنها رغم مشروعيتها فإنها ليست ملكية مطلقة وإنما اعتبرها ملكية مقيدة بالمنفعة التامة .

### ثالثاً : عنصر النهضة :

#### الفكر الاقتصادي في خدمة التجاريين

في بداية عصر النهضة كانت الكشوف الجغرافية قد ضاعفت معلومات الناس عن سطح الأرض الأمر الذي كان له أكبر الأثر في توسيع التجارة وتراكم الثروة في البلاد الأوروبية . لما كان اكتشاف قارة أمريكا عام 1492 تجسيدا لنموذجاً فريداً للوفرة والفرص المتكافئة بما يتضمنه ذلك من أفاق واسعة لممارسة الإنتاج ومصادر متنوعة لكسب الدخل ومجالات وفيرة لتحسين الرزق بدرجة لم تكن معهودة في الغرب الأوربي وبذلك لم تكن هناك حاجة إلى نظرية للأجور أو نظرية للربح وبالتالي لم تكن هناك فرصة لظهور أي نظرية اقتصادية

وكان للتوسع التجاري بين أوروبا والعالم وانتشار الحرف وتداول النقود على نطاق واسع دور كُبير في ظهور ثلاث طبقات اجتماعية هي التجار والصناع والسيارة وهم الذين كانوا في مرتبة أدنى من أفراد الإقطاع في بداية العصر الوسيط غير أنهم ما لبثوا في نهايته إن احتلوا مراكز رفيعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال نشر أفكارهم وثقافتهم ومثلهم وقيمهم وغدوا القوة المسيطرة في المجتمع وصبغوا الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصبغة مصالحهم

وفي مجال الفكر السياسي كان أول من عبر عن فكرة هذه الطبقة هو كتاب الأمير "مكيافيلي" الذي حرر السياسة والدولة في العصور الوسطى من سلطة الأخلاق الكنسية رافعا شعار أن الغاية تبرر الوسيلة وتلاه "برنارد ماندفيل" في بداية القرن الثامن عشر بكتابه "ردائل فردية وفضائل عامة" مبشرا بأن الخير للعالم يمكن أن ينتج من الأطماع والإنانية الفردية .

وقد أطلق " آدم سيمت " على هذا النحو بعد شعار التجار الذين امتد بطول ثلاثة قرون متواصلة من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر وكان من أهم مظاهر التطور في ذلك العصر هو انتشار الأسواق وصعود طبقة التجار والتوسع في الكشوف الجغرافية وتدفق الثروات النقدية وظهور الدولة الحديثة وتكيف الفكر الديني مع كافة هذه الظواهر الجديدة الذي فيما بعد أزيح إلى هامش الحياة الثقافية وأصبح الإنسان غير معترف بأية سلطة على نفسه وبذلك أزيحت من أمام البرجوازية الناشئة الحواجز اللاهوتية بين حق التمتع بالرفاهية في الحياة الدنيا مع الغفران والاستمتاع بالنعيم في الحياة الآخرة .

وفي هذا المناخ ظهرت المدن التجارية القوية وزاد نفوذ التجار الذين اقتربوا أكثر فأكثر من دائرة السلطة ومراكز صنع القرار وتوحدت إرادة السلطة مع نفوذ التجار لتصفية الأرستقراطية الزراعية . حيث كانت تستند الأرستقراطية الزراعية على الفكر الطبيعي الذي

يمجد نشاط الزراعة ويعتبرها المصدر الوحيد للثروة وينظر للتجارة والصناعة على أنها تحولات في صور المواد الخام التي تنتجها الزراعة .

وفي مجال معارضة التجاريين نادي الطبيعيون بحرية التجارة الخارجية والداخلية لأنها تتفق مع القانون الطبيعي للحياة القائمة على الحرية وتوافق الإنسان مع البيئة وتؤمن لهم فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية .

وعلى الرغم من إسهامات بعضهم مثل فرانسوا كينية مؤسس هذه المدرسة الذي نشر مؤلفاً عن التحول الاقتصادي ونشر آخر عن القانون الطبيعي إلا أن هذه الأفكار لم تلق رواجاً وتوارت عن الأنظار عندما زال أساسها الاقتصادي والسياسي المتمثل في نفوذ طبقة ملاك الأراضي الذين أطاحت بهم الثورة الفرنسية عام 1798 وهيأت الظروف لإقامة نظام رأسمالي وصناعي جديد أكثر تقدماً تأسس على العلم والصناعة الديمقراطية .

#### **رابعاً : عصر الثورة الصناعية :**

##### **الفكر الاقتصادي في خدمة البرجوازية الصاعدة :**

نشأت وتطورت الثورة الصناعية على ثلاث مراحل .

في المرحلة الأولى : من 157 إلى 1650 تحددت خطوطها العريضة .

في المرحلة الثانية : من 1650 إلى 1750 انتشرت كل أثارها وظهرت نتائجها .

في المرحلة الثالثة : من 1750 إلى 1850 تطور التقسيم الفقي للعمل وواصل التطور الصناعي مجراه وشكل الأساس لكافة التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية في أوروبا .

وفي هذه الفترة التي خاضت فيها القارة الأوروبية تحولا من المجتمع الإقطاعي المنهار

إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي الصاعد وفيها تم إلغاء نظام الطوائف الحرفية في كل من

فرنسا 1791 ثم انجلترا 1814 وبإلغاء هذا النظام أصبح لكل فرد الحق المطلق في مزاوله أية حرفة او مهنة يبغى احترافها. وفي ذلك الحين تولدت ظواهر جديدة لم تكن مألوفة من قبل وهي تكديس آلاف وملايين العمال الذين لا عمل لهم في المدن والذين حالفهم الحظ في الحصول على فرصة عمل كانت ظروف عملهم في غاية الشقاء والقسوة وكذلك كانت معدلات أجورهم تنحدر إلى حد الكفاف .

على الجانب الأخر تمادى الرأسماليون في تكديس الأرباح وتنافسوا فيما بينهم على إنتاج السلع وتصريفها في سوق تنافسية ونتج عن ذلك حق التوسع التجاري وتراكم في رأس المال الذي شق طريقه إلى النشاط الاقتصادي وحدث تطورا في الإنتاج الصناعي وقد مثلت الثورة الصناعية في إنجلترا باكورة التقدم الصناعي في أوروبا وكان لاختراع المحرك البخاري دور كبير في تصنيع الآلات وتطوير صناعة المنتجات حيث حدثت تحولات كيفية في فنون الإنتاج وطرق تنظيمه. فبالنسبة لفنون الإنتاج تم التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية التي تدار بالقوى الحركية. وبالنسبة لطرق التنظيم الصناعي تم التحول من الإنتاج في الورش الحرفية إلى نظام الإنتاج في المصنع القائم على التقسيم الفني للعمل. وفي هذا المناخ غدا البحث العلمي هو وسيلة استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية فمع الثورة الصناعية تطور الفكر التقليدي للمجتمع الغربي وظهرت بشائر علم اقتصادي جديد على يد آدم سميث الذي يعتبر أول اقتصادي في التاريخ يغير مبادئ شاملة يعكس على ضوءها تفسير العملية الاقتصادية بأكملها وخلق أول فرض علمي عام يمكن للعلم الاقتصادي أن يسيّر على أساسه فكان من رأيه أن المصلحة الذاتية الطبيعية تدفع الناس إلى تحسين مراكزهم تبعاً لما هم أهل له ومن هنا ينشأ تقسيم العمل ويعمل كل شخص على استغلال ما يناسبه والنتيجة المجتمعة لهذه العملية هي اضطلاع المجتمع بوظيفته بصورة صحيحة فالعلم الذي تؤديه جميع الطبقات



يزيد من الشروة ولكنها تتعاون تبعا لقدرتها المتخصصة وبلور آدم سميث أفكاره ونشرها في كتابه المشهور "ثروة الأمم" كأول كتاب مهم منشور في الاقتصاد السياسي عام 1776.

وفى هذا الكتاب وجه آدم سميث سهام النقد لمذهب الطبيعيين ومذهب التجاريين عندما أظهر أن الثروات الحقيقية تنبع من قدرة العمال على الإنتاج وزيادة العرض وليس من خضب الأرض وحدها كما يزعم الطبيعيون ولا من تراكم الفضة والسبائك الذهبية التي يتم تجميعها من خلال فائض التجارة كما يدعى التجاريون فهو يعرف ثروة أي أمة من الناتج الأرضي وتحسين تربتها وتنوع غلاتها وعمل الشعب وجهده وخدماته ومهاراته.

وفى هذا المؤلف ثروة الأمم طرح آدم سميث أبو الاقتصاد السياسي الأسئلة المحورية وحاول الإجابة عنها:

فبالنسبة للمذهب الاقتصادي فإنه قد آمن بالحرية الفردية وأعلن أن المحصلة الشخصية هي المحرك الأول للاقتصاد ونادى بضرورة حماية المنافسة الحرة في سوق التبادل من كل تداخل وعارض أفكار أفلاطون التي تبيح العبودية وأنها ضرورة اجتماعية لا بديل عنها في بناء الحضارة.

وبالنسبة للنظرية الاقتصادية فإنه قد حاول الإجابة عن المسألتين المحوريتين في كل تحليل اقتصادي وهما:

أولاً: كيفية تحديد الأسعار؟

ثانياً: كيفية توزيع العائد؟

وفى المسألة الأولى رأى أن ثروة الأمم تعتمد على العمل أكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية وبرهن على أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة وأن السعر يحدد مظهرها السوقي

أما المسألة الثانية فقد برهن على أن الأجور في ظل المنافسة الحرة تتجه دائما إلى مستوى الكفاف الذى يحفظ للعامل حياته كما برهن على أن العامل يخلق فائض القيمة الذى يستولى عليه الرأسمالي في صورة أرباح وفوائد كما برهن كذلك على وجود علاقة عكسية بين حصة الأجور وبين عوائد الملكية من أن زيادة حصة أحد يعنى نقصها لدى الآخر.

وبالنسبة للسياسة الاقتصادية فقد نادى بأطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية كما نادى بكف يد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي لأنه اعتبر ان تدخل الدولة يسبب ضررا يجب تجنبه ونادى ثالثا بقصر دورها على النهوض بأعباء الدفاع وإقامة العدالة وتشبيد الطرق والمرافق الأساسية وتهيئتها لخدمة الإنتاج.

وعليه فإن كتاب ثروة الأمم لأدم سميث قد جاء محلا ومفسرا ومعبرا عن مصالح الرأسمالية وهى في باكورة فورتها وتلقائيتها وانتشارها في مرحلتها التنافسية الكاملة وتوصل إلى مبدا أساسي أن الأسعار تتحدد وفقا للعرض و الطلب دون أدنى تدخل من الدولة لأن السوق تجذب أليا نحو توازن الأسعار فيحدث تطابق بين المنتج و المستهلك.

## الفصل الثالث

### المدارس النظرية في الرأسمالية

منذ بروز الرأسمالية ونموها وسيطرتها على الحياة الاقتصادية في البلدان الصناعية تولدت عنها ثلاث مدارس فكرية اقتصادية رئيسية وهي التقليدية والكنزية والماركسية حيث نجد أن التقليديين يدعون إلى الحرية الاقتصادية في حين يدعوا الكنزيون إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بينما سعى الماركسيون إلى تصفية الرأسمالية وإقامة الاشتراكية.

### أولا : التقليدية

على الرغم من أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ينطوي على ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي إلا أن الرأسمالية استطاعت في مراحل نقوها المبكرة أن تتغلب على هذه الظاهرة التي تتمثل في صورة أزمات لأنها لم تكن وقتئذ تعم الدول الرأسمالية في آن واحد والذي يمكن لإحداها أن تساعد الأخرى كونها كانت تتخذ من أسواق الدول النامية ميدانا لتصريف تلك الأزمات. أن نشأة الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم وسيطرتها على الحياة الاقتصادية كان يتيح القدرة لقوى السوق التلقائية أن تعيد النشاط الاقتصادي كما يتيح القدرة لقوى السوق التلقائية أن تفسر الكلاسيك و البوكلاسيك لتلك الازمات فاعتبروها مجرد فترات اختلال عابره تتولد نتيجة لجمود الأجور و عدم كمال الأسواق و توصلوا الي ان القوى التلقائية التي توفرها شروط المنافسة الكاملة سرعان ما تلبث ان تظهر لتصحيح هذا الاختلال (1)

والفكر الاقتصادي لرواد هذه المدرسة يمكن بلورته في المقولات التالية :

---

(1) فوزي منصور ، تطور الرأسمالية المصرية ، قضايا فكرية ، 1986 ، ص30

## 1. المقولات الرئيسية الليبرالية الرومانسية:

تتلور المقولات الرئيسية للرواد التقليديين في قانون "ساي" للأسواق والقانون الحديدي للأجور وحياد النقود وحياد الدولة وحرية المبادلات الدولية.

ويفترض جان باتست أن مجموع الأجور والإيجار وأن الأرباح المدفوعة الانتاج غالبا ما يكون كافيا لشرائها ويكون هناك فائض سلعي ناتج عن عدم كفاية الطلب فنظرا لحياد النقود في الاقتصاد فإن العرض يخلق دائما المساوي له عند كل مستوى من التشغيل كي يملك تلقائية التشغيل الكامل.

طبقا للقانون الحديدي للأجور فإن العلاقة الدائرية الموصلة المنعكسة بين معدل الأجور معدل الموالين وبالتالي عرض العمل يترتب عليها استقرار الأجور في النهاية عند مستوى الكفاف فأجر العامل الحدى هذا الذي يقرر العمال وكلما تزايد عدد العمال الراغبين في العمل تناقصت جور جميع الحدية الانتاجية وتراجع أجر العامل الحدى حتى يصل إلى مستوى الكفاف.

أما حياد النقود فيفيد بأن المنتجات في السوق تتبادل المنتجات أما النقود فلا تعدو أن تكون ستار تخفي وراءها المبادلات الاقتصادية الحقيقية دون أن تلعب أي دور ملموس في تحديد حجم الانتاج.

أما حياد الدولة فيستند على مقولاتهم بوجود يد خفية تسيير الاقتصاد وتعمل على تحقيق التوافق والانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وهو الوضع الذي يتيح للدولة أن تنفرغ للقيام بدور الحكم المحايد بين الطبقات والقوى الاجتماعية في ما يسمى بوظيفة الحارس الليلي.

أما مبدأ حرية المبادلات الدولية فيقوم على ضرورة إزالة الحواجز التي تحجب الأسواق الوطنية عن السوق الدولية وهو ما يؤدي إلى انسياب السلع والخدمات والمواد ورؤوس الأموال بين الدول دون عائق.

## 2. المذهب الاقتصادي والسياسة الاقتصادية:

تقوم السياسة الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك على تحديد السياسة المالية أي قصر دورها في الحصول على الإيرادات لتغطية النفقات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي محدد.

أما بالنسبة لسياسة التغذية فيرون بأنه في مقدور السلطات الحاكمة أن تضبط المستوى العام للأسعار إذا ضببت معدل التغير في عرض النقود كما يرون بأن التغير في عرض النقود لن يكون له أي تأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالإنتاج والاستخدام.

وهنا يوصى الكلاسيك والنيوكلاسيك تخفيض عام للأجور ويحصر دور الدولة في إزالة العقبات التي تحول دون فاعلية قوانين المنافسة الحرة والتجارة الحرة على النحو الذي يكفل المرونة للأجور في سوق العمل وللفادة في سوق رأس المال وللعملة في سوق الصرف وللأسعار في سوق الموارد للسلع والخدمات.

وخلاصة القول أن النظرة المشتركة للرواد الكلاسيكيين مؤداها أن تصرف السوق الحر يضمن الاستخدام الأمثل للموارد إلى أقصى حد غير أن الواقع المتمثل في التعاقب المنتظم للأزمات تخلق في وقت واحد كميات من السلع لا تجد من لديه القدرة لشرائها بسبب تركيز الثروة لدى الأقلية وتوزع الفقر بين الأغلبية، وأن ذلك ينفي أن الأزمة الاقتصادية كانت قادرة على زعزعة أركان الاقتصاد الرأسمالي طوال القرن التاسع عشر حتى أزمة الكساد الكبير.

## ثانيا : الكينزيون:

على عكس التحليل الكلاسيكي يبرهن التحليل الكينزي على الاتي:

أن الطلب الكلى الفعال هو طلب متوقع ليس متغيراً تابع للعرض وإنما هو متغير مستقل يتوافق مع مستوى التشغيل والدخل والأسعار.

كما برهن أيضا على أن الأزمة ليست حدثا عارضا في الدورة الاقتصادية إنما هي ظاهرة داخلية وثيقة الصلة بأسلوب الانتاج الرأسمالي الذي ينطوي على تشديد نحو الركود الاقتصادي طويل الأمد الناشئ عن القصور المزمّن في الطلب الكلى الفعال.

ويرجع هذا التصور للاتي:

- نتيجة للاكتناز من ناحية
- تناقص معدل الربح كلما تزايد حجم الاستثمار من ناحية ثانية.
- تناقص الميل الحدى للاستهلاك وتزايد الميل الحدى للادخار كلما تزايد حجم الدخل القومي.

وبهذه الطريقة تم الربط لأول مرة بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية في تفسير التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير عن طريق نظرية في شعر الفائدة اسند كينز للطلب على النقود دورا حيويا في حدوث الدورة الاقتصادية فسعر الفائدة عنده نظرية تغذية يتحدد بتبادل الكمية النقود مع الكمية المعروضة منها.

الكمية المعروضة تحددها السلطات النقدية ولذا فهي غير مرنة بالنسبة للتغيرات التي

تحدث في سعر الفائدة.

الكمية المطلوبة وهي النقود وتتوقف على رغبة الأفراد في الاحتفاظ بمقدار معين من النقود لأغراض المعاملات والاحتفاظ بمقدار آخر لأغراض المطالبة.

ولقد تناول كينز تحليل كل من ظاهرتي التضخم والبطالة من حيث تأثير النقود عليها ففي حالة البطالة يرى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى تغير مماثل وفي نفس الاتجاه في مستوى الاستخدام حيث أن زيادة كمية النقود عن طريق عمليات السوق المفتوحة سوف تؤدي إلى رفع الطلب على الأوراق المالية وبالتالي إلى ارتفاع أسعارها وإلى انخفاض سعر الفائدة عليها ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود يمكن أن تخرج الاقتصاد من حالة الركود.

وقد أشار كينز أن العيبين الرئيسيين في الرأسمالية وهما:

- البطالة المرتفعة جدا.
- توزيع الدخل شديد التفاوت.

ويرى كينز انه لتجاوز هذه الأزمة لابد من الارتكاز على سياستين هما:

السياسة المالية التي تقوم على تنشيط الطلب الكلي ومقوماته حيث تلجأ إلى السياسة المالية التعويضية وسياسة الإنفاق العام والضرائب كأداة لامتنصاص هذا الفائض من المنتجات وهذه السياسة تعتمد على :

أولا : على زيادة الإنفاق الحكومي الاجتماعي والحربي والاستثماري.

ثانيا : إقامة الاستثمارات العامة لتعويض النقص في الاستثمارات الخاصة بهدف ضمان التشغيل الكامل ولتحقيق ذلك فإنها تأخذ بقاعدة الموازنة غير المتوازنة حيث تسعى إلى تحقيق فائض في حالة الرواج وتقبل بوجود عجز في حالة الركود.



السياسة النقدية الائتلافية وتنصرف إلى تدبير الموارد النقدية التي تلزم لتغطية عجز الموازنة غير المتوازنة عن طريق آليات السوق المفتوحة والتمويل بالعجز.

وعلى هذا الأساس قدمت الكينزية روشته العلاج التي ساعدت الرأسمالية على التغلب على تناقضاتها ووفرت لها الحماية من الوقوع في أسر الثورة الشيوعية.

### **تدخل الدولة في الاقتصاد حماية للرأسمالية من الانهيار:**

استخدمت الكينزية النظرية الاقتصادية كأداة لتبرير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الطلب الكلي الفعال بهدف تحقيق توازن التشغيل الكامل الذي لا يتحقق تلقائياً عن طريق تشغيل الموارد التي عجزت المشروعات الخاصة عن تشغيلها أو بهدف مكافحة التضخم الذي عجز الادخار الاختياري عن مكافحته.

وهكذا تكون الكينزية قد برهنت على أن الدولة هي المؤسسة الوحيدة في النظام الرأسمالي التي يمكن أن تتكفل بتوفير الاستثمار لدفع الطلب الفعال فحسب بل وأيضاً لضمان الجدوى الاجتماعية لذلك الاستثمار الذي يعتبر الوسيلة الآمنة لمكافحة البطالة.

وقد لاقت الكينزية قبولا واسعاً في الدوائر الرسمية وطبقت سياستها على نطاق واسع ، غير أن هذا الازدهار لم يدم طويلاً فلقد أفرز أسلوب الانتاج الذي اعتمدت عليه رأسمالية الدولة ظاهرة اقتصادية حديثة وهي أن يجتمع في وقت واحد ركود اقتصادي وتضخم سريع وهو ما يسمى في الأدب الاقتصادي بظاهرة التضخم الركودي.

### **ثالثاً: الماركسية وحتمية فناء الرأسمالية:**

اختلفت الماركسية اختلافاً جذرياً عن مقولات المدرستين التقليدية والكينزية حيث راهنت منذ البداية على حقيقة هلاك الرأسمالية وأنصب تحليلها على إظهار التناقضات الاقتصادية

الاجتماعية الكامنة في النظام الرأسمالي ولذلك لم تسعى الماركسية أبدا إلى إصلاح لنظام الرأسمالي وإنما سعت دائما إلى وأده ودفنه.

ومنذ البداية توجهت الماركسية إلى التدليل على أن التوزيع غير المتكافئ للسلطة بين العمال وصاحب العمل أساسه انفراد صاحب العمل بملكية وسائل الانتاج وحرمان العمال منها والتدليل على أن التوزيع غير المتكافئ للدخل مصدره فائض القيمة الذي يولده العامل ويسلبه صاحب العمل وهاتان القضيتان الثروة والسلطة شكلتا مع محتوى الماركسية مصدر ثورتها. ولقد ارتكزت الماركسية على أربع ركائز أساسية هي المادية الجدلية والمادية التاريخية الاقتصاد السياسي والشيوعية العملية.

**أولاً: المادية الجدلية**

**الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي:**

المادية الجدلية تتميز عن جدلية هيغل ومادية ماركس ، فهيجل يرى أن الوعي متغير مطلق ومستقل متولد من العقل البشرى وهو في تطوره يشكل الحياة والواقع ولذا فإن التطورات في النظم السياسية والاجتماعية ليست الا نتاجا للتطور الفكري المجرد والقائم على التأمل العقلي أي أن الفكر هو العامل الرئيسي الذي يحدد طريقة معيشة الإنسان.

أما ماركس فيرى أن طريقة الإنتاج متغير مطلق ومستقل متولد في إطار صراع الإنسان مع الطبيعة لخلق المنفعة لضرورة إشباع حاجاته وبقائه على قيد الحياة وهي في تطورها تشكل فكر الإنسان ووعيه ولذا فإن التطورات في النظم السياسية والاجتماعية ليست الا نتاجا للتطور

في قوى الإنتاج وما تولده من علاقات إنتاج أي أن طريقة الإنسان هي العامل الرئيسي الذي يشكل فكره ويحدد مستوى وعيه(1)

فالمادية الجدلية عند ماركس تقوم على أن التطور في التاريخ يتوقف على نتائج الصراع بين الطبقات فكل طبقة تولد نقيضها الذي يصرارها ويفنيها حتى تصل أخيرا إلى سيادة الطبقة العاملة التي تتبنى الاشتراكية كنظام لا نقيض له.

**ثانيا : المادية التاريخية**

**الصراع الطبقي محرك التاريخ:**

ترى أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ وأن تحول المجتمع من حالة إلى أخرى يتحدد نتيجة لتطور تدريجي هادئ ذي طابع تراكمي وأن هذا التحول يصبح ثوريا عندما تتكشف التناقضات الاجتماعية وتصبح عدائية الطابع وهذا التحول رهن التطور الحادث في قوى الإنتاج وما تزاوله من تأثير على علاقات الإنتاج وجميع مظاهر الحياة الاجتماعية.

فالمادية التاريخية ترى أن العامل الاقتصادي هو العامل الحاكم في تطور المجتمعات وفي ضوء هذه الرؤية تم التركيز على تطور الإنتاج الاجتماعي باعتباره يتألف من سلسلة كاملة من العناصر وهي موضوع العمل وأدوات العمل وقوة العمل وعلاقات العمل وهذه العناصر تشكل في مجملها الأساس الاقتصادي للبنيان الاجتماعي.

**الاقتصاد السياسي:**

---

(1) محمد عبد السلام الطرق الثالث للخروج من دائرة الاستبداد و التخلف ، مراكز الاهرام للترجمة و النشر ، 2004 ، ص101

عرف ماركس الاقتصاد السياسي بأنه علم تطور علاقات الانتاج بما فيها علاقات الملكية والتبادل والتوزيع أي أنه علم القوانين الاجتماعية للنشاط الاقتصادي.

ولأن الماركسية ترى ان التناقض الكامن في الظواهر هو محرك التطور وأن تطور الرأسمالية سوف يؤدي بها في النهاية إلى زوالها فإن الاقتصاد السياسي يكشف عن هذه التناقضات ومن أهم المقولات التي توصل إليها هي نظريته في القيمة ونظريته في استقلال قوة العمل.

وتحليل السلعة هو العمود الفقري لنظرية القيمة في الاقتصاد والسياسة الماركسية فالمنتج يكتسب خصائص السلعة إذا توافر له شرطان الأول أن تكون له منفعة وبالتالي يكتسب قيمة استعمالية والثاني أن يكون قابل للتبادل وبالتالي يكتسب قيمة تبادلية.

والعمل الانساني هو القاسم المشترك بين جميع المنتجات فالعمل الملموس هو أساس القيمة الاستعمالية والعمل المجرد هو أساس القيمة التبادلية والإنتاج السلعي ينقسم إلى نوعين الإنتاج السلعي البسيط والإنتاج السلعي الرأسمالي وفي النوع الأول يعمل المنتج البسيط بنفسه ولنفسه وفي النوع الثاني يعمل المنتج بالأجر لحساب رأس المال.

ولكي يحقق التبادل السلعي لابد من توافر شرطين الأول سيادة التخصص وتقسيم العمل والثاني سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعندما تتبادل السلع في السوق تتحدد قيمتها على أساس كمية العمل المجرد المبذول في إنتاجها وفي سوق المنافسة يجرى تبادل السلع بالنقود طبقاً لسعر محدد فالنقود هي مقياس أسم للقيمة أما العمل فهو مصدر قيمتها الحقيقية.

ولتفسير ظاهرة البطالة أشارت الماركسية إلى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي يميل إلى زيادة التركيب في رأس المال وزيادة نسبته في جهات ووسائل الإنتاج على حساب نسبة مخصصات قوة العمل أي أن التطور الرأسمالي يتضمن إحلال الآلة محل الإنسان وهو ما

يسبب زيادة عرض العمل عن الطلب عليه ويدفع الأجور إلى الانخفاض باستمرار حتى تصل إلى مستوى الكفاف أو أدنى منه.

والخلاصة أن الماركسية ترى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ينطوي على خلق قوى اجتماعية متعارضة الأهداف والمصالح وهذه القوى تتبلور في قطبين متصارعين هما الأجراء في مواجهة الملاك وحل هذا التناقض من وجهة نظرا الماركسية يقتضي إلغاء طبقة الملاك أي إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة وحينئذ يتطابق الواقع الاجتماعي للملكية مع الواقع الاجتماعي وتحل الشيوعية محل الرأسمالية وتخفي الازمة.

#### رابعاً: الاشتراكية والشيوعية وثورة البروليتاريا:

الشيوعية العملية وهي الركن الرابع للماركسية وتمثل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة طبقة البروليتاريا وتتحقق عندما يتم التحول من نظام الملكية الخاصة إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهي المهمة التي تضطلع بها البروليتاريا دون غيرها.

والبروليتاريا هي قوة العمل الأكثر وعياً والأقوى تنظيماً والأشد بأساً في عملية الصراع الاجتماعي وتتميز بأنها لا تملك ما تخسره في مسيرة النضال السياسي والاجتماعي غير ثورتها التي كبلتها بها الرأسمالية وهي في مسيرتها لا تحرر نفسها فقط ولكنها تحرر كافة الطبقات المستغلة أيضاً وأداتها لتحقيق أهدافها هو الحزب الشيوعي.

والحزب الشيوعي: هو مثل الطبقة العاملة وأداتها لاحتكار السلطة ووسيلتها لتصفية التناقضات الاقتصادية الرأسمالية الاستغلالية ويضم أكثر الثوريين وعياً وأقواهم صلابة وأشدهم إخلاصاً لقضية الشيوعية ومهمته هدم الدولة الرأسمالية وبناء الاشتراكية دولة بلا طبقات.

والاشتراكية هي مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية ، والدولة الاشتراكية مثل كل الدول الأخرى هي نوع خاص من تنظيم القوة بقصد قمع طبقة من الطبقات وهي دولة الطبقة العاملة التي تمنع الرأسمالية وتسعى إلى تصنيع البلاد والنهوض بالعلم والتكنولوجيا والثقافة إلى أعلى المستويات.

وببناء الاشتراكية سوف يتم بإلغاء الملكية الخاصة ومن ثم ينتهي الصراع الطبقي إلى الأبد ويختفي واقع استغلال الانسان لأخيه الإنسان وبذلك تعم المحبة ويسود السلام بين جميع البشر وحينئذ ينتهي دور الدولة كأداة للقمع وتنتفي الحاجة إليها تدريجيا وتذبل وتذوى في نهاية الأمر وبذلك تصل إلى الشيوعية وتحقق المدينة الفاضلة.

وبعد صراع مرير بين الشيوعية والرأسمالية تبددت أو هام الأولى وتجلت أحلام الثانية وتوج العالم بنظاما اقتصاديا واحدا هو النظام الرأسمالي وقدر فلسفة اقتصادية واحدة هي الفلسفة الليبرالية.

### مفهوم الرأسمالية

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكلية وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها متوسعا في مفهوم الحرية معتمدا على سياسة فصل الدين نهائيا عن الحياة<sup>(1)</sup>

والرأسمالية توجد حينما يتحكم غير العمال بإنتاج العمال بالأجرة حتى في حالة امتلاك الدولة رسميا للأموال الخاصة وفي ظل الرأسمالية تقوض الديمقراطية للطبقة العاملة من خلال افتقار الناس للتحكم بأي نسبة لأعمالهم الشخصية والمجتمع

---

(1) مفهوم الرأسمالية .net IS eamtogad www

وتقوم الرأسمالية على مجموعة من الأسس والمعتقدات هي:

1. الحث على الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام كالمخدرات مثلاً.

2. تقديس الملكية الفردية وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثرواته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفير القوانين اللازمة لنموها واطرادها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام.

3. المنافسة والمزاحمة في الأسواق نظام حرية الأسعار من اطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.

4. إن المذهب الطبيعي الذي هو أساس الرأسمالية يدعو إلى أمور منها :

• الحياة الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي ليس من وضع أحد حيث تحقق هذه الصيغة نمو للحياة وتقدماً تلقائياً لها.

• يدعو إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن تقتصر على حماية الأفراد والأموال والمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد.

• الحرية الاقتصادية لكل فرد حيث إن له الحق في ممارسة واختيار العمل الذي يلائمه وقد عبروا عن ذلك المبدأ المشهور دعه يعمل دعه يمر.

• يرى الرأسماليون بان الحرية ضرورية للفرد من أجل تحقيق التوافق بينه وبين المجتمع ولأنها قوة دافعة للإنتاج لكونها حقا إنسانيا يعبر عن الكرامة البشرية<sup>(1)</sup>

---

(1) المرجع السابق

## مراحل تطور النظام الرأسمالي:

إن الرأسمالية في تطورها مرت بثلاث مراحل رئيسية هي المرحلة التجارية المرحلة الصناعية ثم المرحلة المالية أو الاحتكارية.

### أولاً: المرحلة التجارية:

بدأت هذه المرحلة مع عصر الاقطاعات وقيام المدن المستقلة ووجود عنصر التجار كعنصر مسيطر من الناحية الاقتصادية مما أدى بالضرورة إلى ازدياد حجم المعاملات التجارية بين المدن وبعضها واتساع نطاق التبادل التجاري وأدى هذا إلى خلق ثروات كبيرة لدى فئات كثيرة من التجار ، وساعدت الحروب الطبيعية على زيادة هذا الازدهار التجاري نتيجة لهبوب رياح حضارية جديدة على أوروبا هذا إلى جانب الاكتشافات الجغرافية وما أدت إليه من أتساع الأسواق وصلت بالازدهار التجاري إلى قمته.

وتبلورت نتيجة للعوامل السابقة ظهور عديد من كبار التجار تجمع في أيديهم من الثروات ما جعل سلطاتهم ونفوذهم يصل إلى حد السيطرة على الحكم وتوجيهه. وفي هذه المرحلة كانت النقود المعدنية والمعادن النفيسة الذهب والفضة هي المعيار الذي يقاس به ثراء الدول والأفراد وكانت النقود ورأس المال تعني شيئاً واحداً في ذلك الوقت ، وفي ظل هذه المرحلة من مراحل الرأسمالية نشأ المذهب الاقتصادي المعروف بمذهب التجاريين.

تعد الرأسمالية التجارية مرحلة في تطوير الرأسمالية وقد شهد الغرب فترة تعاصر المرحلتين التجارية والصناعية البدائية ففي نهاية هذا القرن بدأت الصناعة تستعمل الآلة ولا تقتصر على المجهود البشري وكان ذلك بداية الرأسمالية الصناعية<sup>(1)</sup>

(1) عبد الكريم كامل ، النظم الاقتصادية ، المقارنة جامعه الوند ، كلية الإدارة الاقتصاد ، 1988 ، ص 135



## ثانيا: المرحلة الصناعية:

بدأت الرأسمالية الصناعية عندما وجدت المصانع اليدوية التي يجتمع فيها عدد كبير نسبيا من العمال والتي يملكها في العادة صاحب عمل متميز عن العمال فهو ليس واحد منهم وهكذا بدأ التمييز بين صاحب راس المال أي الرأسمالي من ناحية أخرى ، ولما كان الرأسمالي صاحب المصنع والعمال هم أجراء لديه فإن من الطبيعي ان سياسة المصنع وطريقة سيره تكون مرهونة بإرادة الرأسمالي وهكذا وجد نوع جديد من السيطرة مصدره راس المال وليس مصدره الطاقات البشرية أو المجهود البشري وحده .

ولم يكن التقدم الصناعي في بداية الأمر سريعا لأن الفن الانتاجي التكنولوجي كان ما زال لم يحقق تقدما واضحا بعد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مذاهب التجاربيين كانت قد تركت قيودا على الحياة الاقتصادية بقصد حماية ثروة الدولة وإيمانها.

وقد اقتصر الأمر منذ البداية على إلغاء القيود التي كانت مفروضة على العمل الصناعي الذي كان بسيطا في حد ذاته وكان لإلغاء هذا القيود وأقول نجم الاحتكارات التجارية وبدء حرية المنافسة كلها عوامل قوية في التمهيد إلى الرأسمالية الصناعية ونمو الإنتاج الصناعي ومن ناحية أخرى فإن الاكتشافات العلمية التي بدأت في أواخر القرن ١٧ كانت مقدمة ضرورية للثورة الصناعية وللرأسمالية الصناعية بطبيعة الحال وعندما تحققت الثورة الصناعية كان المناخ الاقتصادي للنظام الرأسمالي قد نما تماما بحيث بلغ هذا النظام في ذلك المناخ قمة ازدهاره ونضج خصائصه.

## الثورة الصناعية:

يطلق تعبير الثورة الصناعية على التغيرات العميقة البعيدة الأثر التي بدأ حدوثها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي اكتملت صورتها في إنجلترا قبل أن يحل النصف الثاني من القرن 19 والتي مازالت تحاول حتى الآن أن تبلغ قممتها في كثير من أنحاء العالم. الأسباب التي أدت إلى الثورة الصناعية تريد أن تتبع:

1. اتساع السوق نظرا لنمو التجارة وما أدى إليه هذا الاتساع من وجود حاجات تريد أن تشبع.
2. نمو الثروات التي كانت تنزع من كل أركان العالم لتصب في أوروبا وتؤدي إلى تكوين تلك الثروات الضخمة.
3. ازدياد السكان بشكل ملحوظ وهجرتهم من الريف إلى المدينة.
4. اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام من مصادر خصبة ورخيصة.
5. استعمال القوى التجارية ثم بدأ عصر الآلة الحديثة.

#### الآثار التي ترتبت على الثورة الصناعية:

في مجال الإنتاج نجد أن الآلية الحديثة أدت إلى زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة وبالتالي زيادة في السلع وإنتاج سلع جديدة وبالأخص السلع الاستهلاكية مثل أنواع جديدة من الملابس بالإضافة إلى السلع الترفيهية التي بدأت تشق طريقها إلى الحياة الاجتماعية وكاد العالم كله يكون سوق واحدة تعتمد على قاعدة المنافسة مما ترتب على ذلك تحسين الإنتاج وخفض الأسعار.

في مجال التوزيع كان عائد الإنتاج لا بد وأن يوزع على أصحاب الآلة وأصحاب الجهد ويقول الواقع الاقتصادي أن أصحاب الآلة كانوا قلة وأن أصحاب الجهد كانوا الكثرة وبالرغم

من هذا كان عائد الانتاج يوزع على أساس أن تأخذ القلة أكثر عائد من الإنتاج وتأخذ الكثرة العائد الأقل منه وهذا يتنافى قطعاً مع العدالة.

### المرحلة المالية في تطور الرأسمالية وظهور الاحتكارات.

مع نمو عدد السكان الذي بلغ في نهاية القرن التاسع عشر حوالي 1600 مليون نسمة في العالم ، تضاعفت الطاقات الإنتاجية وازدادت الاحتياجات وظهر لأول مرة أن الإنتاج لم يعد في الكثير من الحالات يلاحق الطلب وشهدت هذه المرحلة تزايداً في حجم المبادلات الدولية وبداية تكوين السوق الرأسمالية العالمية الواحدة وبلغ التقدم التقني نمواً عالياً بعد استخدام الفحم والبتروول والكهرباء كمصادر رأسمالية للطاقة وفي هذه المرحلة حققت عملية تركيز وتمركز رأس المال قفزات واسعة فأحتل المشروع مكانة بالغة الأهمية بناحية آلية المنافسة الحرة وإحلال وضع الاحتكار الفردي واحتكار الأقلية آلية رئيسية لقيادة العملية الاقتصادية. فلقد أصبحت عملية تقدير رؤوس الأموال بدافع الأرباح محوراً لصراع احتكاري قوى من أجل الأسواق ومجالات الاستثمار وتأمين مصادر ثابتة للمواد الخام والمواد الأولية اللازمة لتطور الصناعة الرأسمالية فاندفعت رؤوس الأموال نحو البحث عن الأسواق الخارجية وخاصة أسواق المستعمرات بعد أن ضاقت الأسواق المحلية نتيجة لتدني معدلات الأرباح في البلدان الرأسمالية واعتمد راس المال على القوة لتحقيق سيطرته على المبادلات السلعية وللحصول على وسائل الانتاج ودائماً لزيادة الحصول على معدل أعلى للأرباح يزيد عن معدله المحلي.

وهذه الديناميكية التي امتلكها رأس المال جاءت نتيجة مباشرة لعملية اندماج راس المال الصناعي بالرأسمال المصرفي وتكوين رأس المال التحويلي كأساس تاريخي لظهور الاحتكارات المعاصرة وقد اتخذت آلية تصدير رأس المال أشكال عديدة منها القروض المصرفية لديون الحكومية.

## الاستثمارات المباشرة:

إلا أن الاحتكارات عند هذا المنحنى لم تتحول بعد إلى متغير حاسم ونهائي لرفع الأسعار إلى أعلى مستوياتها ولكنها بدأت عملية سيطرتها على العملية الاقتصادية تدريجياً مع مستويات التطور الرأسمالي نفسه (1)

## السمات العامة للنظام الرأسمالي:

لدراسة موضوع السمات العامة للنظام الرأسمالي وخصائصه الجوهرية التي تميزه عن غيره من الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية لابد أن ننطلق من محاولة التعرف على هذه الخصائص كما أكد عليه الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الفكرية من ملامح وخصائص مميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

إن المفهوم التكنولوجي للنظام الاقتصادي يعرف بأنه مجموعة من وسائل السيطرة استند إليها في إعطاء تحديد معين للنظام الرأسمالي باعتباره نظاماً اقتصادياً صناعياً على درجة عالية من التكنولوجيا ويتميز بخصائص أربع هي:

1. الملكية الخاصة لأهم السلع الرأسمالية وأغلب السلع الاستهلاكية.
2. نظام السوق الذي يسمح بحساب النفقات والأسعار بصورة عقلانية كما يسمح للرأسماليين والعمال المستهلكين جميعاً بالحساب العقلاني لاستخدام مواردهم على أفضل صورة ممكنة لتحقيق أقصى إشباع ممكن لنفهم المادي.
3. دافع الربح في النشاطات الاقتصادية.

(1) محمود وهبه ، الرأسمالية المصرية الجديدة ، المكتبة الأكاديمية ، 1994 ، ص21

4. الحرية الاقتصادية التي تقتضي عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود وضعها للإطار العام اللازم للنظام الاقتصادي.

**ريمون أرون:**

يرى المفكر "ريمون أرون" النظام الرأسمالي يقصد به النظام الصناعي المعروف بالبلدان الرأسمالية ويتميز بالخصائص الآتية(1)

1. هو النظام الذي تكون فيه وسائل الانتاج موضوع ملكية خاصة.
2. هو الذي يكون فيه التنظيم الاقتصادي غير مرن أي أن التوازن بين الانتاج والاستهلاك غير قائم فيه وبشكل نهائي وبقرار تخطيطي وإنما ينشأ بالتدريج من تلمس تقلبات السوق.
3. هو الذي يكون فيه أصحاب العمل والعمال منفصلين انفصالا تاما على نحو لا يملك العمال فيه غير قدرتهم على العمل وأصحاب العمل لا يملكون غير أدوات الإنتاج وعلى هذا الأساس كانت العلاقة بين العمال وأصحاب العمل قائمة فقط على الأجور.
4. الأرباح هي الباعث الأساسي للنشاط الاقتصادي.
5. لما لم يكن توزيع الدخل محدد بطريقة مخططة كان لابد من تأرجح الاثمان في كل سوق من الأسواق وحتى في كافة نواحي الاقتصاد

**بيجو:**

ركز في تعريفه للرأسمالية على ظاهرة تملك الأفراد العاديين لأدوات الإنتاج مفرقا في ذلك بينها وبين تملك الدولة في النظام الاشتراكي لأدوات الإنتاج ونتيجة لوجود هذه الملكية

---

(1) محمد اسماعيل منصور ، النظم الاجتماعية و الاشتراكية ، مطبعة المصري

لابد وأن ينشأ التفاوت بين أفراد المجتمع الواحد ليصبح هذا التفاوت جزءاً لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي نفسه

### شوجيتر:

يرى أن الرأسمالية في البيئة المادية والثقافية التي يوجد فيها المنظم الكفو الذي يعمل على التجديد والابتكار وتحقيق التطور الاقتصادي أي أن روح النظام الرأسمالي هي الديمقراطية والحرية.

في ضوء التعريفات السابقة للرأسمالية يمكن تقديم صورة إجمالية للخصائص على الوجه التالي:

1. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتي تؤدي إلى تفاوت اجتماعي وتتمثل في الانقسام بين من لا يملكون سوى قوة العمل وبين من يملكون وسائل الإنتاج والسيطرة الاقتصادية في المجتمع أي سيادة الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي.
2. اعتماد النظام الرأسمالي على قوى السوق العرض والطلب لتنظيم العمليات الاقتصادية أي أن السوق وجهاز الثمن يمثلان ميكانيزم تطور هذا النظام وحل المشكلات الاقتصادية سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي.
3. سيادة المنافسة بين المنتجين في النظام الرأسمالي في المراحل الأولى لتطوره وتحولها إلى منافسة احتكارية في المراحل التالية للتطور واعتماد الرأسمالية على مبدأ الحرية في النشاط الاقتصادي أي حرية الكسب على مستوى المشروع الفردي الخاص وعلى مستوى المشروعات الاحتكارية.
4. إن القانون الأساس المميز للخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج الرأسمالية هو الحصول على أعلى الأرباح وهو قانون عام للنظام الرأسمالي على خلق أدوار تطوره.

5. تتميز الرأسمالية بالغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي خاصة على الأسعار والإنتاج ومع أن هذه الرقابة قد زادت حاليا إلا انها ما تزال محدودة مقارنة بالمبادرات الشخصية في هذا الشأن.

### مزايا وعيوب النظام الرأسمالي:

- يرى أنصار النظام الرأسمالي ان هذا النظام يحقق مزايا ثلاث.
- أنه نظام يتفق مع الطبيعة البشرية باعتبار الرغبة في التملك غريزة طبيعية في الإنسان وتقوم في أعماقها الأنانية والفردية.
- أنه نظام يكفل الحرية باعتبار أن الحريات أمور جوهرية للإنسان كحرية التملك وحرية التصرف في الأموال وحرية اختيار نوع العمل.
- يؤدي النظام الرأسمالي إلى تقدم فنون الإنتاج.

حيث أن هذا النظام يقوم أساسا على المشروعات الخاصة وما يقوم بين هذه المشروعات من منافسة تؤدي إلى تقدم الفنون الإنتاجية حرصا على البقاء في حلبة المنافسة فيعتمد المنتج على سبل ذات شقين تعتمد على تحسين فنون الإنتاج من ناحية واطلال التكلفة من ناحية أخرى حتى يحقق المنافس نوعا من الغلبة في السوق.

هذه المنافسة حين تتحقق بهذه الصورة تحقق فعلا صالحا اجتماعيا إذ هي تسعى دائما إلى الاستفادة من الخبرة العلمية الحديثة إلى جانب سعيها إلى اشباع الحاجات الإنسانية وقد تؤدي هذه المنافسة إلى صراع بين المنتجين ويستمر في السوق المنتج المقتر ذو الثروات

الطائلة والذي يمكنه بعد ذلك التحكم في السلعة في ظل نظام الاحتكار بعد أن يصبح المنتج الوحيد لها(1)

ولكن مع وجود هذه المزايا في النظام الرأسمالي التي كان يحققها في مرحلة معينة انتقل منها النظام الاقتصادي الاجتماعي من العبودية إلى الاقطاع إلى الرأسمالية ولكن استمراره يؤدي إلى تناقضات ضخمة بين النظام والمجتمع الذي يعيش فيه لتخلف هذا النظام عن منطق المرحلة التي يعيش فيها وتمثل عيوب ذلك النظام في:

أولاً :سوء استخدام الموارد الانتاجية:(2)

في ضوء الظروف التي يتخبط فيها السوق بين الموارد الانتاجية وسوق السلع المنتجة ومن أجل الحصول على الأرباح يلجأ المنتجون إلى اتخاذ قرارات متنوعة متفاوتة حول الإنتاج وكيفية استخدامات كل عنصر وغير ذلك من قرارات وهذا الطريق أو الأسلوب لن يؤدي إلا إلى سوء استخدام وتوزيع الموارد الإنتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة ويأخذ سوء الاستخدام هذا أشكالاً عديدة منها :

1. التعطل التام لقدر من الموارد الإنتاجية للجماعة من قوة عاملة ووسائل إنتاج والتعطل

هنا يقصد به التعطل المزمّن الذي يظهر في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية وليس

التعطل الناشئ عن الأزمة الاقتصادية وفيما يتعلق بقوة العمل تظهر الأنواع التالية

من البطالة :

● البطالة الزمنية.

● البطالة الاحتكارية.

(1) الرأسمالية التعريف التأسيسي www Is lam Pedia .com

(2) محمد اسماعيل منصور ، النظم الاجتماعية و الاشتراكية ، مطبعة المصري



• البطالة التكنولوجية.

2. تخصص الوحدات المسيطرة لجزء الموارد الإنتاجية لأجل زيادة الطلب الكلى وليس

بهدف زيادة القدرة الإنتاجية.

3. تخصيص جزء من الإمكانيات البشرية وغير البشرية لمشروعات الدعاية والإعلان

عن السلع المنتجة في الشركات والمؤسسات المتنافسة أي لأجل التسويق والترويج

للسلعة المنتجة.

4. توجيه جزء من الموارد الإنتاجية لأجل إنتاج سلع ضارة اجتماعيا ولكنها تدر أرباح

عالية كالمشروبات الكحولية وغيرها.

ثانياً: نمط استخدام وتوزيع الدخل:

هناك مدى واسع من عدم المساواة الاقتصادية إذ أن من المؤكد هناك اختلافا (1) كبيرا

في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر ولم تعمل الرأسمالية على تقليل تلك الفوارق بل العكس

من ذلك فإن مؤسسات الرأسمالية ذاتها تعمل على خلق تفاوت كبير في توزيع الدخل وهناك

عاملان يساعدان على ذلك هما الملكية الخاصة للموارد ، فضلا عن السوق الحرة التي تدفع

أسعارا أعلى للسلع والمواد التي هي أكبر قدرة من غيرها.

أن نمط توزيع الدخل القومي في شكله النقدي في ضوء ما تنتجه الجماعة في فترة السنة

يرتبط بدرجة احتكار المشروع الاقتصادي لإنتاج سلعة معينة ومن هنا يمكن إجمال العوامل

التي تؤثر في توزيع الناتج الصافي بما يأتي:

1. إنتاجية العمل.

(1) اسماعيل صبري ، الرأسمالية في مرحله ما بعد الإمبريالية، ربيع 2002 ، ص77

2. مقدار ما يملكه الفرد من وسائل الإنتاج تمكنه من أن يحصل على جزء من الناتج الصافي.

3. النفوذ الشخص أو السياسي.

4. وجود دخول لا يبذل أصحابها جهدا في الحصول عليها وتتمثل هذه الدخول في :

- الدخول من أرباح الشركات.
- الدخول من الأموال الموروثة
- الدخول من إيجار الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية.

ثالثا: النمو غير المتوازن:

يتفق تطور الاقتصاد الرأسمالي بأنه تطور غير متوازن سواء كان ذلك من الناحية الزمانية أم من الناحية المكانية فمن ناحية الزمان ينمو الاقتصاد الرأسمالي من خلال الأزمات من خلال انقطاع دوري يحصل في عملية الإنتاج انقطاع يتمثل في انكماش في القوى الإنتاجية المستخدمة الأمر

الذي يؤدي إلى نقص في الاستهلاك النهائي وفي الاستهلاك المنتج في الوقت الذي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة والنتيجة أن يبدأ الإنتاج في الفترة اللاحقة عند مستوى أقل انخفاض من أعلى مستوى بلغه في الفترة السابقة ويحدث هذا الانقطاع بشكل دوري.

أما الناحية المكانية فيمكن القول أن نمو الاقتصاد الرأسمالي غير منتظم فمن زاوية العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المتخلفة فإن بعض القطاعات تكون متخلفة مقارنة ببعض الآخر والمثال التقليدي هو تخلف الزراعة عن الصناعة أما من الناحية المكانية فيمكن القول أن نمو الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن بأكثر من معنى فيما يخص العلاقة بين مناطق النظم

الرأسمالي فإنه يتضح وجود مناطق متخلفة وأخرى متقدمة داخل البلد الواحد مثال ذلك الجنوب الأمريكي مع الشمال الأمريكي وجنوب فرنسا بالنسبة لشمالها وهكذا.

#### رابعاً: الأزمات الاقتصادية:

إن تطور النظام الرأسمالي ونموه لم يتحقق في شكل خط مستقيم بل في شكل حركات شبيهة بالموجات أو ما نستطيع أن نطلق عليها أزمات اقتصادية دورية تتكرر على فترات منها.

1. تقل الدخل فيقل الطلب فينخفض السعر وينقص التداول النقدي.
2. تؤدي شدة الأزمة إلى إفلاس عدد من المشروعات وانسحابها من السوق وينتج عن ذلك وجود بطالة بين العمال.
3. المشروعات التي قد تظل في الإنتاج تضطر أحياناً إلى الاستغناء عن بعض العمال وتخفيض أجور العمال الباقين.

## المراجع

- 1- مورس دوب دراسات تطور الرأسمالية ترجمة رؤوف عباس دار الوفاء للنشر ، الاسكندرية ، ط ٢٠٠٣ .
- 2- عبد الفتاح قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد ،دار النهضة العربية، ط. ١٩٨٤
- 3- عبد المنعم السيد على ، مدخل في علم الاقتصاد ،ص 1، الجامعة ، 1984
- 4- شكري رجب الفشاوى ، الإصلاح الاقتصادي ،الأهرام الاقتصادي عدد ١٨٢ ٢٠٠٣ .
- 5- حسن إبراهيم عبد ، دراسات في التنمية والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية، 1996 .
- 6- عواطف قطب محمد الأسد ، التنمية المستدامة ، بحوث الشرطة ٢٠٠٦ .
- 7- حسين عمر ، تكون الفكر الاقتصادية ،دار الفكر ١٩٩٤ .
- 8- جون كينيث ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة فؤاد بليغ ، عالم المعرفة ٢٠٠١ . ط
- 9- فوزى منصور ، تطور الرأسمالية المصرية قضايا فكرية ، 1986 .
- 10- محمد عبد السلام ، الطريق الثالث للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف ، الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٤ .
- 11- عبد الكريم كامل ، النظم الاقتصادية المقارنة ، جامعة الموحد كلية الادارة والاقتصاد ١٩٨٨ .
- 12- محمود وهبة ، الرأسمالية المصرية الجديدة ، المكتبة الأكاديمية . ١٩٩٤
- 13- محمد إسماعيل منصور ، النظم الاجتماعية الاشتراكية ، مطبعة المصري 1985 .
- 14- إسماعيل صبري ، الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية، ربيع ٢٠٠٢ .
- 15- النظم الاقتصادي WWW ahram org eg / Archive 2005
- 16- الامبر بالنسبة WWW Marxsts org Arabic
- 17- تعريفات ثورية WWW etext org politics

- 18 مفهوم الرأسمالية WWW IS eamtodag net
- 19 الرأسمالية, ar Wikipedia org wiki
- 20 الرأسمالية التعريف التأسيس WWW IS lam pedia com.
- 21 الامبر بالنسبة WWW Marxsts org Arabic
- 22 تعريفات ثورية WWW etext org politics
- 23 مفهوم الرأسمالية ٢٢WWW IS eamtodag net
- 24 الرأسمالية ar Wikipedia org wiki
- 25 الرأسمالية التعريف التأسيس WWW IS lam pedia com.

## الفصل الرابع

## الدولة والاقتصاد

لقد افترض بارسونز ، أن كل نظام اجتماعي يقوم بأربع وظائف أساسية حتى يضمن لذاته البقاء وإن إخفاقه في القيام بهذه الوظائف الأربع يعني إما انصهاره أو الثورة التي تنتظر إلى تغيير الأساليب التي يلجأ إليها في القيام بهذه الوظائف وهي:

**التكيف:** حيث أن وظيفة الدولة الاقتصادية ووظيفة تكيفية بمعنى أن الدولة تسعى في كل مرحلة من مراحل تطور مفهوم الوظيفة الاقتصادية أو تضيق منه ليتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة.

**تحقيق الأهداف:** حيث أن لكل مجتمع عدد من الأهداف ينظر إليها على أنها ذات أولوية بصفة عامة حتى لو كانت مستقلة عن هدف كل فرد على حدة.

**الحفاظ على النظام:** حيث قدم بارسونز واحداً من أهم التفرقات النظرية بين النظام الاجتماعي والنظام الثقافي فالنظام الاجتماعي، هو يعمل في إطار بيئة مادية عليه أن يتكيف معها فهو أيضاً يعمل في إطار بيئة قيمية عليه أن يتوافق معها فالقيم تعتبر من عناصر البيئة التي تحدد وأهداف النظام.

**التكامل:** ويحدث التكامل بين الأدوار المختلفة التي يقوم بها الفاعل الاجتماعيون.

أما الدولة فهي كما يقول نوردلنجر أنها مجموعة الأفراد الذين يحتلون مناصب تخولهم وحدهم سلطة صنع وتنفيذ القرارات الملزمة على كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين داخل حدود إقليمها.

وما يجدر الإشارة إليه أن هؤلاء الأشخاص الذي يصدرن القرارات الملزمة لا يقصد بهم المعنى القانوني: أو الرسمي بل إن نوردلنجر يوسع المفهوم ليشمل كافة الأشخاص الذي يشتركون في عملية صنع القرار وتنفيذه سواء في جهاز التنفيذ أو التشريعي أو البيروقراطي

أو حتى القضائي طالما إنهم في النهاية يستندون إلى مناصب تخولهم هذه السلطة وهؤلاء عادة تكون لهم تفضيلاتهم الخاصة ورؤاهم المستقلة عن رؤى بقية أفراد المجتمع حتى النظم الديمقراطية ولكن الفرق بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية وغير الديمقراطية يتضح في أن تفضيلات أفراد جهاز الدولة لا تخضع لرقابة بالقدر الكافي في النظم التسلطية عكس نظيرتها في النظم الديمقراطية التي تعرف تعددية في مراكز صنع القرار (1)

### مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة:

اهتم عالم الأنثروبولوجي كارايسن بالتفرقة بين وظائف الدولة على اعتبار أنها مجالات العمل الرئيسية التي توليها الدولة اهتماماً لتحقيق مجتمعاً موحداً آمناً مستقراً وقد حدد هذه المجالات الخمس على أساس أنها المجال الإداري، المجال الأيديولوجي والمجال العسكري والمجال الاقتصادي.

**ففي المجال الإداري:** تعتبر الدولة وهي منظمة المنظمات باعتبارها تمتلك جهازاً إدارياً متخصصاً وظيفته الأولى إدارة الأشخاص ومع شوع ثقافة أكثر نسبياً بدء تراجع الانفصال بين هذا الجهاز الإداري بين سائر أفراد المجتمع الذي يسيطر عليه وأصبح الجهاز البيروقراطي في أي دولة جزء لا يتجزأ من بنيانها الدستوري والسياسي ومن هنا فالدولة ليست لها الأولوية فقط ولكن لها الولاية (2)

---

(1) Martin cornoy, the state and political theory, princeton princeton university press 1984, p 76-80

(2) مصطفى كامل السيد: دراسات في النظرية السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1994



وعلى المستوى العسكري: تقوم الدولة بالدفاع على المجتمع في مواجهة الاعتداءات من جانب دول أخرى أو تحاول التوسع بضم أراضي المجتمعات الأخرى إليها وهي تعتمد في ذلك على الجهاز البيروقراطي وعلى مواردها الاقتصادية.

وعلى المستوى الأيديولوجي: تستهدف الدولة تحقيق هدفين وهي:

- 1- إيجاد أساس الشريعة الجماعة الحاكمة يقبله المحكومون.
  - 2- تحقيق وحدة المجتمع وخصوصاً عندما تتعدد الأصول الحرفية لأفراده.
- ويقتضي تحقيق هذين الهدفين بلوغ هدف ثالث هو إضعاف نزعات المقاومة لدى المحكومين (1)

وعلى المستوى السياسي: تظل الدولة مجالاً للصراع بين جماعات مختلفة ينبغي كل بينها السيطرة على مؤسسات الحكم لما يمكن أن تحققه هذه السيطرة من مزايا وحتى تتم السيطرة لهذه الجماعات فإنها تحرص على إيجاد نوع من التوازن بينها وبني المجتمع من ناحية وبينها وبين العناصر داخل جهاز الدولة من ناحية أخرى. وحتى يتحقق التوازن بينها وبين المجتمع فإنها تحرص من ناحية على إيجاد مؤسسات الضبط القادرة على ترويض أي رغبة في المقاومة من جانب الجماعة المحكومة وتحرص على احتكار السيطرة على مؤسسات الضبط ومن ناحية ثانية فإنها تتصور العلاقة بين الدولة والمجتمع كما لو كانت علاقة تقوم على تبادل المنافع ففي مقابل فرض الضرائب تقوم مؤسسات الدولة بتوفير الحماية والعدل للأمان لأفراد المجتمع (2)

---

(1) حامد عبد الحاح الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٩.

(2) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق ذاكرة

أما المستوى الاقتصادي: فيتمثل في اهتمام الدولة على هذا المستوى فيما يلي:

- 1- تحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي.
- 2- توفير البنية التحتية وإدارة أعمال المرافق العامة.
- 3- توجيه الاقتصاد ووضع خطط التوجيه الاستثمارات الخاصة نحو قطاعات بعينها.
- 4- حماية الإنتاج القومي.
- 5- حماية المصالح التجارية في الخارج.

6- التوسع في تقديم الخدمات المجانية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة وإعانات

البطالة (1)

وبذلك يمكن القول إن دور الدولة منذ البداية لم يكن غائباً عن مجال النشاط الاقتصادي وإنما يتغير مضمون هذا الدور وحدوده.

### تطور دور الدولة الاقتصادي

إن مناقشة تطور مفهوم الوظيفة الاقتصادية من المنظور الفردي يستتبع التفرقة بين مرحلتين فارقتين في النظر إلى المفهوم.

**المرحلة الأولى:** هي مرحلة نشأة الدولة المركزية فقد استدعى إنشاء الدولة القومية وسعي الحكومة المركزية لبسط سيادتها أن تتحكم في كافة مقاليد الحياة الاجتماعية بما في ذلك

---

Michael P. Tedaro, Economic Development in the third world, new York: (1) long man 1991.

الجانب الاقتصادي وهو ما وجد صداه في الفكر الماركنتيلي الذي يدعو إلى التدخل الصريح والسافر من قبل الدولة في كافة نشاط الحياة الاقتصادية.

**المرحلة الثانية:** وهي مرحلة نشأة مؤسسات الدولة الليبرالية الديمقراطية وتراجع الدولة

عن التدخل في النشاط الاقتصادي (1)

### نشأة الدولة القومية والنظرية الماركنتيلية

يرى (كالدر) أن ظهور الدولة القومية بمثابة ثورة ضد سلطة أمراء الإقطاع وضد النفوذ للكنيسة في العصور الوسطى وقيام الدولة القومية أنتقل الولاء من الملك الذي تمثل شخصه في كيان الدولة الجديدة وقوميتها ، بدأت

الدولة تنتقل لتمارس عدداً من الأدوار الأكثر تشابهاً مع نظيراتها في الوقت المعاصر في إطار الوظيفة الاقتصادية فحلت الضرائب القومية محل الضرائب الإقطاعية واستبدلت سلطة الأمراء الإقطاعيين بسلطة الملوك القوميين (2)

وانتعش في هذه المرحلة الفكر التجاري المستمد من الماركنتيلية فالدولة ذات السلطة المركزية والتي كانت تسعى لتحقيق مصالحها القومية بما أفضى إلى عصر التنافس الاستعماري هي الأساس في تحقيق الترق الاقتصادي في الدول الأوروبية (3)

ويرى البعض أن الكشوف الجغرافية من أهم التطورات التي أدت إلى بروز دور الدولة في النشاط الاقتصادي فيرى شومبيتر إن مغامرات الكشف الجغرافي عن الأمريكيين عام

---

(1) Hertart Heaton, the economic history of Europe. New York. Longman, 1976

(2) Barry K. Gills, world system economic cycles and Hegemonic shift to Europe. ne Journal of European Economic vol 22, 1993, pp.151.

(3) Eli Heckscher, Mercantilism (sixth edition) london: Allem and anrin, 1989, p.75

1943 أدى إلى خلق أسواق خارجية دولية واسعة لاستيعاب الصادرات الأوروبية مما أدى إلى زيادة النشاط التجاري الدولي من جهة وتأجج لهيب التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية لاستعمار المناطق الجديدة فكان أسلوب الدول الرأسمالية يقوم على أساس تكوين شركات احتكارية ضخمة تتحالف فيها الرأسمالية مع الملوك الأفراد لتحكّم النشاط التجاري فأدى ذلك إلى انتعاش حركات التجارة وزادت أهمية المعدن النفيس فزاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتأمين مصالح الرأسمالية التجارية (1)

بل لقد اشتركت الدولة مع هؤلاء التجار في تأسيس كثير من الشركات المتخصصة للقيام بالتجارة في المستعمرات التي أنشأت صناعات (ملكية) في الداخل بقصد قيام الدولة نفسها بالإنتاج في بعض الفروع ومن هنا نشأ تحالف بين مؤسسة الدولة والطبقة المسيطرة اقتصادياً من وجهة نظر الماركسية وقد سميت هذه الرأسمالية التجارية باسم الرأسمالية التنظيمية (2).

ولقد واجهت السياسية الماركنتيلية العديد من التحفظات مما أدى إلى ظهور مدارس أخرى سعت إلى معالجة سلبيات هذه المرحلة ومنها:

1- عدم إمكانية استمرار هذه السياسة لفترة طويلة حيث (أوضح آدم سميث) إلى استحالة أن تظل الدولة في حالة دائمة من استقرار الأسعار في ظل فائض إيجابي دائم في ميزانيتها التجاري لأن استمرار تدفق النقود الذهبية يرفع بالضرورة من الكمية المتداولة من النقود داخل المجتمع بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في داخل الدول مقارنة بنظيرتها في الخارج ومن ثم يستحيل استمرار عملية التقدير للخارج.

---

(1) Joseph A. Schumpeter, History of economic analysis & its London George Allen and Unwin, 1954, p.p 288-297  
(2) Ibid. P128

2- استحالة تعميم تطبيق هذه السياسة المركنتيلية حيث أنه في الوقت الذي تحصل فيه

دولة على فائض من الذهب تنفق دولة أخرى نفس القدر<sup>(3)</sup>

3- وبذلك يمكن القول بأن هناك تقاليد فكرية مثلت الأسس النظرية لرفض الأفكار

المركنتيلية وأهم هذه التقاليد الفكرية هي : مدرسة القانون الطبيعي مدرسة العقد الاجتماعي

وتشترك في التركيز على حقوق الأفراد في مواجهة حق السلطة المطلقة للدولة وضع قيود

على وظائف الدولة وكل ما يدعوها للتدخل في شؤون المجتمع<sup>(1)</sup>

**القانون الطبيعي:** نظروا إليه على أنه قانون سبق قانون المدينة ويستند إلى افتراض

مؤداه أن الأفراد في فترة ما قبل المجتمع الإنساني كانوا يعيشون في مجتمع يحكمه قانون

الفطرة الذي يؤمن لأفراد المجتمع على عدد من الحقوق الطبيعية المسلم بها وأن تدخل الدولة

في النشاط الاقتصادي محاولة لتشويه قوانين الطبيعة وللنيل من حقوق الإنسان الطبيعية على

نحو ما ذهب الفيزوقراط<sup>(2)</sup>

وفي إطار هذا نوقشت قضايا لم تكن مطروحة من قبل مثل قضية حقوق المواطنين

وحرياتهم وتكوين مؤسسات تضمن التفاعل الدائم بين القوى الاجتماعية المختلفة وحق

المواطنين في الخروج عن السلطة لو كانت مستبدة وهذه القضايا كانت محور اهتمام أولئك

الكتاب الذين وصفوا بأنهم مفكرو العقد الاجتماعي<sup>(3)</sup>

---

(3)Bert Hoselitz, Imperialism and Economic Growth, london

(1)Conyers Read, the Government of England under Eliza beth washgton  
D.c 1960

(2)pauill starr, western poitical theory, london, 1676

(3)Geonge H. Sabine, History of political theory ,4th edition, new york, 1978

فيرى هوبز أن صاحب السيادة هو الذي اختاره الأفراد حين الانتقال من حالة الفطرة الأولى وتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية ليحقق لهم إلا من الذي افتقدوا له في حالة الفطرة الأولى.

أما جون لوك فيرى أنه كنتاج للعقد المبرم بين أفراد الشعب لا توجد في الدولة سوى سلطة عليا واحدة وهي سلطة الهيئة التشريعية التي يجب أن تخضع لها جميع السلطات الأخرى في الدولة وسلطة الهيئة التشريعية في رأيه هي سلطة توكيلية على اعتبار أن الأفراد لم يتنازلوا عن كامل حقوقهم وإنما تنازلوا عن بعض منها مقابل ضمان بقية الحقوق الأخرى (1)

أما روسو فيرى في مؤلفه بعنوان (العقد الاجتماعي) أن أي حكومة مهما كانت يمكن لإدارة الشعب أن تطيح بها دونما أي قيد يمكن أن يفرض عليه من السلطة الحاكمة أي أن الشعب هو مصدر السلطات (2)

وقد أرست المدرستان الكبيرتان في القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي عدداً من الافتراضات بشأن دور الفرد ومكانته ويمكن إجمال هذه الأسس التي استندت إليها النظرية الليبرالية فيما يلي:

1- إعلاء قيمة الحرية.

2- تعظيم المنفعة الشخصية(3)

---

(1) samael mintz, the hunting of leviathan, combridge: cambridge university, 1962.

(2) Robert M solow Economic history, American Economic Review papers and proceeding, vol 74, 1985

(3) walter Haneg, history of economic society, prentic hall 1962 p.65

وقد تم تناول هذه الأسس في نظريتين كبيرتين في الاقتصاد هي نظرية الفيزوقراط الطبيعيين والنظرية الكلاسيكية.

## نظرية الفيزوقراط

وتعود هذه النظرية إلى منتصف القرن الثامن عشر وأشهر من عبر عنها كيناي الارفير ودييون دي ينتميور ولقد قامت على مبدئين أساسيين هما المنفعة الشخصية باعتبارها الحافظ لكل سلوك بشري والمنافسة بين أفراد المجتمع لتحقيق مصالحه الذاتية، وبشأن دور الدولة ووظيفتها الاقتصادية فقد رفض الفيزوقراط أي تدخل من الدولة سواء داخلياً أو خارجياً يعملون ودع السلع تنتقل بين البلاد دونما تدخل من الدولة "أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك بصفة أساسية للأفراد يديرونه طبقاً لمصالحهم الشخصية وعلى أساس ما يقوم بينهم من منافسة (1)

هي وقد كانت أهم الانتقادات التي وجهت للفكر الطبيعي عند الفيزوقراط اقتصارهم على الاهتمام بالزراعة على حساب الصناعة والتجارة مما أدى إلى تأخر الصناعة بالإضافة إلى إغفالهم للحقيقة التي مؤداها إن الظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور وإن قانوناً واحداً حتى لو كان طبيعي يعالج بعض التصور ويترك جوانب أخرى (2)

## النظرية الكلاسيكية

هي يعتبر آدم سميث هو أول من أرسى دعائم هذه النظرية التي ركزت على الصناعة كنشاط أساسي بعد أن كانت الزراعة في الفكر الفيزوقراطي الأساس بيد أن هناك ظروفًا لم

---

(1) Ernes Barker, ploitical thought in England, london oxford press, 1965, p79

(2) walter haneey, op cit p.89

تكن في الحسبان وهي الآثار الاجتماعية لظهور الرأسمالية الصناعية مثل انفصال فئة أصحاب رؤوس الأموال عن العمال وظهور مشكلة البطالة ومشكلة وجود كميات ضخمة من السلع لا تجد مكاناً لتصريفها مما أدى ذلك إلى تغيير الوظيفية الاقتصادية على نحو جعل من مصلحة فئة أصحاب رؤوس الأموال أن تلغي الدولة كافة القيود التي تفرضها سواء داخل حدودها أو في علاقتها بالدول الأخرى(1)

والواقع أن كثيراً من المحللين لدور الدولة الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي أكدوا على وجود ظاهرتين أساسيتين وهي ظاهرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء بالتدخل المباشر في العملية الإنتاجية بإنتاج بعض السلع أو بإدارة بعض المرافق الهامة أو بتقديم بعض أشكال الدعم المالي والضرائبي لبعض الصناعات وظاهرة أخرى هي ظاهرة إصدار تشريعات متعددة تكفل للأفراد حرية اختيار السلع بالكميات التي يريدون إنتاجها وهو ما دفع أحد الباحثين إلى القول بأن الدولة الرأسمالية لم تكن دولة رأسمالية فعلاً وإنما كانت تلعب دور الدولة المتركمة على اعتبار افتراض أساسي وهو أن الدولة لم تتراجع عن أداء وظيفتها الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية وإنما ما حدث هو أن الدولة قد اختارت وضعاً آخر على منحنى دورها الاقتصادي تميل فيه إلى الاعتراف للأفراد وبحقوق اقتصادية معينة ولكنها ظلت هي المسؤولة عن حفظ النظام الاقتصادي ومراقبة أدائه(2)

بينما يرى الفكر الليبرالي أن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي مسألة معروفة بشروط معينة لتدخل الدولة بهدف ضمان عملية آلية السوق المنضبطة ذاتياً في المجتمع ولإنشاء الأساس الذي أمكن توجيهه لهذا التصور بشأن دور الدولة أنه اختزل العلاقة بين الدولة والاقتصاد في معطيات الخبرة الأوروبية فقد رأى أنه يمكن إرجاع القوى الرئيسية للنمو

---

(1) Eli Heckscher, op.cit. pp.134-143

(2) Walter haey, op. cit. P 80-83



الاقتصادي إلى عوامل ثلاثة لا تتدخل الدولة فيها وهي النمو السكاني والتوسع في الأسواق والتقسيم المتزايد للعمل والتراكم الرأسمالي

ورأى سميث أن كل ما سبق يتم بعيداً عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإنما يتم فقط من خلال ممارسة الدولة لمهامها السياسية والإدارية الأخرى (1)

### نظرية المنفعة الاجتماعية

تؤكد نظرية المنفعة الاجتماعية التي تنسب أساساً إلى كل من جيرمي بنتام وجون ستيورت على أن هدف التشريع الذي تسنه الدولة هو تحقيق المنفعة فغاية كل قانون ضمان أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس ولقد أكد على أن الأفراد ينبغي أن يترك لها تنظيم أفعالهم بمقتضى مبدأ المنفعة الخاصة لأن هذا سوف يؤدي إلى تحقيق المنفعة العاملة في النهاية(2)

ولقد وضع "بنتام" الأساس لامتداد نشاط الدولة إذ رفض فكرة الحقوق الطبيعية ونظر إليها على أنها حقوق قانونية تختلقها الدولة ولذلك ندد بنظام الملكية التي ينجم عنه نتائج ضارة مثل التوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل فيصبح في المجتمع عدد قليل من ذوي الثراء المفرط وأكثر منهم من ذوي الثراء المعتدل بينها الأغلبية العظمى من الفقراء.

وقد تأثر جون ستيورت بفلسفة بنتام في ظل الحركات الاشتراكية التي اجتاحت أوروبا في عصره ولذلك أكد على عدالة جهاز الدولة لإعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمع لأن قواعد القانون الطبيعي تحابي أصحاب رؤوس الأموال على العمال والمستأجرين وقد

---

(1) Ricahrd Krouse L Michael Mcpherson, op.cit. p. 130.

(2) F.H Hahn Economic liberalism, london: oxford university press, 1987, pp68-79

عكس هذا الإسهام "جون ستيورت" ميل قصوراً واضحاً في نظام السوق الحر وهو أنه إن يتميز بدرجة عالية من الكفاءة في تخصيص الموارد

إلا أنه يحابي فئة على حساب أخرى عند توزيع عوائق العملية الإنتاجية بما ينال من حرية الفئة المغلوبة على أمرها ويكون دور الدولة فاعلاً في الزود على هؤلاء<sup>(1)</sup>

### المذهب الجماعي والدور الاقتصادي للدولة

مع وجود النظام الرأسمالي اختفت سوق المنافسة وحل محلها المنافسة الاحتكارية وأدى ذلك إلى سيطرة فئة محدودة على النشاط الاقتصادي بما أدى إلى تفاوت جاد في الدخل والثروات لصالح فئة على حساب فئة أخرى ما كان له أسوء النتائج على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل هذا النظام نتيجة البطالة وارتفاع ساعات العمل للحصول على أجر مناسب<sup>(2)</sup>

وتعتبر الحركات العمالية التي بدأت تنظم نفسها في شكل نقابات عمالية تدافع عن مصلحة الطبقة العاملة وتعبّر عن أهدافها هي أول شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يثور ضد مقولات التوافق التلقائي بين مصالح أفراد المجتمع<sup>(3)</sup>

وقد انقسم الفكر الجماعي إلى فريقين كبيرين من حيث تدخل الدولة النشاط الاجتماعي فريق اعتبر أن الدولة وهي الإطار الأصلح للقيام بمهام الإنتاج والتوزيع باعتبارها كائناً محايداً

---

(1) Richard Bellamy, op.cit p.29

(2) جورج سول ترجمة، راشد البراوي المذاهب الاقتصادية الكبرى، القاهرة، مكتبة النهضة 1965

(3) Gilian Daug op, cit pp. 100-104

يعلو على كافة أفراده وبنحو هذا الاتجاه إلى إحداث التغيير في مجال الملكية بصورة تدريجية عن طريق ازداد نشاط السلطة العامة واتساع سيطرتها على المشروعات الصناعية.

وهناك الاتجاهات التي نظرت إلى الدولة باعتبارها أداة لسيطرة فئة على أخرى لحماية مصالح الفئة الأولى على حساب الفئة الثانية ولذلك نظروا لوظيفة الدولة الاقتصادية على أنها شر لابد من القضاء عليه كي يعيش الأفراد وفي جماعة أكثر عدالة تتسم بالمساواة ويعرف هذا جاه بالاشتراكية الثورية الذي عبر عنها الفكر الفوضي والفكر الماركسي (1)

وتتمثل الأصول الفلسفية للمذهب الجماعي فيما يلي:

1- محورية دور الجماعة.

2- إعلاء قيمة المساواة.

3- تعظيم المنفعة العامة (2)

### الفكر الاشتراكي الفرنسي

يرجع بدايات هذا الفكر إلى عام ١٨١٩ بالاستناد على مفهوم التضامن الاجتماعي باعتباره المفهوم المحوري الذي يلتقي مع مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة. ولقد قام العديد من الفلاسفة إسهامات واضحة لإحياء هذا الفكر.

فوجد الفيلسوف الفرنسي "الدى بلان" رفض مذهب الحرية الفردية وهو أول من دعى إلى العمل على تحقيق الإصلاحات استخدام جهاز الدولة لخلق المجتمع الجديد كما اقترح أن تقوم الدولة بإنشاء نوع من المصانع

---

(1) Calvin Hoover, the economy, liberty and the state new york: Macmillan company 1987

(2) Gillian Dally op. Cit. pp 54-60

الأهلية التي تكفل لكل فرد عملاً لا لتكون مجرد إجراء مؤقت لتخفيف حدة البطالة ولكن

لتصحيح الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الجديد (3)

كما رفض "ديجوي" فكرة القانون الطبيعي واعتبر أن القانون الوحيد هو القانون الموضوعي أو قانون التضامن الاجتماعي الذي ينبع من طبيعة المجتمع وهذا القانون فوق الحاكمين والمحكومين ومن ثم فإنه ملزم للجميع كما أن الحقوق ليس لها أي وجود ميثاقيزيقي لأن الإنسان وجد في مجتمع ما بالضرورة أما الحقوق التي يفترض وجودها فإنها تقوم على أساس التضامن وتخضع لمقتضياته ولذلك فإنها ليست حقوقاً إنما هي قدرات أو وظائف يمنحها القانون طبقاً لمقتضيات التضامن الاجتماعي.

ويقرر أنصار هذا الاتجاه أن القانون هو قانون التطور وعلى ذلك فإن الإجراءات التشريعية ينبغي أن تكون متغيرة من حيث الزمان والمكان حتى تتكيف مع حاجات كل عصر وجماعة وعلى ذلك تضاف وظائف جديدة للدولة دائماً فهي مسئولة عن تنظيم المنافع العامة وضمان قيامها بصورة منظمة وخاصة في القطاعات الهائلة مثل التعليم والضمان الاجتماعي والمرافق العامة وهذا يعني أن القانون يقوم على أساس فكرة الخدمة العامة ولم يعد يعتبر أمراً صادراً من صاحب السلطة (1)

الفكر الاشتراكي الإنجليزي.

تعتمد هذه النظرية على النظام الديمقراطي في إعادة تنظيم المجتمع على أساس جماعي ومن ثم فلا توجد ضرورة للثورة للقضاء على الدولة وخلق جهاز أساسي جديد حيث أن

---

(3) walter Hagmbuch, social economics, cambridge: james nisbet publishers, 1985, pp. 74-80

(1) A.M.MCB raiar Fabian socidlism and english politics 1884-1918, cambridge: combidge university, 1985, pp. 48-52

الديمقراطية إذا التقت مع الاشتراكية يمكن لهما أن يؤديا أعلى درجة من حرية الإنسان وتمتعته  
بالمساواة في هذه الحرية.

ولقد انتقد الغابيون النظام الرأسمالي مؤكدين أن النظام الرأسمالي سيتراجع لصالح الفكر  
الاشتراكي استناداً إلى أن مجالات السلطة العامة أخذة في النمو تدريجياً كسبيل لعلاج شروط  
المذهب الفردي الحر وهكذا صدرت قوانين المصانع والمناجم والصحة العامة والضمانات  
الاجتماعية.

والأصل في انتقاد الغابيين للنظام الرأسمالي هو أنه يقوم على امتلاك الثروة العامة  
ملكية خاصة وغير مكتسبة ما يؤدي إلى تراكم الثروة سواء في مجال الصناعة أو الزراعة  
وتأتي الملكية الخاصة غير المكتسبة نتيجة لامتلاك وسائل الإنتاج ذات المزايا الاقتصادية  
وهي مزايا منحها الطبيعة للإنسان ومن ثم فإن الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي السبيل  
الوحيد للاستخدام العادل للموارد القومية على أن هذا لن يتم بواسطة الثورة وإنما بواسطة  
عملية بطيئة تدريجية من امتداد مجالات النشاط الحكومي (1)

### الاشتراكية الألمانية

رفضت هذه النظرية فكرة تراجع الدولة عن قيامها بوظائفها الاجتماعية كما رفضت  
فكرة اليد الخفية وحرية التجارة لهذا كانت الدعوة التي تبناها فريدريك ليس الهدف إلى تدخل  
الدولة ضد أسوأ جوانب النظام الحر وهو الحرية المفرطة في التجارة ومن هنا انطوى هذا  
المذهب على فكرة (الحماية الاقتصادية) بمظهر من مظاهر أعمال الدولة لسيادتها وممارستها  
لوظيفتها الاقتصادية في حماية صناعاتها الوظيفية.

---

(1) Harry jones, op, cit, p.54

ويعتبر "هيجل" أيضاً من رواد هذا الفكر الاشتراكي الذي رفض فكرة العقد الاجتماعي الذي يجعل من الدولة مؤسسة اصطناعية تقوم على أساس المنهج الفردي مقتنعاً بأنها كائن طبيعي ناتج عن عملية التطور في العالم ويعتبر اسهام هيجل هو الأساس الفلسفي بظهور ما عرف باسم نظرية اشتراكية الدولة التي ظهرت في ألمانيا تحت ضغط المشاكل العمالية التي فرضت نفسها على الرأي العام خلال القرن التاسع عشر مما زرع ثقة الطبقة المثقفة بالمذهب الحر فأخذوا إيطاليون بتدخل الدولة للعمل على مواجهة مشكلة فقر الطبقات العاملة فظهر في صدد هذا مجموعة من التشريعات تعرف باسم قوانين (الضمان الاجتماعي)<sup>(1)</sup>

وفي إطار هذه النظرية تم تحديد دور الدولة فيما يلي:

- أ- تكيف الإنتاج مع الحاجات والمحافظة على الإنتاج في مستوى المواد الموجودة والتوزيع العادل للإنتاج المشترك بين المنتجين.
- ب- الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج وتوجيه الكلي.
- ت- التوزيع العادل للإنتاج الاجتماعي والذي لا يحقق في مجتمع قائم على النظام

الحر (2)

---

(1) Thomas marc, theory of state intervention: postulates and Arguments, chicago: university of chicago press 1985 p.13-19.

(2) James L. Wiser, ploticial philosophy: Ahistory of the search For order, new Jersy. 1983, pp 143-150

## النظريات الاجتماعية وتدخّل الدولة

### النظرية الفوضوية

يقوم المذهب الفوضوي على الدعوة إلى القضاء على الدولة باعتبارها شراً لا بد من القضاء عليه ولذلك يطلق على هذا المذهب (مذهب اللاهكومة) ويمثل هذا المذهب خليطاً من أفكار المذهب الحر وأفكار المذهب الاشتراكي فقد استعار من الأول كراهيته للدولة وتمجيده للفرد ومفهومه عن النظام الاقتصادي التلقائي واشتق من الآخر كراهيته للملكية الخاصة واعتقاده بما يتعرض له العمال من الاستغلال وما يقاسونه من الظلم في ظل نظام الدولة. ويمثل المذهب الفوضوي من حيث رفض الخضوع للسلطة اتجاهين مختلفين نحو أحدهما نحو تمجيد الذات وهو ما يعرف بالفوضوية الفلسفية ويميل الآخر إلى تمجيد الفرد بوضعه كائناً اجتماعياً ويعرف بالفوضوية السياسية (1)

**الفوضوية الفلسفية:** يرى أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم ماكس ستيرنر Max stirmer أن أفكارنا عن الإنسانية والمجتمع والحقيقة ليست إلا أطرافاً وأن الحقيقة الوحيدة هي لذات الفردية التي لا تعرف حقيقة سواها فكل فرد يكون قوة مستقلة أصلية وقانونه الوحيد هو قانون مصلحته الشخصية وحدود نموه هي حدود مصلحته وقوته (2)

الخضوع الفوضوية السياسية الاجتماعية: ذهب هذا المذهب إلى رفض الخضوع للسلطة السياسية نتيجة لتحديدها للحرية الفردية التي تخص الفرد كإنسان والتي تتمثل في ألا يطيع أحد أي إنسان بواسطة الإنسان وإهدار لكرامته وانتفاض من صفته الإنسانية حيث أن السلطة السياسية أو الدولة (مجموعة نفي الحريات الفردية لكل من ينتمون إليها) (3)

---

(1)Harood wilensky, The state and its enemies Berkeley : university of California press. 1971 p39-46

(2)Harood wilensky op cit. p90-95

(3) Ibid. P.48

## النظرية الماركسية

جذبت الثورة الصناعية وما أدت إليه من استغلال للطبقة العاملة اهتمام ماركس لذا هاجم الدولة واعتبرها أداة بورجوازية تؤسس على بيروقراطية مهمتها الرئيسية أن تفرض على المجتمع الانقسام الطبقي وسيطرة رأس المال على الاقتصاد والقوة السياسية.

وبناءً عليه فإن الطريق الوحيد للقضاء على النظام القائم هو الثورة واستخدام العنف بواسطة الطبقة العاملة (البروليتاريا) وذلك في سبيل الوصول إلى مجتمع مثالي تنعدم فيه الطبقات وتتلاشى فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهكذا فإن الماركسية دعوة صريحة للعمال إلى اللجوء إلى القوة ليحرروا أنفسهم من الاستغلال وبالتالي لتحرير المجتمع ولا تؤمن الماركسية بأية وسيلة أخرى لإنجاز هذا الهدف ولذلك فإنها تعيب على المذاهب الاشتراكية الأخرى أنها تحاول إصلاح البناء الرأسمالي القديم وإخفاء تصدعاته كما أن كل تحسين في ظروف العمل أو تشريعاته بالنسبة للرفاهية العامة إنما تؤجل فحسب ما هو قادم من الطبقة العاملة ولكنها لا تستطيع منع ذلك ومن ثم فإن الثورة أمر حتمي (1)

### تطور مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة

### النظريات المشتقة ذات الأصول الفردية:

ظهرت عدة نظريات اشتقت من كل من المذهبين الفردي والجماعي وحاولت أن تقف موقفاً وسط بين كل من الليبرالية والاشتراكية ووفقاً ل Yoseph Raz فإن هناك ثلاثة أنواع من النظريات الاجتماعية هي:

1- نظريات ترى أنه لا ينبغي لجهاز الدولة أن يدافع عن تصور جامد لمفهوم المصالح

الفردية لأنه لن يتمكن من أن يحقق تصوراً دقيقاً لمصالح الأفراد المختلفة. ومن هنا

---

(1) Karl Max, cupital, vol 1. moscow: progress publishers 1962 p.76



لا يجب عليه أن يتدخل لصالح فئة دون أخرى ويكون دوره الأساسي هو المجتمع ككل وفقاً للقواعد التي يرتضيها أغلب أفراده.

2- هناك نظريات تفترض أن جهاز الدولة لا يمكن أن يكون محايداً بل هو دائماً ذو رؤية خاصة به عن مصالح الأفراد وكيفية تحقيقها لذا ينبغي أن يتدخل جهاز الدولة ليضمن حصول الأفراد على فرص متساوية في الوصول إلى عوائد المجتمع ومن هنا يلجأ جهاز الدولة إلى أن يملك كل موارد المجتمع ثم يعيد توزيعها وفقاً لتصوره المسبق عن مصالح الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع.

3- نظريات تقف موقفاً وسطاً بين نوعي النظريات السابقين وتفترض أن تمتلك الدولة فهماً خاصاً للمصلحة يقوم على أساس ألا تتدخل في شئون الأفراد على النحو الذي يحقق مصلحة مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى وإن حدث هذا دون قصد فعليتها أن تكون على استعداد دائم لتعويض من لم يحصلوا على هذه الفرصة<sup>(1)</sup>

### النظرية الكينزية

انطلقت النظرية الكينزية من افتراض مؤداه أن الرأسمالية قد عمدت القدرة الذاتية على النمو وأن القوى التلقائية للسوق فقدت فعاليتها بعد أن دخلت الرأسمالية مرحلة الاحتكارات ولذلك دعي كينز إلى ضرورة تدخل الدولة مستنداً في ذلك على عدة حجج منها أن الأسعار قد فقدت مروتها التي كانت تتميز بها في عهد رأسمالية المنافسة الحرة لكان في ذهنه دائماً قوة نقابات العمال وتأثيرها المتعاضم في تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات كما كان منتبهاً لقوة الاحتكارات وتأثيرها في إعاقة قوانين العرض و الطلب<sup>(2)</sup>

---

(1) Joseph Raz, the morality of freedom, oxford: oxford university press, 1985, p 18-22

(2) J. Mkeynes, the end of laissez fair in John maynard Keynes, the collected wratings, london: macmillan: 1982

أما بشأن قدرة المجتمع على تصحيح الاختلالات الناتجة عن تعارض المصالح فقد رفض كينز افتراضات الكلاسيك في هذا الخصوص وك علي فكرة تنافر المصالح وكانت الحجة التي يسوقها في هنا التجاء في وجود تعدد في الأفكار وفي القوى المهنية على السوق بما يحول دون فترة المجمع على تصحيح الذاتي وعلى ذلك انتهى كينز أنه لا يمكن الاعتماد على الشع الخاص وحده وبذلك وثق كينز في جهاز الدولة باعتبار أن اللجوء إليه ضرورة طالما أن النظام الرأسمالي عنده ميل تلقائي لفكرة أن تشمل الدولة يكون لإنقاذ الاقتصاد بصفة عامة وحجته في ذلك أن الإنفاق الحكومي جزء هام من الطلب الفعال الذي يمكن التحكم فيه مقارنة بالإنفاق الاستثماري أو الاستهلاك الخاص (1)

وقد اعتمد كينز مفهوماً هاماً هو المفهوم المحوري في نظريته وهو مفهوم إدارة الدولة للطلب الفعال الذي أعطى الوظيفة الاقتصادية للدولة مكانة بارزة وقصد كينز بمفهوم إدارة الدولة للطلب الفعال اعتبار دور الدولة في خلق الطلب وإدارته إقراراً ضرورياً كي يمكن للاقتصاد أن يستعيد قدرته على تحقيق التشغيل الكلي باعتباره أمراً مرغوباً فيه عموماً في الاقتصاد القومي وبالتالي ازدهار الاقتصاد.

وفي إطار مفهوم إدارة الطلب الفعال طلب كينز بفرض الضرائب من أجل توفير إنصاف اجتماعي لعنصر العمل دون الحاجة لزيادة الأجور وزيادة القوة الشرائية للمجتمع ككل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالقروض مستنداً في ذلك على أن مستويات العمالة والتشغيل تتوقف على الطب الإجمالي على السلع (2)

---

(1) Dpatinkin, Antia pations of the General the ory oxford, Bais Black well, 1982 pp. 64-60

(2) libid, p.60

ومن هنا تظل النظرية الكينزية في الاقتصاد الكلي واحدة من أكثر النظريات رواجاً في علم الاقتصاد المعاصر.

### نظرية الاجتماعية الديمقراطية ومفهوم دولة الرفاه

ظهرت هذه النظرية نتاجاً لتطورين هامين:

#### الأول: مستوى الوضع التاريخي

برزت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين حيث تعاضم الاتجاه نحو تعديل المعتقدات الكلاسيكية التي كانت تحرص على مبادئ الفردية والمنافسة وغياب تدخل الدولة ولذلك ظهرت هذه النظرية لتجاوز الموقفين المتناقضين للرأسمالية الكلاسيكية والاشتراكية الثورية ويذهب أنصار هذه المدرسة إلى حد التأكيد على أن مقولات المساواة المطلقة مرفوضة كما أن التفوت المطلق مرفوض ويؤكدون كذلك على أن تطبيق سياسات أكثر عدالة يعني زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلالها أيضاً (1) ولقد قدم أنصار هذا الاتجاه فكرة الفائض الاقتصادي للمجتمع الذي يمكن أن يستخدم لصالح الجماعة ككل وهو ما شكل لاحقاً جوهر مفهوم دولة الرفاه فالدخل الرأسمالية هي دخول مشروعة في حد ذاتها تعتبر دخول لأصحابها تولد عن مشاركتهم في العملية الإنتاجية ولكن هناك دخول أخرى تتولد للبعض نتيجة ظروف خارجة عن العملية الإنتاجية مثل الميراث أو المضاربة أو ظروف السوق هذه الدخول تمثل فائضاً يستحق للمجتمع ومن ثم تنتزع من أصحابها وتعطي الوحدة الاجتماعية تديرها اقتصادياً مراعية في ذلك المصلحة العامة ويستخدم هذا العائد في المشروعات الاجتماعية من هنا حدث التلاقي

---

(1) w.J Baumal, welfare Economics and the teorg of the state lonon: marlin press, 1983

بين حدود الوظيفة الاقتصادية للدولة التي رسمتها كل من النظرية الكينزية والنظرية الديمقراطية الاجتماعية

فكلاهما أكد على أنه لا بد أن تتسع القوة نفقات الوظيفة لتشمل صلاحيات اتخاذ إجراءات تؤثر مباشرة على الاستهلاك والاستثمار لمنع الركود والكساد(1)

### الثاني: المستوى النظري

كانت النظرية نتاجاً لقراءة مستحدثة لاقتراحات المذهب الفردي على صعيدين هما:

أولاً: رفض الافتراض القائل بالدولة الحارسة بحجة أن الدولة ما هي إلا مجرد حلبة للصراع بين الفئات السياسية المختلفة التي تتبارى من أجل استغلال جهاز الدولة والتأكيد على أن الدولة استجابة لمطالب الجماهير وتعبير واع عن رغبتهم في الحياة المشتركة وبالتالي فإن دور الدولة ليس فقط أن توفر الأمن ولكن أيضاً توفر الرفاهية للمجتمع (2)

ثانياً: رفض التصور الاستاتيكي لمفهوم الحرية الذي تقدمه النظرية الكلاسيكية الذي يفترض أن الحرية تعني غياب القيود فقط وأكد على أن الفهم الإيجابي للحرية هو اختيار الإنسان بين البدائل وهنا يكون دور الدولة أن تتدخل لتوفير قدر معقول من هذه البدائل على قدم المساواة لأكبر قدر من الأفراد حتى مع قدر معقول أيضاً من القيود (3)

ولقد حدد أنصار دولة الرفاهية من الديمقراطيين الاجتماعيين بعض المخاطر في حال عدم تدخل الدولة والتي تتمثل في:

---

(1) A.B Atkin son the Economics of inequality, oxford ioxford university press 1975.

(2) Janosa komai, the road to Afree Economy, New York; wnorton press, 1990

(3) Joe Franco, The Economics of welfore state, chicago: university of chicago press 1995

- 1- التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروات على المستوى القومي.
- 2- شيوع ظاهرة الدخل غير المستحقة.
- 3- إساءة استغلال الموارد وخلق الندرة الاقتصادية.
- 4- إتاحة الفرصة أمام المشروعات الرأسمالية للإقلال من الإنتاج وخفض المعروض من السلع بما يختص الإنتاج الإجمالي (1)

وقد وجه الليبراليون الجدد عددا من أوجه النقد للنظرية الديمقراطية الاجتماعية دولة الرفاه أهمها.

انتقد الليبراليون فكرة السماح للجميع بالتعبير عن مصالحه استنادا إلى أن علاقات القوة داخل المجتمع عادة ما تحابي القوى على حساب الأضعف وليس لدى الأخير من وسيلة يمكن له من خلالها أن يعبر عن مصالحه فيشير دوركين إلى أن الليبرالية لا بد أن تترك دونها قيود عليها من قبل الأفراد وأنفسهم وهو ما عبر عنه روسو بفكرة الإرادة العامة التي تترجم عن نفسها اقتصادياً من خلال السوق الذي ترافقه الدولة ومن خلال المؤسسات التشريعية التي يراقبها الرأي العام ومن هنا لا ينبغي للدولة أ، تكون مجرد تعبير عن رؤية فرد دون آخر جماعة دون أخرى للخير وهذا هو الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق ويتصور دور كين انعدام المساواة في المجتمعات يعود إلى عاملين.

1- لا يبدأ الأفراد من نقاط بدء متساوية بسبب عوامل الوراثة أو الافتقاد إلى طبقة أو قبيلة

أو فئة معينة وهو ما يسميه عدم المساواة المقصود.

2- لا يملك الأفراد مواهب خام متساوية وهو ما يسميه عدم المساواة الطبيعية (2)

---

(1) Ibid. p.11

(2) E.G. Dworkin, taking Rights Seriously, london: Routledge Kegan paul, 1978, pp. 29-32

وعلى نفس النهج السابق يؤكد Michael walzek في إطار مفهوم الليبرالية الجماعية إلى أن أبسط قواعد العدالة تقتضي ألا تطبق على كل النظم الاجتماعية نفس النظرة فالاختلافات بين كل المجتمعات هي التي تحدد مقدار ما يتمنع به الأفراد من قدرة على المفاضلة بين البدائل والسياسات والتالي يكون تدخل الدولة مختلفاً من جهة إلى أخرى وبالتالي كل مجتمع عنده وعي تام بوجود شق مشترك وشق خاص ومن هنا يكون تدخل الدولة بالقدر اللازم لحماية الشق المشترك أما القيم الخاصة فهي ملك للفرد انه وليس كما ذهب الليبراليون الجدد الذي يفرضون تصوراً مشتركاً ينادي دائماً بانحسار وطبيعة الدولة كما لو أن العالم كله هو (النموذج الرأسمالي الغربي) (1)

---

(1) M. Walzer, spheres of Justice, oxford, oxford university press 1983, pp85-95

## الليبرالية الجديدة

جاءت هذه النظرية لتعقيد افتراضات الفكر الفردي مرة أخرى فمع الثورات الثلاثة 1688 في إنجلترا ثم 1766 في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ١٧٨٩ في فرنسا كان المجال مفتوحاً أمام الفكر الفردي معبراً عن نفسه في النظرية الليبرالية بشقها السياسي القائم على حرية الأفراد و ضد الدولة من خلال تفتيت سلطاتها إلا أن المذهب الجماعي ظهر إلى الساحة الفكرية مدافعاً عن حق الجماعة في التدخل لصالح الفئات الأضعف سياسياً والأفقر اقتصادياً وبالتالي دافع عن تصور آخر مؤداه أن حقوق الجماعة تجب حقوق الفرد وبالتالي لا بد للأفراد أن يسلموا للدولة كل حق لها في التدخل للدفاع عن مصالحهم وأن تتولى عنهم مهمة الإنتاج والتوزيع لضمان أعدل توزيع ممكن يحقق لهم المساواة.

وتنطلق النظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة مؤداها أن نماذج دولة الرفاهية السياسات الكينزية لكنها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية وأن الرأسمالية قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها بل فهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية ذاتها إلى تخلي الدولة عن دورها الأساسي ومن هنا تركز حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي هو مفهوم (الفشل الحكومي) (1)

وتبني نظرية الليبرالية الجديدة للوظيفة الاقتصادية على أسس ثلاثة:

**الأول:** إحياء نموذج الدولة الحارسة ورفض نمط عبودية الأمر لجهاز الدولة.

**الثاني:** إعادة توزيع الدخل الثروات على نحو يضيف عدالة التوزيع.

---

(1) Howard Davis L Richard Scase, Western, capitalism and state Socialism, Sociological inquiry Vd 60 spring 1990

**الثالث:** تبني السياسات النقدية أكثر من السياسات المالية التي تزيد من تدخل الدولة

وتحميلها أعباء فوق ما ينبغي أن تتحمله (1)

### إحياء نموذج الدولة الحارسة

أكد كل من "روبرت لوزك" و"فريدريك هايك" على أن أفضل أشكال الدول هي الدول التي تمارس وظائفها دون المساس بأكبر قدر ممكن من حرية الأفراد والجماعات المختلفة داخلها على أن تحميهم وتتركهم لتنظيم أنفسهم.

ولقد اتجهت الليبرالية الجديدة إلى تحجيم دور الدولة عودة إلى الأصول الفكرية الأولى التي ترى أن الحرية الاقتصادية هي الأساس في حياة الأفراد بما يحقق تكامل المصالح الفردية وصولاً نحو المصلحة العامة للمجتمع وبالتالي فإن فكرة القانون الطبيعي القادر على أن يخلق آليات تصحيح نفسه عادت مرة أخرى لتؤكد على أن السوق الحر كفيلة بتحقيق ذلك(2)

ويشير الليبراليون الجدد وعلى رأسهم مدرسة اقتصاديات العرض التي يزعمها لأمر والتي ترى أن التضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور ويقود أساساً إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ما أسموه ب (الإفراط النقدي الذي مارسته الحكومات لتمويل عجز موازنتها العامة أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على نحو نال من فعالية جهاز الثمن في سوق العمل ففي المراحل الأولى للرأسمالية كانت البطالة تعالج من خلال جهاز الثمن عن طريق انخفاض معدلات الأجور حينما يزيد عرض العمل على الطلب عليه ولكن في ظل دولة الرفاهية ومع تأثير نظرية جماعات المصالح وإعانات البطالة ظهر الخلل في جهاز الثمن وبالتالي لم يعد البقاء للأصلح فمال العمال إلى

---

(1) R.No zick, Anarcy, state and uptopia london: oxford press1974,p 74-80.

(2) Norman p. Baroy the New Right, new York: meth wen; 1987. pp. 58-64



الركون وعدم السعي إلى تطوير قدراتهم وبالتالي فإنه لابد من أن تكف الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وأن تقتنع بأن أقل النظم التي تنال من حقوق الأفراد هي أكثر النظم التي تتيح لهم حرية الحركة دونما تدخل من الدولة (1)

### الأولوية للسياسات النقدية بدلا من السياسات المالية:

حيث يرى النقديين أن الأزمات التي حدثت بدءاً من السبعينيات هي نتيجة السياسات غير الرشيدة من قبل الدولة بما أفضى إلى تمويل الدولة للعجز عن طريق ضخ كميات أكبر من النقود بما أدى إلى الآفات الأربع الأساسية وهي التضخم، انخفاض تراكم رأس المال تراجع معدلات النمو، زيادة معدل البطالة ومن هنا ينبغي أن تتدخل الدولة بزيادة سعر الفائدة لامتصاص الفائض النقدي المتداول وترفض السياسات المالية التي تنادي بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى تراجع حوافز الاستثمار والادخار والعمل

أي طالبت الليبرالية الجديدة تخفيض الإنفاق الاجتماعي وخفض الضرائب على الدخل والثروات المرتفعة وبالتالي تتحلى بنظرية دولة الرفاهية(2)

### إعادة توزيع الدخل

حيث يرى الليبراليون أنه يجب على الدولة أن تخفض الضرائب لأنها تنال من الحافز الفردي الذي هو جوهر الحرية وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقاعس المنتجين والمبدعين في كل المجالات كما تذهب النظرية الليبرالية الجديدة إلى نقل ملكية الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص حتى يتم التخصيص والاستفادة المثلى للموارد وهذا ما تعجز عنه الدولة. إلا

---

(1) رمزي زكي، التضخم المستوى، دراسة الآثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

(2) K. J Arrow. Welfare state: An Assessment, history of political Economy Vol 35, No3, 1984

أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الليبرالية والتي ذكرها (مشيل أبير) في قوله إن تجارب التحول إلى اقتصاديات السوق كان لها عوائد سلبية في كثير من الأحيان لن تستطيع الدول أن تتحملها إلا بالاستناد إلى سياسات قمعية لنقابات العمال وللمتضررين بما يجعل التحول إلى اقتصاديات السوق سينال من المكتسبات الديمقراطية التي يمكن أن تحصل عليها هذه الدول (1)

### الماركسية اللينينية

جاءت هذه النظرية كنظرية فرعية من النظرية الماركسية حيث اتفق لينين ماركس على ضرورة تحطيم البيروقراطية مركز الدولة والذي يمكن مع أن يحدث مع تنامي ديكتاتورية البروليتاريا ولكن لم يتحقق هذا التصور الفني

الدول الاشتراكية نمت الديمقراطية وتدخل جهاز الدولة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في معظم الأحوال على حساب الطبقة العاملة ومن هنا ظهرت الدول التسلطية التي تقوم على تركيز القوة السياسية في يدها ودولة (2)

وفي تحليل لينين للوظيفة الاقتصادية للدولة انطلق من نفس الافتراض الماركسي حيث أكد لينين على أن الدولة هي الجهاز الذي تتركز فيه السلطة الثروة على حساب الأرباح الضخمة التي ينتجها العمال ولا يتلقون لقاءها سوى أجور ضئيلة ، ومن هنا تفتقر الدولة وظيفتها الاقتصادية بوظيفة عسكرية تقوم على البحث عن أسواق للبضائع وعن منابع للمواد الخام ثم السعي للسيطرة عليها من خلال الجيوش التي تنفق عليها من أموال الأثرياء والفقراء على السواء ، ومع ظهور الاحتكارات الداخلية يزداد النظام الرأسمالي قدرة على الاستثمار بمناطق

---

(1) Jeffrey Sachs Iwing thye woo, Experiences in the transition to A market Economy, Journal of com parative Economics vol 18 Jane 1993

(2) Ibid, p.67

النفوذ ومن هنا يفقد النظام الرأسمالي الافتراضات التي قام عليها وهي التي تتعلق بوجود نوع من الانسجام التلقائي في المصالح وسيادة قيمة الحرية وبهذا يكون جهاز الدولة هو الفاعل الرئيسي في عمليات الصراع والتنافس على الموارد الاقتصادية على مستويات ثلاثة(1)

**أولاً: استغلال الطبقة العاملة من خلال الترويج للمقولات الأيديولوجية.**

**ثانياً: استغلال العمال والفلاحين في هذه المجتمعات لحمل السلاح من أجل الدفاع عن مصالح البرجوازية**

**ثالثاً: منع انهيار التنظيم البرجوازي**

أما بشأن رؤيته للوظيفة التي ينبغي أن تقوم بها الدولة الاشتراكية فقد أشار لينين أنه لا بد أن ينتمي الاشتراكيون الديمقراطيون من خلال الحزب الشيوعي الواعي في الجماهير غير الداعية ولا بد أن تسخر لهم كافة الإمكانيات حتى يتحقق هذا وفي أقرب وقت ممكن ، كما ذهب إلى أن بقايا النظام الرأسمالي بعد الثورة البلشفية يشكل أداة في يد طبقة ضد طبقة أخرى ولكن الفرق أنها ستكون أداة في يد البروليتاريا التي سوف تنجح في القضاء على الدولة البرجوازية ثم تضمحل الدولة البروليتارية كأداة قهر طبقة ضد أخرى وتظل هيكل تنظيمي يظل مصنوع وجوده هو مهمة تقدير الوعي الطبقي للبروليتاريا في النظم الرأسمالية الأخرى وحتى لا تكون مركزية الدولة البلشفية وسيلة للقهر فإنها لا بد أن تكون موجهة لخدمة الهدف الإشتراكي وأن تكون كافة سياساتها موجهة لخدمة أغراضها (2)

---

(1) Mosh Lewin, the making of the soviet. System New York pantheon, 1985. pp 86-93

(2) V. Lenin, the three Sources and three components of Marxim, mosco: progress 1969. p.5

## نظرية إدماجيه الدولة

يمكن تعريف إدماجيه الدولة بأنها النظرية التي تدافع عن تدخل الدولة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق تنظيم مصالح شرائحه المختلفة على أساس وظيفي وليس على أساس طبقي أو طائفي أو عرقي والسماح للتنظيمات الوظيفية في المشاركة في صنع القرارات التي تمس مصالحهم<sup>(1)</sup>

الخاصة كما أشار "فيليب شيمز" إلى (أن الإدماجة تعني اشتراك منظمات المجتمع والعامه للدولة وتحديد حدود تدخل الدولة في شون المجتمع) بل يقتررب شيمز من التحليل الماركسي إذ يشير إلى أن مثل هذا التداخل بين جهاز الدولة والمنظمات الخاصة في المجتمعات الرأسمالية الغربية يجعل الدولة سلاحاً في يد الأحزاب التي تستغنى عنها من اتحادات رجال الأعمال أو من نقابات العمال بما يضعف الطابع الديمقراطي للدولة لأنها لا تستجيب للقطاعات غير المنظمة من الجماهير.

وبناء على ما سبق فإن إدماجيه الدولة تقوم على ركائز ثلاث هي:

**أولاً:** تنظيم الدولة لمؤسسات المجتمع المدني غير الحكومي على نحو رسمي إلزامي غير تنافسي بحيث تنبئ الدولة هذه المؤسسات ماديا ومعنوياً لقاء أن تتحكم الدولة في التنظيم الداخلي لهذه المؤسسات ومطالب النظام الداخلي لهذه الجماعات.

**ثانياً:** إن هذه النظم تضمن ربط التنظيمات المدينة غير الرسمية بهيكل صنع القرار في الدولة على أساس تضمن أنها تكون الدولة أداة في يد الجماعة أو فئة أو طبقة على حساب بقية الطبقات وإنما قراراتها في النهاية هي نتاج توازنات خاصة تقوم بها الدولة لضمان إيجاد

---

(1) Go Donnell, corporatism and question of the state, in james malloy, Authoritarianism and corporatism latin America, pittsburg university of pittsburg 1977, pp 6572

صيغة اجتماعية موحدة تقبل كافة فئات المجتمع وشرائحه القبول بها أي سيستمر المجتمع  
موحداً(1)

**ثالثاً:** تعتمد النظم الإدماجة على تحالف بين الفئة الحاكمة وشريحة البيروقراطية  
والتكنوقراط ويرى أن الإدماجة تقوم أساساً على مناهضة منقولات الليبرالية الجديدة وأفكارها  
ومن ثم هناك سمة مكررة في معظم النماذج الإدماجة وهي حل المؤسسات المنتجة وحظر  
الأحزاب السياسية وإلغاء القيود على كافة القوى المعارضة وتعتمد النظم الإدماجة على الخطط  
الخمسية أو الثلاثية لمواجهة المشاكل الاقتصادية ولدفع نموه ويكون تنفيذها أساساً موجهاً إلى  
قطع الدولة بحيث تكون السمة الأساسية في هذه النظم هو كبر حجم القطاع العام مقارنة بنظيره  
الخاص(2)

### التبعية الجديدة

إذا كانت مدرسة التبعية تنسب أساساً إلى عدد من المفكرين الذين ينتمون إلى دول العالم  
الجنوب لمواجهة انتقال فائض القيمة من هوامش الجنوب إلى مراكز الشمال في ظل الاستعمار  
العسكري فإن مدارس التبعية الجديدة تطرح نفس المفهوم وهو التبادل اللامتكافئ بين الهوامش  
والمراكز لتغيير نفس الظاهرة التي بدأت تأخذ أشكالاً جديدة على مستويين الشركات دولة  
النشاط وبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع سبعينيات القرن العشرين. والجدير  
بالذكر أن هناك اختلافاً قائماً بين التبعية التقليدية والتبعية الجديدة فبينما انقسمت نظرية التبعية

---

(1) عادل غنيم، النموذج المصري الرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في  
مصر ١٩٧٤- ١٩٨٢ القاهرة، والمستقبل العربي ١٩٨٦ ص ١١٣-١١٠

(2) Smuel Bee, Britain Agamist itself: the Political contradiction of  
collectivism. london: fater 1982, pp 17-19.

التقليدية بين وجهة نظر في وظيفة الدولة الاقتصادية جاءت نظرية التبعية الجديدة تؤكد على أهمية دور الدولة في الوقوف ضد مقولات الليبرالية الجديدة (1)

ولقد ظهرت نظرية التبعية الجديدة مع انفجار أزمة الديون في عام ١٩٨٢ لتقرر بأن الدول التي تحتاج إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية يجب أن تقبل برامج صندوق النقد والبنك الدولي للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وهي مظهر جديد من مظاهر محاولة نقل فائض القيمة من دول الجنوب إلى دول الشمال ولكن في إطار من الاقتصاد المؤسس على المستوى الدولي (2)

كما رفضت هذه النظرية السياسات التي تتنبأها المنظمات الدولية وترفض محاولات إدماج دول الجنوب في التقسيم العالمي الجديد للعمل على أساس يضعف أكثر من اقتصاديتها وينال من استقرارها الوطني.

ولقد قامت نظرية التبعية لطرح حل لمواجهة التوجه الليبرالي الذي ينعكس سلباً على انتقادات ومجتمعات الجنوب يتمثل في رفض كافة الحلول التي تطرحها منظمات التحويل الدولية وتقديم بديل وطني ينبع من الواقع الاجتماعي لكل دولة بيد أن البديل الوطني الذي يطرحه التبعية يعني تلك الدول التي تشهد درجة عالية من درجات توسع قطاع الدولة ومحدودية النمو الرأسمالي بما يؤدي إلى ظهور الطبقتين التسلطية والمستقلة للدولة في مواجهة المجتمع المدني التابع لها وفي مواجهة الفاعلين الخارجيين عليها.

وفي محاولة لتحديد المقصود بالبديل الوطني يمكن وضعه بأنه ذلك التصور النابع من دول الجنوب وعلى هذا ذهب الماركسيون الجدد إلى أن وظيفة الدولة ليست الدفاع عن مصالح

---

(1) Robert Brenner, the origins of Capitalist Development. A Global perspective, Chicago: university of chagago press 1992

(2) وفاء الشربيني أثر نمط التنمية التابعة على خصائص النظام السياسي في الدول النامية رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ص ١٢٠-٩٠

الطبقة المسيطرة اقتصادياً كما ذهب ماركس إلى إنها متغير تابع للمتغير الأساسي وهو الحفاظ على نمط الإنتاج

وإعادة إنتاجه و الفرق بين أنماط ثلاثة وهي نمط الإنتاج الإقطاعي ولا تتمتع الدولة بأية وظيفة اقتصادية في هذا النمط إلا نمط الإنتاج يؤدي إلى مؤسسات سياسية لا تهتم بالمجتمع قدر اهتمامها بمصالح أفرادها كما أن طبيعة البني الاجتماعية لا تجبر الدولة على استخدام جهازها غير المعقد بنائياً على التدخل وعندما يتطور الفن الإنتاجي ليعتمد على الآلات يتحول إلى نمط إنتاج جديد وهو النمط الرأسمالي ومن هنا كان لابد لجهاز الدولة أن يتطور ليتناسب مع الفن الإنتاجي الجديد القائم على حساب الأنماط الأخرى التي تتعايش معه والنمط الزراعي المعتمد على العمل اليدوي بما يستوعب طاقة ووقت كل العاملين والفلاحين وهذا النمط يجعلهم على درجة من محدودية المعرفة لا تتيح فئة من الانتلجنسي التي تنجح في إرشادهم لوسيلة للتعبير عن مطالبهم<sup>(1)</sup>

وعلى هذا فإن حدود وظيفة الدولة الاقتصادية وحدود تدخل الدولة في الاقتصاد وهو نتاجا لتفاعل مكونات التكوين الاجتماعي ككل بأبعاده الاقتصادية والأيدولوجية والسياسية ومن هنا لم تعد وظيفة الدولة الاقتصادية دالة في رؤية الطبقة المسيطرة اقتصادياً وحدها بل هي مفتاح التفاعل طبقات متعددة كلها تتمتع بالخضوع للأيدولوجية السائدة وتخشى ولا تسيطر على جهاز القمع الذي تملكه الدولة

---

(1) Steven smith Reading Althusser: An Essay structural marxist New York: corne!! university press 1984

بل إن الدولة دائماً تسعى في تحديد الطرق التي تنفذ بها وظائفها إلى ترشيد المصالح المتعارضة للجماعات الخاضعة لها(1)

وينقل "نيكوس بولانتراس" مفهوم الاستغلال النسبي للدولة هو الضمان الأساسي لأن الدولة تقوم بإعادة إنتاج العلاقات بين الشرائح والطبقات المختلفة على أساس سياسي على أساس اقتصادي (2)

ومن هنا تتمايز مصالح الأفراد والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع فعلى المستوى الاقتصادي تكون الدولة المستغلة عن كافة الطبقات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية هي الأكثر القدرة على إعادة نفسها والذي يسمح أولاً: للدولة بمراقبة وضبط السوق والتدخل المباشر فيه لتحقيق التنمية وليس لتنمية قطاعات على حساب أخرى بل إن القصور الامثل وجهة نظر مدرسة التبعية هو دور متوازن للدولة يعدل عن سلبيات نظام السوق الذي يحابي الأقوى والأغنى على حساب الأضعف. ثانياً: عليها حماية الصناعات الوطنية. ثالثاً: حتمية رفض نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص لأن القطاع الخاص يهدف إلى الربحية أما القطاع العام يهدف إلى التنمية(3)

ويمكن تحديد أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية فيما يلي:

1- إن النظام العالمي قد وصل إلى درجة من الاعتماد المتبادل الكثيف بحيث أنه لا يمكن

أن تنفصل أي دولة من دول ما يسمى بالتقسيم الجديد للعمل الدولي لأنه تقسيم مرتبط

أساساً بالثورة العلمية والتكنولوجية التي ترافق عملية تدويل رأس المال وتدويل

المنتجات وتدويل الأسواق.

---

(1) Gennadi chernikov, interdependence of thetuso systems and the closs struggle. world marxist Review,, vol 33 January 1990

(2) Ibid, p. 18

(3) John page, the east Asian Miracle: Building A Basis for Growth, Finance and Development, March 1994. p.p 3-5



2- وجهت "تيداسكوبول" انتقاداً لنظرية التبعية استناداً إلى أنها ليست جديدة فالمفروض أنه حين توصف نظرية بالجدّة لابد أن تنجح أولاً في تفسير ما سبق ثم تقدم تغييراً لما عجز النظرية الأصلية عن تفسير وهو ما ليس متوافراً من وجهة نظرها (1)

### الماركسية الجديدة

استند تحليل الماركسيين الجدد لوظائف الدولة على افتراض أن المؤسسات التي تقوم بها الطبقة المسيطرة اقتصادياً تتطلب وجود جهاز أيديولوجي وقمعي يستطيع أن يحفظ لها مصالحها دونما أن ينجح المجتمع (أي الطبقة البرجوازية) في فرض تصوره للمصلحة على جهاز الدولة(2)

إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي داخل المجتمع من خلال حرصها على فض أي وحدة محتملة أو التقاء على أي وعي طبقي ممكن لدى أصحاب أي عنصر من عناصر العمل إلا في الحدود الذي تسمع به ووفقاً لتنظيمات تضعها هي عن طريق جهازها التشريعي وبهذا تساعد الدولة أصحاب العنصر الإنتاجي الواحد كالعمال على تكوين تنظيمات متعددة يمكن لها أن تتدخل في هياكلها وأهدافها دون أن تكون الدولة نفسها أداة في يدها(3)

وعلى المستوى السياسي تختفي خصائص الشريحة الاجتماعية والطبقة الاقتصادية خلف مفهوم المواطن الذي يجعل لكل التزامات وحقوقاً متساوية بغض النظر عن انتماءاتها الفرعية وعلى هذا فإن وظيفة الدولة الأساسية هي إعادة إنتاج العلاقات الطبقيّة على المستويين

---

(1) p. Evans, Depondent Development: the Auiance of the multinationals state and lacial capital in Brazil, prin ceton university press 1979

(2) نيكولاس بولانترا، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة: عادل غنيم، القاهرة دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩ ص ص 43-50.

(3)M. Carnoy the state and political theory princeton "princeton university press. 1984, pp. 65-78.

الاقتصادي والسياسي من خلال الفصل بينها وعدم انحيازها لأي من الكتل المتنازعة على الحكم

\* وتحدد أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية فيما يلي:

فقدت النظريات الاجتماعية الماركسية القدرة على تقديم طرح بديل للنظريات الرأسمالية واقتصر الجهد النظري بعد ماركس على النقد الأخلاقي للمجتمع الرأسمالي.

أكسد نورد ليخر أن العمال إذا كانوا ينجحون في بعض الأحيان في عملية التعبير عن مصالحهم إلا أن رجال الأعمال والبيروقراط يملكون أدوات أكثر تأثيراً ليس فقط في صانع القرار السياسي ولكن في الرأي العام نفسه(1)

---

(1) مصطفى رشدي شيحة الاقتصاد العام للفاهية الاسكندرية، دار المعرفة الجماعية ١٩٩٢.

## المراجع

### المراجع العربية

- ١- مصطفى كامل السيد: دراسات في النظرية السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1994.
- ٢- حامد عبد الماجد. الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٩.
- ٣- جورج سول ترجمة راشد البرادي، المذاهب الاقتصادية الكبرى القاهرة مكتبة النهضة 1965.
- 4- رمزي زكي، التضخم المستور، دراسة لآثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
- 5- عادل غنيم النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤-١٩٨٢ القاهرة، والمستقبل العربي ١٩٨٦.
- 6- وفاء الشربيني أثر نمط التنمية التابعة على خصائص النظام السياسي في الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- 7- نيكولاس لوانتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة: عادل الغنيم القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.
- 8- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

- 1- Thomas Druker, institutions: functions, management and crises new york: Halman press, 1995.
- 2- Harold lasswell, politics who gets what, when, How New York: pete smith, 1950
- 3- Talcott parsons (ed) Max weber: the Theorg of social and Economic organizations, london: the free Aress of Glencoe 1977
- 4- Martin cornoy, the state and political theory, princeton princeton university press 1984.
- 5- Michael P. Tedaro, Economic Development in the third world, new York: long man 1991.
- 6- Hertart Heaton, the economic history of Europe New York. Longman, 1976.
- 7- Barry K. Gills, world system economic cycles and Hegemonic shift to Europe, the Journal of European Economic vol 22, 1993.
- 8- Eli Heckscher, Mercantilism (sixth edition) london: Allen and anrin, 1989.

- 9- Joseph A. Schumpeter, History of economic analysis & its London George Allen and Unwin, 1954.
- 10- Bert Hoselitz, Imperialism and Economic Growth London 1966
- 11- Conyers Read, The Government of England under Elizabeth Washington D.C 1960.
- 12- Paul Starr, Western Political Theory, London, 1976
- 13- George H. Sabine, History of Political Theory 4th edition, New York 1978.
- 14- Samuel Mintz, The Hunting of Leviathan, Cambridge Cambridge University, 1962.
- 15- Robert M. Solow Economic History, American Economic Review papers and proceedings, vol 74, 1982,
- 16- Walter Hahn, History of Economic Society, Prentice Hall 1962 p.65.
- 17- Ernest Barker, Political Thought in England, London Oxford Press, 1965.
- 18- Richard Krouse & Michael McPherson, op.cit

- 19- F.H Hahn Economic liberalism, london: oxford university press, 1987
- 20- Calvin Hoover, the economy, liberty and the state newyork: Mac millan company 1987
- 21- walter Hagmbuch, social economics, Cambridge: james nisbet publishers, 1985
- 22- A.M.MCB raia Fabian socidlism and English politics 1884-1918, Cambridge :combigde university, 1985
- 23- Harry jones, therorg of state intervention: postulates and Arguments, chicago: university of chicagopress 1985
- 24- James L. Wiser, ploticial philosophy: Ahistory of the search For order, new Jersy. 1983.
- 25- Harod wilen sky, The state and its enemies Berkeley : university of california press. 1971.
- 26- Karl Max, cupital, vol 1, moscow: progress publishers 1962
- 27- Joseph Raz, the morality of freedom, oxford: oxford university press, 1985

- 28- J. M Keynes, the end of laissez fair in John maynard Keynes,  
the collected wratings, london: macmillan: 1982
- 29- Dpatinkin, Antia pations of the General theory oxford, Bais  
Black well, 1982.
- 30- w.J Baumal, welfare Economics and state lonon: marlin press,  
1983.
- 31- A.B Atkin son the Economics of inequality, oxford ioxford  
university press 1975.
- 32- Janosa komai, the road to Afree Economy, New York; wnorton  
press, 1990
- 33- Joe Franco, The Economics of welfore state, chicago:  
university of chicago press 1995.
- 34- E.G. Dworkin, taking Rights Seriously, London: Routledge  
Kegan paul, 1978
- 35- M. Walzer, spheres of Justice, oxford, oxford university press  
1983.
- 36- Howard Davis L Richard Scase, Western, capitalism and state  
Socialism, Sociological inquiry Vd 60 spring 1990

- 37- R. No zick, Anarcy, state and uptopia london: ocford press  
1974
- 38- Norman p. Baroy the New Right, new York: meth wen; 1987
- 39- K. J Arrow. Welfare state: An Assessment, history of political  
Economy Vol 35, No3, 1984
- 40- Jeffrey sach's Iwing thye woo, Experiences in the tramsition to  
A market Economy, Journal of com parative Economics vol  
18 Jane 1993.
- 41- Mosh Lewin, the making of the soviet. System New York  
pantheon, 1985
- 42- V. Lenin, the three Sources and three components of Marxim,  
mosco: progress
- 43- Go Donnell, corporatism and question of the state, in james  
malloy, Authoritarianism and corporatism latin America,  
pittsbug university of pittsburg 1977
- 44- Samuel Bee, Britain Agamist itself: the Political contradiction  
of collectivisn, london: fater 1982



- 45- Robert Brenner, the origins of Capitalist Development. A  
Global perspective, Chicago: university of chagago press  
1992
- 46- John page, the east Asian Miracle: Building A Basis for  
Growth, Finance and Development, March 1994
- 47- Steven smith Reading Althusser: An Essay structural marxist  
New York: cornell university press 1984.
- 48- Gennadi chernikov, interdependence of the two systems and  
the class struggle, world marxist Review,, vol 33 January  
1990
- 49- Colin Crouch, the politics of industrial relations, manchester  
manchester university, press 1979
- 50- M. Carnoy the state and political theory princeton "princeton  
university press, 1984.

## الفصل الخامس

### الفقر

## مقدمة

لقد عرف تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ التنمية بأنها " الهجوم الانتقائي على أكثر أشكال الفقر سوءاً ، والخفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والعرض والامية والفقر والبطالة ومظاهر عدم المساواة (1) .

وفي ضوء ذلك يتضح لنا أن التنمية تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر ، تم القضاء عليه تدريجياً ، فالفقر بعد من أهم معوقات التنمية التي تواجه مجتمعاتنا النامية .

ولذلك فتهتم هذه الدراسة بدراسة الفقر من خلال ايضاح مفهومه والمفاهيم المرتبطة به ، وقياس الفقر في المجتمع ، ثم نتجه إلى التعرف على معدلات الفقر بين الريف والحضر وكذلك عرض لبعض الدراسات التي تناولت الفقر في المجتمع

## مفهوم الفقر وقياسه

"ليس هناك اتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر Poverty ، وإنما هناك اجتهادات كثيرة تتداخل في أكثر من نقطة ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة من أهمها اختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفون من الفقر وتصورهم له (2) .

فقد ذهب البعض إلى أن الفقر هو المستوى المعيشي المنخفض الذي لا يعنى بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة الأفراد بما يمثله ذلك من

---

(1) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، مصر العهد القومي للتخطيط ، برنامج الأمم المتحدة (Undp) التنمية المحلية بالمشاركة ، ص 35  
(2) سوزان أحمد أبو ريه ، مشكلات اجتماعية ، مذكرات غير منشورة كلية الآداب جامعة حلوان ٢٠٠٧ ، ص ٣٥

تغذية مناسبة وإمكان الوصول إلى مياه شرب صحية والحماية من الأمراض والموت والجهل

بينما يرى البعض الآخر أن الفقر هو نقص القوة ، كما يذهب مكنمارا إلى أن الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي ، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة .

في حين يرى فيرنون أن مفهوم الفقر من المفاهيم ذات المضامين المتعددة ! حيث يوجد الفقر الاقتصادي والفقر السيكولوجي(1)، كما أن هناك وجوى أخرى للفقر منها الفقر في الموارد البشرية والفقر في القوى العاملة والفقر في الموارد غير البشرية والفقر السكاني والفقر السياسي والفقر الاجتماعي والفقر الحضاري والفقر الحسي والفقر الإبداعي(2)

ومن التعريفات الأخرى للفقر " عدم قدرة الدخل على تلبية الحاجات الأساسية(3)" كما أنه "عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي حالة عدم إشباعها يعرف الناس كفقراء . والفقر ليس فقط مجرد الحرمان الاقتصادي أو غياب المستلزمات المادية ، بل هو أيضاً أسلوب حياة تعيش في محيط الطبقات الدنيا وهو بذلك ثقافة فرعية ووجودها مكمل للثقافة السائدة"(4) ، وينظر إلى الفقر نظرة نسبية نظراً لارتباطه مستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية"(5).

(1) أحمد السيد النجار ، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ص 47

(2) اسباب سلام ، الدول بين التخلف والتقدم ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٧٨ ، ص ٥٤

(3) <http://www.alghad.jo>

(4) علياء شكري وآخرون ، الحياة اليومية لفقراء المدينة ، دار المعارف الجامعية ، 1995 ، ص 34

(5) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعارف الجامعية

ومن التعريفات متعددة الأبعاد للفقر له " ظاهرة اجتماعية مركبة تشتمل على مستويات متعددة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وترجع في الأساس إلى عملية الاستبعاد Exclusion التي تحول دون وصول بعض الفئات الاجتماعية إلى الأصول الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاجتماعية"<sup>(1)</sup> كما يعرفه البعض بأنه " المقصود المادي والاجتماعي والعاطفي ، والانفاق الأقل في التغذية ، وفي التدفئة والملبس عما هو معتاد عن متوسط الدخل ، وعدم التأمين للمرض وهبوط المستوى التعليمي وعدم تأمين المسكن وعدم توفر معاش طويل الأمد"<sup>(2)</sup> . كما أن الفقر بمعناه الشامل يعني ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل<sup>(3)</sup>.

ومما سبق يتضح لنا أن " الفقر لا يعني فقط الحرمان الاقتصادي أو قلة الدخل أو عدم القدرة على سد احتياجات الأفراد من الحاجات الأساسية ، أو عدم مقدرة الفرد على تحقيق دخل مستقر ، وإنما يعنى إلى جانب ذلك نمط حياة وأسلوب معيشي بل لقد وصل الأمر بالبعض إلى القول بأن الفقر يمثل حالة ثقافية متميزة فالفقر هو حالة يعجز فيها الإنسان عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد<sup>(4)</sup>

الفقر على المستوى الدولي : لقد أثرت مناقشات عدة عن مشكلة الفقر ، وقد نمت عليها معظم البحوث ، وأخذت مكانها في النطاق القومي ، وتخطت ذلك للمحيط الدولي حيث أصبحت

---

(1) السعيد صابر المصري ، التراث الشعبي والبناء الطبقي : دراسة لعمليات إنتاج الثقافة الشعبية وتناولها بين فقراء الحضر في القاهرة ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إشراف محمد الجوهري ، أحمد زايد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩ .  
(2) بيتي آل كوك ، فهم الفقر ، عرض على ، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٠  
(3) محمد عبد الغني هلال ، مبادئ علم الاجتماع والاجتماع الريفي ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة .  
(4) أحمد مجدى حجازي وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار النصر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٣٨

مشكلة عالمية، بحيث السياسيين والأكاديميين يحققون وعن المشكلة بطريقة متزايدة (اثمال جورج ١٩٩٨ ، وتاونسند ١٩٩٣ ، ١٩٩٥).

وقد عرف تاونسند الفقر بما يلي " الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان ، التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع التغذية والمشاركة في الأنشطة ، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم " (1).

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرف الفقراء ببعد إنسان أعمق ، وهو أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان ، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحيحة وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين ، والتوصل إلى المصادر المطلوبة ، لمستوى معيشة كريم(2)

### تعريف الفقر في الإسلام :

من الأقوال المأثورة عن الإمام على كرم الله وجهه ( لو كان الفقر رجلاً لقتلته ) ، مما يدل عن الإسلام ديناً لا يدعو إلى الفقر ، بل يدعو إلى الثراء الذي يأتي عن طريق العمل الشريف والكسب الحلال

أما بالنسبة إلى ورود ذكر الفقر في القرآن الكريم ، فقد تكرر لفظ الفقراء سبع مرات ، الفقير ثلاث مرات ، وكل من فقيراً و الفقر مرة ، وقد ورد استعمالات الفقر في القرآن من أربعة معاني ، الأول أن الفقر من الشيطان " الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء " المعنى الثاني أن فقر البشر يتحول إلى غنى من الله الغني إلى الناس الفقراء " فقال ربي ألي لما أنزلت إلى

(1) بيتي آل كوك ، فهم الفقر ، مرجع سابق ، ٣١ ، ص ٣٨  
(2) <http://www.islamoline.net>

من خير فقير " أما المعنى الثالث العفة في الولاية " ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف " والمعنى الرابع وهو الأكثر شيوعاً بمعنى استحقاق الصدقة للفقراء والمساكين والعاملين عليها دون إذلال أو جرح لمشاعر الفقراء " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها " .

كما ورد أيضاً في السنة عدة معاني منها التعود من الفقر ، وتجاوز الفقر بالصدقة ، وأن عامة أهل الجنة من الفقراء ، كما ارتبط الفقر عند الصوفية بالرضي والصبر ، وهي سر من أسرار الله يضعه في خلقه الأبرار. (1)

ولكن ما هي موقف الإسلام من الفقر بالمعنى الاقتصادي أو المادي ؟ نجد أن الفقر يعني التفاوت ، فالشيء الأقل بعد فقيراً بالنسبة للأكثر من مختلف المجالات ، ولا يسمح الإسلام إلا الاعتراف به ، إذ هو يعكس التفاوت في حد ذاته وهو سنة كونيه . وبداخل هذا الموقف المبدئ نجد أن التفاوت قد يعكس الفجوة المتسعة بين الأقل دخلاً والأكثر دخلاً من الأفراد ، بحيث يقال أن هناك سوء توزيع للدخل ، في تلك الحالة تكون أمام فقر بمعناه النسبي ، إلا أن موقف الإسلام منه يغاير موقفه من أصل التفاوت فلا يعترف به ، والمقصود به هو . مدى إمكانية الفرد إشباع حاجاته ، بغض النظر عن موقف الغير .

ومن هذه الزاوية يمكن تعريف الفقر بأنه تحقيق حد الكفاية وفي داخل هذه المعنى يناقش علماء الإسلام الوضع على مستويين ، ويرجع ذلك إلى نوعية الحاجات غير المشبعة هل هي الضرورية التي لا يوجد الإنسان بدونها والتي تمثل بالحد الأدنى من السرعات اللازمة لجسم الإنسان ؟ أم هي الحاجات المعتادة للإنسان والتي يفقدها لا يفقد الإنسان وجوده ، وإنما يفقد الإحساس بالعيش المعقول ، وإذن فهناك مرحلتان يحتويهما مضمون الفقر بهذا المعنى ، ويشملها

---

(1) حسن حلقي ، هل الفقر حتمية ، تحليل مفهوم الفقر في التراث القدير ، أعمال الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، تحرير ، محمود الكردي ، الفقر في مصر ، الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة . ص 61-95

جميعاً مستوى ما قبل الغني : مرحلة حد الكفاف ، ومرحلة حد الكفاية ، فحد الكفاف هو ما يحفظ الإنسان لنفسه عنده مجرد البقاء ، أما حد الكفاية فهو يتخطى ذلك إلى مرحلة إشباع لحاجات أقل ضرورة ، ولكنها لا غنى عنها لمعيشته الملائمة له داخل مستوى المعيشة السائد ، وفيها يحقق الإنسان الحصول على السلع الضرورية والمعتادة ، وبداخلها يكون الإنسان فقيراً ، وبتمامها يكون عند حد الكفاية الذي هو الحد الفاصل بين الغنى والفقير<sup>(1)</sup>

وبهذا نجد اعتراف الإسلام بوجود الفقر والفقير ولكنه يرفض أتساع الفجوة بصورة كبيرة بين الغني والفقير ، كما يوجب الصدقة من الغنى لصالح الفقير باعتبارها حقاً له، وليس مناً عليه

### تعريف الفقراء :

تعريف من هم الفقراء هو دائماً مهمة صعبة لأن هناك مفاهيم متعددة الفقر ، لعل أكثرها انتشاراً هو المفهوم المستخدم في البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على مقياس مركب لنصيب الفرد من استهلاك أفراد الأسرة ، وبالتالي فالفقراء هم من يعيشون في أسر ينخفض استهلاكها عن هذا الحد الأدنى من مقياس الاستهلاك<sup>(2)</sup>

ويعرف الشخص الفقير بأنه هو الشخص الذي في وضع غير مرغوب فيه ويواجه حالة من عدم التقبل للأمر ، هؤلاء الفقراء يكونوا نوى مميزات وصفية نمطية بعض الشيء ، ولذلك فإنهم لهم القدرة على الفهم بأنهم لا يستطيعون توصيف أنفسهم وخبراتهم بطريقة سلبية ، وبطريقة استثنائية حتى ولو كان لهم موقفاً مرسوماً<sup>(3)</sup>.

---

(1) شوقي أحمد دينا ، موقف الإسلام عن ظاهر الفقر (<http://www.balagh.com>)  
(2) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤ ، جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء ، البنك الدولي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص ٢٠  
(3) بيني آل كوك ، فهم الفقر ، مرجع سابق ، ص ١٧



مفاهيم مرتبطة بمفهوم الفقر :

## 1- خط الفقر (Poverty Line):

هو الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير ، حيث أن من يقع عليه أو تحته فهو فقير ، ومن يقع فوقه فهو غير فقير.(1) كما يعرف خط أو مستوى الفقر بالحد الأدنى من المواد الغذائية للشخص تبعاً لسنة وطبيعة عمله ، بما يوفر حالة صحية إذا تدنت يعاني الشخص من سوء التغذية أو اعتدال الصحة .(2)

ولكن هل حد الفقر واحد في العالم كله ، أو هل يمكن وضع خط واحد للفقر في العالم كله ، اعتقد أنه بالطبع لا يمكن وضع خط واحد للفقر في العالم كله ، حيث أن لكل مجتمع طبيعته وظروفه الاقتصادية الخاصة.

فاليوم يعرف الفقر من خلال الحالة الاقتصادية للمجتمع والدولة ، ويحدد تبعاً لدخل الفرد الشهري أو السنوي ، ويفسر حالة الفقر تبعاً للظروف المعيشية في البلد وهي إذا تختلف من بلد إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى فإنها تلتقى حول مفهوم واحد هو حاجات الفرد اليومية ومتطلباته المعيشية ، حيث يفسر في الغرب على أنه حاجة المواطن للمساعدة الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، والفقير هو الذي يعاني من قلة الرعاية الصحية ومن مشكلات السكن وضعف الدخل الشهري.(3) وبالطبع يختلف مدى ضعف الدخل الشهري تبعاً لمتوسط الدخل في البلد نفسها " ففي سويسرا يعتبر الفقر هو الذي لا يتجاوز دخله ٢١٠٠ فرنك سويسري ولديه طفلان ولا يتقاضى مساعدات اجتماعية.(4)

(1) سوزان أبو ربه ، مرجع سابق ، م 36

(2) محمد رياض العليمي ، مؤشرات الفقر والامية ، ندوات المركز الوطني ، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان ، التنمية الريفية ، المفهوم والتجارب ، <http://www.hcpd.org.eg>

(3) <http://www.al-jazirah.com>

(4) المرجع السابق

أما تعريف خط فقر الدخل في ماليزيا عام 1986 في النصف الثاني من الخطة الخمسية الخامسة ( ١٩٨٤ - ١٩٩٠ ) ليأخذ في حسبانته إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء من الاحتياجات الأخرى.(1)

ففي العديد من الدول يصنف خط الفقر على أنه (5%) من دخل الفرد العام ، فمن دخله دون ذلك يصنف فقيراً ، وفي دول أخرى يصنف على مقاييس للحرمان يتم تصنيفها والتعارف عليها مثل عدم الحصول على القدر الملائم من الغذاء ، وعدم القدرة على تناول وجبة غذائية كاملة يومياً ، عدم القدرة على الحصول على الألبسة والأحذية والسكن المناسب .. الخ .(2)

وبذلك فتجد أنه " تختلف معايير الفقر من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى ، فما يعتبر في بلدان العالم الثالث بذخاً وإسرافاً يعتبر في المجتمعات المتقدمة حقوقاً ثابتة مصونة لا تدخل في مقاييس حالة الفقر".(3)

## 2- ثقافة الفقر :-

هي طريقة حياة لطبقة أو فئة ما في المجتمع وهي تتضمن أسلوب تنظيم السلوك الفردي وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها ، العمل ونوعه وطرقته ومواصفاته ومستوى الوعي الصحي ومستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومستوى وطريقة التكيف مع الحياة ، وهناك بعض السمات التي تميز الفقراء مثل الافتقار للخصوصية والشعور باليأس والميل إلى التشاؤم والهامشية وعدم التخطيط للمستقبل وتكرار البطالة .(4)

(1) محمد شريف البشير ، كيف تهزم الفقر (http://www.balagh.com)

(2) محمد عبد الله الخازم، مكافحة الفقر، ما هي الاستراتيجية http://www.alriyadh.com

(3) http://www.al-jazirah.com

(4) محمد الجوهرى وآخرون ، دراسات و الأنثروبولوجيا الحضريّة ، دار المعرفة الجامعية ، ط 1 .

١٩٩١

### 3- الأسر الفقيرة :

هي تلك الأسر التي لا يكفي دخلها للحصول على الضروريات الأساسية اللازمة

للحفاظ على المستوى اللائق للحياة.(1)

### 4- الفقر الذاتي (Personal Poverty)

أولاً : يقاس فيها درجة إشباع الحاجات كما يحددها الفرد نفسه ، وفيها يقيم وضعه بأنه غنى

أو فقير ، لكن من أهم عيوب هذه الطريقة أنها تعبر عن مواقف افتراضية ، يجد الأفراد أنفسهم

فيه .

ثانياً : تعتمد على ملاحظة سلوك الأفراد وخاصة السلوك المتعلق بالدخل وتعتبر هذه الطريقة

أكثر فائدة من الأولى .

### 5- مفهوم حد الفقر المطلق (Absolute Poverty)

يعرف بأنه ذلك الحد والمستوى الذي بين الخط الفاصل بين أدنى مستوى معيشة ملائم

في المجتمع وبين ما دونه بحيث يعتبر من يعيش دون هذا المستوى عن حالة فقر مطلق ،

ويعبر عن هذا الحد عادة بالحد الأدنى لدخل الفرد أو الأسرة الذي يسمح بأقل مستوى مقبول

في مجتمع معين.(2)

### 6- مفهوم حد الفقر النسبي (Relative Poverty)

---

(1) مصطفى خلف ، الفقر والسلوك الإنجابي ، دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ،

جامعة المنيا ، ١٩٨٣ ، ص ١٠

(2) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : الضمان الاجتماعي في مصر ، تجربة في مواجهة

مشكلة الفقر : أنماط في حياة الفقر والأسر الضمانية ، التقرير الثاني ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٩

مشكلة الفقر ترتبط بالتدرج الاجتماعي ولذا يدرس الفقر على أنه جانب من جوانب

الفارق الطبقي الذي هو عبارة عن رموز بنائية أساسية لعدم المساواة (3)

## 7- فقر الدخل وفقر القدرة :

ينصرف فقر الدخل إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة

المناسب اجتماعياً ، وينصرف فقر القدرة إلى تدنى مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من

المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها.(1)

## 8- فقر الوعي :

هو فقر ثقافي يحول دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، فقر ينشأ

لظاهرة في لحم المخ ويضغط بالتباعد على الأعصاب ، فلا يقبل معه العقل تبديلاً لسلوك أو

تغييراً لقيمة ، يصيب الناس من حملهم ويداعب سطحية مشاعرهم .

التعرف السوسولوجي للفقراء : هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية(2)

## هناك اتجاهين لقياس الفقر والفقراء :

1- الاتجاه الموضوعي : يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ويحدد مستوى

التقدم التكنولوجي ، ويهتم بأشياء يمكن قياسها كمياً ، وأن تباينت مقاييس هذه الأشياء من

مجتمع لآخر ، وهذا الاتجاه يهتم بالفقر الظاهر أي يدرس مظاهر الفقر الواضحة ، والتي

تعبر عن انخفاض مستوى المعيشة ، وتعكس مظاهر الحرمان الكمي فهناك ساع وخدمات

---

(3) سعاد السيد ، التكيف مع الفقر : أنماط مواجهة الفقراء رهم ( دراسة في حي شعبي ) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩ ، ص ١.

(1) تقرير التنمية البشرية ( ١٩٩٦ ) ، برنامج الأمم المتحدة (Undp) ، المعهد القومي للتخطيط

(2) سبيل ذكي ، الفقر وطن العربي (http://www.alarabonline.org)

ضرورية يؤدي الحرمان منها إلى المعاناة ، وهذه السلع والخدمات يمكن قياسها مثل حجم السكان ومدى ملاءمته ، ومدى إشباع المطالب الأساسية لاستمرار الحياة ، والتي تتجلى في الطعام وتنوعه ومقداره والملابس ومدى توفير الخدمات الصحية لمعالجة تفشي الأمراض ، وهو الاتجاه يعتمد على التحليل الكمي للواقع ، ولكن تنقصه النظرية التي توجهه ويستند إليها في ظاهرة الفقر.(1)

**2- الاتجاه الذاتي:** وهو يعتمد على الرؤية الذاتية للباحث اتجاه الفقراء ، وعادة ما تحدد هذه الرؤية النظرية التي يعتنقها الباحث ، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن المرء فقيراً نتيجة ظروف حتمية قدرية لا دخل للمرء فيها.(2)

ويتضح الاتجاه الذاتي بوضوح من خلال الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام ٢٠٠٠ ، والتي كانت تهدف إلى التعرف على الفقر من خلال وجهة نظر الفقراء أنفسهم ، فنجد أنه في بلغاريا ، يرى الفقراء أن أحد جوانب الشقاء هي سيادة الشعور بالضياع ، أو التحرك إلى الوراء في الزمن إلى قرن سابق ومن الزراعة بواسطة المحاريت الآلية إلى القيام بها يدوياً ، ومن شراء الصابون والخبز إلى الاضطرار إلى صناعة الصابون والقيام بالخبز بنفسك.(3)

كما أنه من الكلمات والعبارات التي استخدمها الفقراء في أيوبيا للتعبير عن شقاء أحوالهم قولهم : لقد تركنا مربوطين معاً كحزم القش ، إن حياتنا فارغة وأيدينا فارغة ، إن الحياة أمرضتنا ، نحن محرومون وشاحبون ، لأن فوق الموتى وتحت الأحياء ، الجوع وحش مفترس ، الفقراء يسقطون والأغنياء يصعدون ، وحياتنا تجعلك تبدو أكبر من سنك.(4)

---

(1) محمد الغنيمي ، التنمية الاقتصادية : محاضرات في الاقتصاد الزراعي ، بجامعتي القاهرة وعين شمس ، دار الجبل ، القاهرة ، ١٩٨٠

(2) المرجع السابق

(3) ديبانارايان وآخرون ، أصوات الفقراء ، صبيحة للتغيير ، البنك الدولي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٠ ص ٣٢

(4) المرجع السابق ، ص 33

وبالنسبة إلى أحلامهم في تخطى الفقر أو الحد من خطورته نجدهم يرون أن الحياة الطيبة هي أن أجد الطعام الكافي والملابس اللازمة لأبنائي وأن أقوم بتعليمهم حتى يعتمدوا على أنفسهم عندما تتقاعد ، وهذا ما يراه رجل من أثيوبيا.(1)

كما ترى امرأة مسنة من ريف بلغاريا أن الحياة الطيبة تتمثل في ( أن تكون في حالة طيبة يعني أن ترى أحفادك سعداء ، يرتدون ملابس جيدة وأن تعرف أن أولادك قد استقرت أحوالهم ، وأن تكون قادراً على أن تقدم لها الطعام والنقود عندما يأتون لزيارتك وألا تطلب منهم مساعدة أو نقوداً.(2)

---

(1) المرجع السابق ، ص ٢٤

(2) المرجع السابق ، ص ٢٤

الفصل السادس  
البطالة في مصر

## البطالة في مصر\*

### مفهوم البطالة :

يعد تحديد مفاهيم المصطلحات العلمية TECHNICAL TREMS أمر ضروريا في البحث العلمي ، فالاصطلاح العلمي هو الوسيلة الرمزية التي يستفيد بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس ، فكل اصطلاح مفهوم مرتبط به ، وتعتبر المفاهيم دائما عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعنى واقعة بعينها أو شيئا بذاته.(1)

ونظرا لأن علم الاجتماع هو أحد العلوم الحديثة التي تحتاج إلى شرح وتحديد المصطلحات حتى نتجنب أي لبس في معاني تلك المفاهيم وتحديد ما تشير إليه بدقة ، وليتأكد من أن كافة الدارسين لهذا العلم يتحدثون عن الشيء نفسه لا عن أشياء مختلفة حسبما يترأى لكل منهم(2) لذا فسوف تتناول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة " مفهوم البطالة " وترى الباحثة قبل الخوض في تحديد هذا المفهوم أن تبدأ بالإشارة إلى بعض المصطلحات المتعلقة بهذا المفهوم " البطالة " حيث إن مفهوم البطالة مثله مثل معظم المفاهيم المتواترة في العلوم الاجتماعية قد يتعرض إلى اللبس والغموض وقد يعترضه نوع من التداخل مع مفاهيم أخرى(3) ومن هذه المفاهيم ما يأتي :

### مفهوم العمل :

---

\* شرين احمد مصطفي ، الليبرالية الجديدة و ظاهره البطالة دارسه تطبيقيه بمدينه قنا ، رساله ماجستير ،

كلية الآداب ، جامعه جنوب الوادي ، 2011

(1) محمد الغريب عبد الكريم ، البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق، ط3، 1987 ص 48 .

(2) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، القاهرة، مطبعة دار التأليف، 1969، ص3

(3) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون ، مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992، ص 15-16



حيث يعرف العمل بأنه " أي مجهود عضلي ، أو ذهني فني ، أو غير فني يقوم به الفرد سواء لحسابه أو لحساب غيره ، وتنشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية.(4)

### **مفهوم السكان في سن العمل : Population Working Age :**

هم مجموعة من السكان الذين لديهم القدرة على الإسهام في النشاط الاقتصادي الذي يفرق بين هذه المجموعة وغيرها هو عمر الإنسان ورغم اختلاف الدول في تحديد هذا العمر لتباين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، فإن المتعارف عليه دولياً أن يكون الحد الأدنى للسكان في سن العمل هو 15 سنة ، وأن يكون الحد الأقصى هو 65 سنة وقد سمحت منظمة العمل الدولية بتخفيض الحد الأدنى لسن العمل سنة واحدة في دول العالم الثالث ليصبح 14 سنة.(1)

### **مفهوم القوة البشرية Man Power :**

هم ذلك الجزء من السكان الذين في سن العمل والقادرين على الإسهام في النشاط الاقتصادي ومن ثم يستبعد من هذا المفهوم :

- صغار السن أي من هم دون سن العمل.
- كبار السن أكثر من 65 سنة وذوى المعاشات.(2)
- الأفراد العاجزين عن العمل عجزاً كلياً والمرضى ، والمصابين بعاهاات جسمية ، أو فكرية تمنعهم من أي عمل منتج.(3)

### **مفهوم قوة العمل Labor Force :**

---

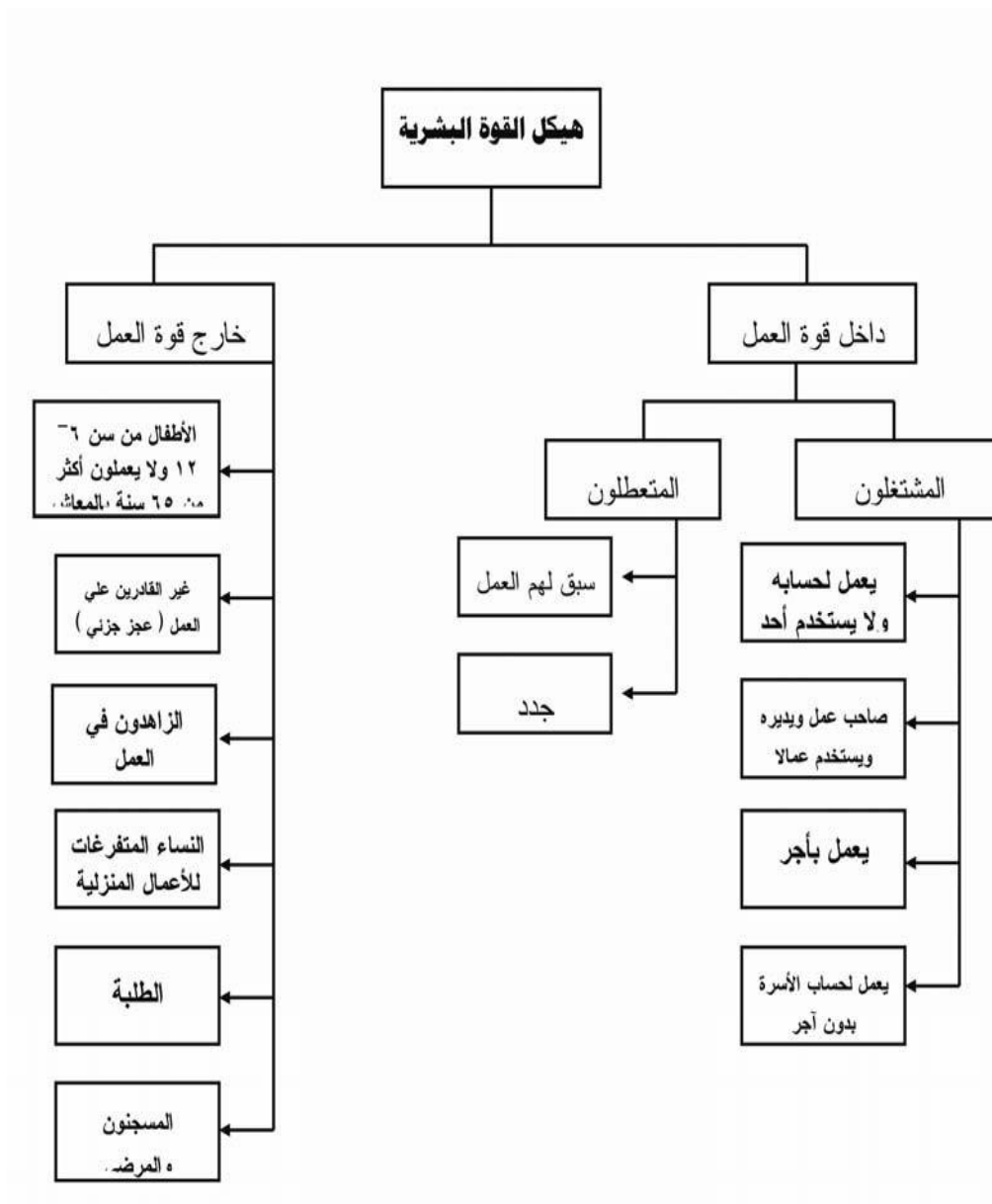
(4) Sen, A. "Employment, Technology and development" London, 1975, p.103

(1) طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق، ص136  
(2) عبد الله محمد محمد قنديل ، العوامل والأبعاد السياسية للبطالة مع التركيز على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1996، ص10  
(3) محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في الدول النامية، القاهرة، عالم الكتب ، 1983، ص11

هم تلك العناصر البشرية التي تعمل سواء بأجر أو بدون أجر ، وكذلك غير العاملين

الراغبين فيه.(4)

ويوضح الشكل رقم (1) الهيكل التحليلي للقوة البشرية.(1)



(4) منصور أحمد منصور ، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق ، الكويت ، وكالة المطبوعات، 1975 ص32

(1) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 137

وهكذا وبعد تحديد المفاهيم الخاصة ب( العمل – السكان في سن العمل – القوة البشرية – قوة العمل ) التي فضلت الباحثة عرضها قبل التعرض إلى مفهوم البطالة، وذلك حتى تتمكن من الوصول إلى مفهوم إجرائي البطالة ، وذلك بما يتناسب مع مقتضيات الدراسة الحالية.

وفيما يلي سوف تتناول الباحثة مفهوم البطالة بشيء من التفصيل وفقا لآراء العديد من العلماء المتخصصين.

يرى البعض أن مفهوم البطالة يشير إلى " عدم توافر العمل لشخص راغب في له مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل وتحدد البطالة بأنها نسبة المتعطل بين بالقياس إلى مجموعة الأيدي العاملة".(1)

بينما يرى تعريف آخر أن البطالة هي " عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه وتمتعه بالخبرات والمؤهلات اللازمة لأدائه، وذلك نتيجة لزيادة جانب العرض من القوى العاملة عن جانب الطلب، ومن ثم اختلال التوازن بين كلا الجانبين مما يمثل اختلالا في البناء الاقتصادي وانخفاض قدرته على استبعاد القوى العاملة".(2)

كما يعرف البطالة مدحت محمد العقاد بأنها " عدم استثمار عنصر العمل بالقدر الكافي أو بالكفاءة اللازمة أو سوء استخدامه".(3)

---

(1) سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج - العوامل الأثار العلاج ، القاهرة ، مطبوعات قسم العلوم الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1992، ص 22  
(2) Charles A. and Niehonous R. "Management Sciences Approaches to Manpower Planning and Organization Design" Amsterdam , 1988, p. 17  
(3) مدحت محمد العقاد، التنمية الاقتصادية، الزقازيق، مكتبة الجامعة، 1989، ص 183.

وهذا التعريف يشير إلى أن البطالة قد لا تكون بطالة سافرة تتمثل في عدم وجود العمل الذي يرغب فيه مجموعة من الأفراد رغم قدرتهم على الإنتاج ، وإنما يشير إلى أن عنصر العمل قد يكون ملتحقا بعمل، ولكن هذا العمل لا يستثمر كل طاقاته وإمكانياته، أو قد يمثل ذلك الإخفاق في تدريب الأفراد على استخدام وسائل تكنولوجية يكون الأفراد قائمين بالعمل بها مما يحقق نوعا من اختلال التوازن بين عناصر الإنتاج المختلفة.

ويرى عاطف غيث أن البطالة تعنى " حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل الذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل ، وأن البطالة هي إحدى مظاهر التخصص والتنافس في الإنتاج والبعض الآخر يؤكد على أنها هي أحد أهم نتائج الإنتاج الرأسمالي " (1).

وقد عرفها آخرون بأنها " الحالة التي يكون عليها الأفراد من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة ممن هم ضمن قوة العمل ويبحثون عن عمل ولا يجدونه " (2).

ويشكل التعريف الدولي للبطالة هو الأساس الذي تتبناه منظمة العمل الدولية وتتبناه معظم دول العالم حيث يحدد مفهوم البطالة (بأنه ذلك الجزء من قوة العمل الذي يبحث عن العمل ويرغب فيه بل ويبحث عنه عند مستويات الأجور السائدة ولا يجدونه ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطلون قد سبق لهم العمل أو داخلين جدد لسوق العمل، وهذا يعنى وجود اختلال في التوازن ما بين العرض والطلب في سوق العمل) (3).

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 79 ، ص 494.

(2) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص16.

(3) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (173) قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر، 2003، ص 19

وتحدد منظمة العمل الدولية ( ILO ) المتعطلين بأنهم جميع الأفراد (ذكورا وإناثا) فوق السن المحدد للقياس والنشيط اقتصاديا ، وذلك خلال فترة الإسناد (4) وهم ضمن الفئات التالية

### 1- بدون عمل Without Work :

هم من لا يمارسون أي عمل مقابل أجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة الإسناد، ( أسبوع / يوم ) ولو لمدة ساعة على الأقل حسب التعريف الدولي للتشغيل وهذا هو معيار التفرقة بين حالة التشغيل وحالة البطالة.

### 2- مستعدون للعمل حاليا Currently Available for Work :

تعني أنهم راغبون ومستعدون للعمل فوراً خلال فترة الإسناد ، ولا يوجد ما يمنع التحاقهم بالعمل فور وجوده ، ويستبعد هذا المعيار الأف راد الذين يبحثون عن عمل لمباشرة في فترة لاحقة مثل أن يكون الباحث عن عمل طالبا ، وهو يبحث عن العمل ليلتحق به بعد تخرجه أي أنه غير مستعد للعمل وغير متاح.

### 3- يبحثون عن العمل Seeking Work :

أي أنهم اتخذوا خطوات محددة في خلال فترة قريبة من فترة الإسناد للبحث عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص، وتشمل هذه الخطوات الت تسجيل في مكاتب التشغيل العامة أو الخاصة

---

(4) انظر المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية ، التعطل مفاهيمه وطرق قياسه في الأسكو ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التعطل في دول الأسكو، الأردن ، 1994 ، ص3.

-Helmut W. "Globalization and Unemployment" Berlin, 2000, pp. 66-67

أو نشر إعلانات البحث عن وظيفة، وكذلك البحث عن ممول لمشروع خاص أو طلب الحصول على تراخيص معينة وبالنسبة لشرط البحث عن عمل لا اعتبار الشخص متعطلا، فإن ذلك قد يثير كثيرا من التحفظات في دول العالم الثالث حيث أن سوق العمل محدود وفرص التوظيف قليلة، مما يجعل الأفراد في حالة إحباط فهو يريد العمل، ولكن لا يبحث عنه لاعتقاده أنه لن يستطيع الحصول عليه، وهو ما يسمى بالبطالة اليائسة (1)،

وقد أدى ذلك بالمؤتمر الدولي الإحصائي للعمل عام 1982 إلى التوصية بالتجاوز عن شرط البحث عن العمل لا اعتبار الفرد متعطلا، ويكتفي بأن يكون بدون عمل مع القدرة على العمل والرغبة فيه (1).

ومن خلال النظر على هذا التعريف وما يضمنه من فئات ، فإننا نجد أنف سنا أمام محاولة للفرقة بين مفهومين وهما العاطل والمتعطل.

**فالشخص العاطل** : هو ذلك الشخص القادر على العمل ولكنه غير باحث عنه لعدة أسباب منها أن يكون في مراحل التعليم المختلفة وكذلك ربات البيوت ونزلاء السجون والملاجئ.

بينما **الشخص المتعطل** هو الشخص الذي في مقدوره أن يؤدي عملا ، ولكنه لا يوفق في الحصول عليه. وذلك لأسباب خارجية عن إرادته خلال الأسبوع المرجعي (2).

---

(1) نادر فرجاني، التنمية البشرية في مصر رؤية بديلة، القاهرة، 994 ، ص 57

(1) ياسمين محمود فؤاد، مرجع سابق، ص 10

(2) انظر وزارة القوى العاملة والتدريب، آثار انعكاسات البطالة مصر على المستوى القطاعي ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر البطالة الأول في مصر بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989 ، ص 998،

سامية خضر صالح ، البطالة بين الشباب حديثي التخرج - العوامل الآثار والعلاج، مرجع سابق ، ص 22

ووفقا لهذا الفرق بين المصطلحين يتضح لنا أنه ليس كل من لا يعمل متعطّل ، وليس كل من يبحث عن عمل يدخل في دائرة المتعطّلين ، حيث إنه قد يكون الفرد قائما بعمل معين، ولكنه يبحث عن عمل آخر يتناسب مع قدراته أو يكون أجره أعلى وعلى هذا فإن دائرة من لا يعمل تعد أوسع وأشمل من دائرة المتعطّلين.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم البطالة إلا أنها اشتركت في وصف هذه الظاهرة بأنها "مشكلة الأفراد الذين يري دون عمل ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليه".<sup>(1)</sup>

ولكن ما اختلفت فيه هذه التعريفات كان متمثلا في أسباب حدوث هذه الظاهرة فالبعض يرى أنها أسباب اقتصادية ترتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة حيث ان عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها في أبسط حق وقهم، وهو العمل ناتجة عن السياسة الاقتصادية للدولة والتي من شأنها أن تحدث الفجوة الهائلة بين شقي الاقتصاد وهما قوة العرض وقوة الطلب.

والبعض الآخر يرى أنها ترجع لأسباب تكنولوجية حيث إن التقنية التكنولوجية العالية التي تشهدها معظم الدول لا يقابلها أي نوع من أنواع التدريب والتأهيل مما يصيب العمال بنوع من الأمية التكنولوجية ، وهذا من شأنه أن يكون سببا في فصل العمال والاستغناء عنهم. وبعد عرض أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بين التعريفات المختلفة للبطالة ينبغي أن

**نحدد أهم الشروط الواجب توافرها حتى يصبح الفرد متعطلا وهي كالآتي:**

---

(1) James W. C. and Donald .R. C. "Social Problems" N.Y., Harper &Row , Publishers , 1987, p. 630

1. أن تكون البطالة غير إرادية
2. أن يكون الشخص ممن اعتادوا العمل لدى الغير مقابل أجر كوسيلة لكسب العيش.
3. يجب أن يكون المتعطل قادرا على العمل ولا يعد الفرد متعطلا ، إذا كان فقدته للعمل راجع إلى مرض أو شيخوخة أو عجز أو حادث.
4. يشترط أيضا أن يكون العامل مستعدا لقبول أي عمل مناسب.
5. البحث عن العمل حيث لا يمكن وصف الشخص بأنه عاطل ما لم يبذل مجهود في الحصول على العمل المناسب ولكنه لم ينجح.(1)

بعد عرض الشروط التي بناء عليها يتم وصف الفرد بأنه متعطلا، فإن الباحثة ترى أنه وفقا لموضوع البحث " الليبرالية الجديدة وظاهرة البطالة دراسة تطبيقية بمدينة قنا " فإن معظم تلك الشروط تتفق مع ما تعنيه الدراسة بالنسبة لمفهوم الشخص المتعطل، ولكن الشرط الثاني قد لا يتفق كله مع هذا المفهوم حيث ان الدراسة الحالية تتناول الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهم، وذلك بعد تطبيق الخصخصة.

### أشكال البطالة:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات المركبة حيث إنها ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، ولذا فإننا نصبح بحاجة إلى تصنيف البطالة إلى أنواع أو أشكال ، وذلك حتى نستطيع تقديم وصف موضوعي واقعي لصورة البطالة القائمة في المجتمع حتى تتمكن من القيام بتشخيص دقيق لها ، ومن ثم تحليل أعمق لعناصرها مما يساعد على وضع تصور عملي لمواجهة التأثيرات الناجمة عنها.(2)

---

(1) محب الدين محمد سعد، التأمين الاجتماعي ضد البطالة، القاهرة ، عالم الكتب ، 1975، ص:5:4

(2) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص 18



ففي مصر تكتسب ظاهرة البطالة طابعا خاصا حيث إن الاقتصاد المصري يتميز بالنقص في رؤوس الأموال ومحدودية الأراضي الزراعية ويقابل ذلك وفرة في الأيدي العاملة وطبقا لذلك فإن ظاهرة البطالة تصبح إهدارا للمورد الوفير.

هذا المورد وهو الأيدي العاملة إذا ما استخدم استخداما جيدا في عملية التنمية الاقتصادية فإننا نستطيع من خلاله تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مثلما حدث في العديد من الدول مثل اليابان وسنغافورة التي تمكنت من ارتقاء سلم التقدم معتمدة على حسن استخدام مواردها البشرية ، وذلك بالرغم من فقرها النسبي من ناحية الموارد الطبيعية<sup>(1)</sup>.

### ويمكننا تقسيم البطالة على النحو التالي:

#### أولاً : البطالة السافرة :

ويعرف هذا النوع من البطالة ب أنه صفة كامنة في جزء من القوة العاملة ممن ليس له عمل رغم قدرته الجسمانية والعقلية ، وكذلك رغبته في العمل عند مستوى الأجر السائد<sup>(2)</sup>. تعد البطالة السافرة هي أكثر أشكال البطالة وضوحا في مصر حيث ترجع إلى عدم قدرة الزيادة في قرص العمل على اللحاق بالتدفقات المستمرة في سوق العمل بسبب النمو السكاني وعدم قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب هذا التزايد المستمر وهي ترجع إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن عجز الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص عمل

(1) إيهاب عز الدين نديم، "كفاءة استخدام الموارد البشرية وقضية البطالة في مصر" المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد الثاني، 1989، ص215

(2) عبد الله محمد محمد قنديل، العوامل والأبعاد السياسية للبطالة مع التركيز على جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص 87

جديدة، ويضاف إلى ذلك التوسع التقني الهائل واستخدام التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه إحلال لآلة محل عنصر العمل ( الإنسان ).

وقد عانى الاقتصاد المصري من عدم القدرة على التوسع في القطاع الخاص، كذلك عجز القطاعين العام والخاص عن استيعاب مزيد من العمالة.

وقد أدى إتباع سياسة التحرير الاقتصادي وسياسة الخصخصة إلى ظهور اتجاه نحو تسريح العمالة الزائدة من خلال عمليات المعاش المبكر ، وبحلول عقد الثمانينات والتسعينات بدئت فرص العمل في الخارج تضحل ، بدأ يظهر طرف آخر من أطراف البطالة هي الهجرة العائدة، وتشير الإحصاءات إلى أن حج م البطالة السافرة في مصر لم يتعد 175 ألف فرد في بداية الستينات بنسبة 2.2% من حج م قوة العمل ، ثم ازدادت لتصل إلى 7.14، 7.7 في عامي 1976، 1986 على التوالي إلي أن وصلت إلي 6.10 عام 2006.

وتنقسم البطالة السافرة إلى عدده أشكال هي : البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية والبطالة المقنعة.(1)

## 1 - البطالة الإجبارية :-

يعنى هذا النوع من البطالة فائض للعرض في سوق العمل من الأفراد والراغبين في

العمل والقادرين عليه مع نقص في فرص العمل (الطلب).(2)

ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية على النحو التالي:

### 1-1) البطالة الاحتكاكية ( Frictional Unemployment ):-

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد، القاهرة، سبتمبر 2003، ص171  
(2) أحمد حسين عبد الرازق مصطفى، آثار بطالة المتعلمين على قرية محلة دياى كفر الشيخ، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1991، ص63

يشير هذا النوع من البطالة إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظائف مناسبة تكون أفضل من تلك الوظائف التي سبق لهم الالتحاق بها ، وذلك على الرغم من توافر الوظائف التي تناسب خبراتهم وأعمارهم إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها ، وبالتالي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض (1) مما يكون سبب في ظهور هذا النوع من البطالة.

ويرتبط حجم البطالة الاحتكاكية بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد حيث إن كلما كان الاقتصاد أكثر ميلاً للتغير والتطور المستمر توافرت فيه إمكانيات خلق مجالات جديدة للعمل تتضمن مزايا تشجيع الأفراد على ترك أعمالهم والتحول عنها. كذلك فإنه قد تنمو بعض قطاعات الاقتصاد القومي على حساب البعض الآخر مما يؤدي إلى حدوث تحولات في الطلب على بعض الأعمال نتيجة تغير الفن الإنتاجي. (2)

ويمكن أن نميز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية :-

#### \* البطالة أثناء فترة البحث عن عمل :

وفي هذا النوع من البطالة يقوم الفرد بالبحث عن العمل الذي يناسبه في أثناء الفترة التي يعمل فيها وهذا يتطلب منه ترك العمل لبعض ال شيء ( الوقت ) وهو في هذه الحالة يعني حالة بطالة لمدة مؤقتة ، فهو يعد ذلك نوعاً من الاستثمار طالما أنه سيحصل في النهاية على أفضل فرصة عمل ممكنة وعملية البحث هذه قد يترتب عليها بعض التكاليف بالنسبة للعامل تتمثل في صورة انتقالات وتكلفة استعلام عن الوظائف وكذلك الأجر الضائع بسبب ترك العامل لوظيفته ولكن على الرغم من ذلك فإن استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة طويلة

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة وتحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، الكويت، عالم المعرفة، عدد 226 ، أكتوبر 1998، ص26

(2) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 140

سوف يزيد من تكلفتها وتمثل عبئاً على العامل مما يجعله أكثر استعداداً لقبول أي عمل حتى ، ولو كان أقل من العمل الذي كان ينشده.

وهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في طول مدة البحث مثل مدخرات العامل ، وكذلك إمكانية الاقتراض، فكلما توفرت هذه العوامل كلما كان العامل لديه القدرة على تحمل طول مدة البحث عن العمل.

### \* بطالة فترة الانتظار:

وهي تلك البطالة التي تنشأ نتيجة انتظار الأفراد للتعيينات من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وكذلك الفترة التي يقضيها الأفراد المسرحين مؤقتاً من وظائفهم للعودة مرة أخرى.

ويعد هذا النوع من البطالة وهي (البطالة الاحتكاكية ) بطالة مؤقتة ولا تحتاج إلى إجراءات تصحيحية في السياسات . كذلك فإنه يظهر في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية وتواجه بإعانات البطالة والتي من شأنها أن تزيد من حدة هذا النوع، لأنها لا تشجع المتعطل عن البحث بجدية عن عمل آخر.<sup>(1)</sup>

## 2-1) البطالة الهيكلية ( Structural Unemployment ) :-

يظهر هذا النوع من البطالة عندما تؤدي التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ، وبين مؤهلات ومهارات الباحثين عن العمل أو عدم التوافق بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة.

وهنا تنحصر أسباب البطالة الهيكلية في الآتي:

(1) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص141

## أ - التغيرات في هيكل الطلب :

حيث إنه مع تحقيق النمو الاقتصادي تزداد الدخول ويزداد تبعاً لها الطلب على السلع ولكن بنسب مختلفة فيزداد الطلب على السلع الكمالية والحديثة في الوقت نفسه الذي يقل فيه الطلب على السلع التقليدية، وبالتالي يقل الطلب على العمالة المرتبطة بهذه السلع التقليدية بينما يصاحبها فائض في الطلب على العمالة المرتبطة بالسلع الكمالية الحديثة فتظهر البطالة الهيكلية.

## ب - التقدم التكنولوجي:

إن ما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي تعنى لا بد وأن يصاحبه تغير في هيكل العمالة حيث إن ظهور أنشطة تستخدم الفنون الإنتاجية الحديثة يترتب عليها الاستغناء عن عدد العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة ، لأنهم ليس لديهم المهارة أو القدرة على الالتحاق بهذه الوظائف الحديثة.

وفي مصر ظهر هذا النوع من البطالة كنتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري حيث إنه مع فتح أبواب مصر للاستثمارات الأجنبية بدأ إدخال أساليب إنتاجية تقوم على مواصفات ومهارات جديدة لا بد من توافرها في القائمين بالعمل كما هو الحال في القطاع الصناعي.(1)

ومع عدم توفر إمكانيات المالية اللازمة لإقامة مراكز التدريب للعاملين ، وذلك لتأهيلهم لمسايرة ذلك التقدم بدأ حجم المشكلة في التفاقم فضلا عن عدم مجاراه النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل.(2) ويضاف إلى ذلك أن الهجرة المكثفة وغير المنتظمة للعمالة

---

(1) منى الطحاوي، تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين "المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، جامعة القاهرة 1989، ص 586- 587.

(2) Nassar El-laithy H. H. "labor Market, Urban Poverty and Pro-Poor Employment policies" Center for Economic and Financial Research and studies, Faculty of Economies and Political Science–Cairo- University, 2001,P455.

المصرية إلى دول الخليج ساعد في إحداث اختلال هيكلي في سوق العمل تمثلت في ظهور عجز في عرض بعض المهارات الأساسية وانخفاض نوعية المهارات المعروضة مع ارتفاع أجرها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الطلب الخارجي على العمالة كان انتقائياً.

وهذا يشير إلى أن معظم الدول التي تشهد تلك التحولات والتغيرات يوجد بها هذا الشكل من البطالة و ارتفاع معدلها يشير إلى عدم قدرة عنصر العمل على مجاراة متطلبات تلك التغيرات.

وهكذا يتضح لنا وجود قدر من التشابه بين كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ولكن الاختلاف بينهما يتضح في حل الم مشكلة حيث أن البطالة الهيكلية تحتاج في حلها إلى إعادة تدريب و اكتساب مهارات جديدة حتى تتلاءم خصائص المتعطلين مع الخصائص المطلوبة في سوق العمل بينما علاج البطالة الاحتكاكية يتم من خلال تسهيل عملية انتقال العمال إلى مناطق العمل والوظائف المختلفة وذلك من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والوظائف المختلفة. (1)

### 3-1 البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) :-

هو ذلك النوع من البطالة الذي يرتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي، أو ما يسمى بالدورة الاقتصادية Business cycles حيث إنه يظهر مع حالة الانكماش والركود في النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة الطلب الكلي على خلق وظائف كافية لجميع الباحثين عن العمل. وتتكون هذه الدورة الاقتصادية من مرحلتين المرحلة الأولى هي مرحلة الارتفاع Expansion حيث يتجه حجم الدخل والنتائج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل هذا الارتفاع إلى نقطة الذروة Peak ثم يتحول حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يصل إلى قاع الانكماش Trough

(1) ياسمين محمود فؤاد، مرجع سابق، ص 13-14

، ثم يبدأ الانتعاش Recovery ويتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى وهكذا. (2)

وقد تستغرق فترة الأزمة أكثر من عشر سنوات ، مما يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي وخفض معدل النمو وتفاقم الأوضاع الاجتماعية. (1)

وهكذا فإن علاج البطالة الدورية يتطلب إتباع سياسات اقتصادية توسعية لتشجيع الاستثمار والصادرات وزيادة الاستهلاك والأنفاق الحكومي وخفض كلا من الواردات والضرائب هذا بالنسبة للدول المتقدمة بينما الدول النامية لا يتلاءم معها تلك الحلول حيث إن مشكلة الدول النامية تنصب في جانب العرض لذلك لا بد أن يتم التأثير في جانب العرض من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب الكلي.

#### 4-1 البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment) :-

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة ويظهر هذا النوع من البطالة في الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية التي تعتمد على النشاط الزراعي حيث إنها ترتبط بطبيعة هذا النشاط ففي فترات الزراعة والحصاد يكثر الطلب على العمالة ، بينما في الفترة بينهما فإن جزء كبير من العمالة يكون معطل كذلك الحال في مجال السياحة حيث يزداد الطلب على العمالة في فترات أو مواسم الإقبال السياحي ، ويظهر هذا النوع من البطالة في فترات انخفاض الإقبال السياحي ، ومثال على ذلك ما حدث عام 1979 من قطع العلاقات بين مصر وبعض الدول العربية ، وكذلك فترة حرب الخليج عام

(2) رمزي زكي – الاقتصاد السياسي للبطالة مرجع سابق ص 23

(1) أحمد جمال الدين موسى، دروس في الاقتصاد السياسي، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، 1995، ص 47

1990 وأثناء الفترة التي أعقبت تنفيذ بعض العمليات الإرهابية التي استهدفت السياحة في مصر حيث انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي بشكل كبير.

وهنا نرى نوعا من التشابه بين البطالة الموسمية والبطالة الدورية في أن كلا منهما يمثل انخفاض في مستوى الطلب على العمالة إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي خلال فترة الانكماش لكن البطالة الموسمية تعنى انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة وفي قطاعات محددة ، ومن ثم فإنها تكون أكثر انتظاما

ويمكن الإقلال من حدة هذا النوع من البطالة من خلال توفير أعمال أخرى يمكن للأفراد ممارستها أثناء فترة الركود مثل اشتغال المزارعين في الأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية كشق الترع وتطهير المصارف في فترات ركود النشاط الزراعي، وكذلك التنوع في المنتجات الزراعية وعدم الاقتصار على منتج واحد مما يجعل فترات الحصاد الزراعية على مدار العام كله.

#### **5-1) بطالة المتعلمين (حملة الشهادات):-**

يشير هذا المفهوم إلى الأفراد الذين ينتمون إلى قوة العمل من الحاصلين على مؤهلات علمية والذين لا يجدون فرصة عمل رغم قدرتهم عليه وبحثهم عنه.

ويعد هذا النوع من البطالة من أعقد المشاكل حيث إن التعليم يحد إلى حد ما من الموارد كثيرة ومشكلة بطالة المتعلمين تعد تبديدا للموارد التي يتم إنفاقها على التعليم و كان من الممكن استخدامها في خلق فرص عمل جديدة ، كذلك فإن هذا النوع من البطالة يصاحبه توترات اجتماعية وسياسية أكثر خطورة ، وذلك لكونه ذو الفئة من المتعلمين أكثر العناصر ثورية بحكم تكوينها التعليمي والثقافي وبحكم عدم تحملها مسؤوليات أسرية واستقلالها في مواجهة المجتمع.<sup>(1)</sup>

(1) نجلاء الاهواني، مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري - الجذور والأبعاد والتوقعات، ورقة عمل مقدمة من ندوة لندوة القمة الاجتماعية، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 62 - 63.



يعد هذا النوع من البطالة أحد الأشكال الجديدة للبطالة السافرة حيث إنه انتشر في الأونة الأخيرة بصورة واضحة على أنه يمثل مشكلة مركبة تتزامن فيها بمعدلات مرتفعة من بطالة الشباب مع بطالة مرتفعة من المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.(2)

ورغم أن هذا الشكل من البطالة ظهر بوضوح منذ ثمانينات القرن الماضي إلا أنها ذات جنور بعيدة، وقد حالت العديد من العوامل دون ظهورها بشكل سافر من قبل منها:

1. السياسة التعليمية التي تبنتها مصر منذ منتصف الستينات والتي اتسمت بالمجانبة، وقد ترتب على هذه السياسة انتشار التعليم وتزايد معدلات القيد فيه، وقد أدى ذلك إلى استيعاب جزء من قوة العمل والحفاظ على معدلات البطالة عند مستوى منخفض، ولكن ذلك لا يعنى أن مجانية التعليم قد قدمت حلا لمشكلة البطالة من الناحية الكمية.

ولكن مجرد تأجيل لظهور المشكلة من الستينات في شكل بطالة أميين إلى الثمانينات في شكل بطالة سافرة بين المتعلمين.(1)

التزام الدولة بتطبيق سياسة تعيين الخريجين بعد صدور قانون رقم 14 لعام 1964 و كانت بمقتضاه تلتزم الحكومة بتوفير فرصة عمل للخريجين الجدد إذا ما تقدموا للمشاركة في سوق العمل خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تخرجهم(2).

ويبدو أن تطبيق هذه السياسة قد أحدث تشوه في رغبات الأفراد واختياراتهم حيث جعلت الغالبية العظمى من الطلبة يفضلون الالتحاق بالمرحلة الجامعية خاصة وأن فرصة وجود (الحصول) على عمل تعد مضمونة.

---

(2) أحمد حسن إبراهيم، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي لمصر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، العدد 89، معهد التخطيط القومي، سبتمبر 1994، ص 310  
(1) عبد الله محمد عبد الله الشناوي، دراسة في الإنفاق الحكومي على التعليم وأثره على هيكل العمالة في مصر، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1993، ص 218  
(2) سلوى سليمان وآخرون، حق العمل في الاقتصاد المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 1987، ص 245

2. سياسات الدفاع التي تبنتها الدولة و تتمثل في إتباع نظام التجنيد الإجباري في الفترة بين حربي 1967:1973 نظرا للظروف السياسية، فأصبحت من خمس إلى سبع سنوات بعد أن كانت ثلاث سنوات لخريجي التعليم المتوسط وسنة ونصف لخريجي التعليم العالي.

3. سياسات الهجرة : حيث شهدت مصر هجرة مكثفة إلى الخارج في السبعينات حيث ارتفعت أسعار النفط في الدول المنتجة للبتروول ما أحدث زيادة في حجم الاستثمارات بدأت أجور العمال لديها ترتفع بصورة كبيرة ، فظهرت الحاجة إلى الأيدي العاملة المستوردة.

4. ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي و ازدهار قطاع المال التجارة تزايد الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والخبرات العلمية.

ولكن ومع حلول الثمانينات من القرن الماضي، ومع استمرار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ظهرت عدة سلبيات، وبدأ وضع القيود على الاستثمارات الجديدة فبدأت تنكمش فرص العمل واتجهت بعض الأعمال إلى تسريح العمال بها.

كذلك فإنه مع استمرار التزايد في أعداد الخريجين المؤهلين عجزت الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في تطبيق سياسة تعيين الخريجين، وبدأ القطاع الحكومي يعجز بالعمالة الزائدة التي لا تضيف إنتاجا بقدر ما تسهم في إحداث التضخم، وأصبح تعيين ذلك الكم الكبير من الخريجين يمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا يهدد النمو الاقتصادي، وقد بدأت الدولة في تقليص أعداد الخريجين الذين يريدون التعيين في القطاع العام والحكومي وبدأت فترة الانتظار تتسم بأنها طويلة.

كل ذلك أسهم في ارتفاع معدل البطالة لحملة المؤهلات، وقد أصبحت تمثل خطورة كبيرة عندما أصبحت تشكل بطالة نوعية حيث بدأ إقبال الأفراد على التعليم الفني والمتوسط يكون ضعيفا مما أدى إلى نقص في العمالة الملتحقة ببعض المهن.

ومواجهة بطالة المتعلمين تكون من خلال إيجاد نوع من التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التشغيل من خلال ربط خطة التعليم والتدريب بفرص العمل المتاحة في مجالات العمل المختلفة، وكذلك أن تسعى أجهزة التشغيل إلى توجيه ما يتوافر لديها من معلومات عن العمل والاستخدام لسد الثغرة بين الطلب والعرض في سوق العمل إما عن طريق تحريك العمالة من قطاع لآخر أو عن طريق الحد من مدخلان التعليم والتدريب للتخصصات التي لا يحتاجها الاقتصاد القومي أو تعديل المناهج بما يتلاءم والطلب على العمالة. (1)

### 6-1 البطالة التكنولوجية (Technological Unemployment):-

هو ذلك النوع من البطالة الذي ينتج عن تغير الفن الإنتاجي المستخدم في مجال معين بإدخال آلات وأساليب متطورة ، هو ما يؤدي إلى فقد العديد من العاملين لوظائفهم نتيجة قيام الآلة بهذا العمل أو نتيجة لاختلاف المهارة المطلوبة.

وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة ويتواجد بنسبة أقل في دول العالم الثالث حيث إن الأخيرة تحرص على استيراد أحدث تكنولوجيا العالم متجاهلة مدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروفها ووفرة العمل النسبية بها. (2)

### 2 - البطالة الاختيارية :-

يشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم.

(1) عبد الله محمد عبد الله، دراسة في الأنفاق الحكومي على التعليم وأثره على هيكل العمالة فيمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1993، ص 236

(2) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق 141

ويختلف مفهوم هذا النوع من البطالة من مجتمع لآخر تبعا للطابع الحضاري لهذا المجتمع حيث إنه كما عرفه الأدب الاقتصادي إنه يرتبط بخيارات الفرد بين وقت الفراغ ووقت العمل عندما يحقق مستوى مرتفع من الدخل حيث أنه في البيئة الغنية والمتحضرة يسعى الأفراد إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق أكبر قدر من الإمكانيات والتي تمكنه من تحقيق الحد الأقصى من تطلعاته حيث إنها تمثل بيئة مفتوحة وتضم الكثير من التطلعات.

بينما في البيئة الفقيرة أو المتخلفة فإن الفرد هناك يختار الفراغ بدلا من العمل واكتساب الأجر الإضافي لا لأنه حقق دخلا كبيرا وفر له مستوى معيشة مرتفع تصبح معه " الراحة " هي السلعة الأكثر تفضيلا، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل حتى رغم تواضعه، لكنه يكفي الإشباع كافة حاجاته وتطلعاته البسيطة، لأن البيئة الفقيرة تحصر تطلعات الأفراد في إطار ضيق و متواضع، وهنا يصبح العزوف عن العمل مفضلا على بذل المزيد من الجهد.(1)

### ثانياً : البطالة المقنعة :

وهي تمثل تلك النسبة من القوى العاملة التي تشترك في عمل أو آخر ولكنها لا تضيف شيئا يذكر إلى الناتج القومي (2)، وقد يرى البعض أنها تشير إلى نقص ساعات العمل التي يؤديها الشخص في أسبوع عن عدد الساعات التي يعتبره المجتمع خلالها في حالة عمالة كاملة(3)

وقد عانى الاقتصاد المصري من هذا النوع من البطالة حيث إنه ظهر في بادئ الأمر في الريف حيث تتركز الزيادة السكانية العالمية وتخلق فائض في عرض العمل وهذا من

(1) سلوى سليمان، البطالة في مصر وقضية التنمية ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر البطالة الأول فيمصر،

الاقتصاد، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989 - ص 463

(2) منال مدحت شكرى، أثر التكنولوجيا المعاصرة على البطالة مع التركيز على مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص 136

(3) سيد محمد عبد المقصود، مقدمه في تخطيط القوى العاملة، القاهرة، معه د التخطيط ط القومي، 1985، ص 14

شأنه أن يمثل عبئاً على النشاط الزراعي ومع زيادة التحضر والتحول في أنماط السلوك الاقتصادي والاجتماعي أخذ موقع البطالة المقنعة يتحول إلى المدن . وقد ساهم تطبيق سياسية تعيين الخريجين والمسرحين من الجيش في زيادة تكديس العاملين في الكثير من القطاعات بما يجاوز قدرة هذه القطاعات.

وتكمن خطورة هذا التضخم الذي يصيب القطاع الحكومي في أنه يسهم في اختلال توزيع العمالة داخل الجهاز الحكومي فهناك وظائف تعاني من نقصا حادا وأخرى تعاني من التضخم داخل القطاع نفسه . كل هذه الظواهر أسهمت في انخفاض معدل الأداء وزيادة معدل البطالة المقنعة واستنزاف موارد الدولة، لا توجد أي إحصاءات رسمية عن حجم البطالة المقنعة أو معدلها أو توزيعها إقليميا على الأنشطة الاقتصادية إلا أنه توجد بعض الدراسات التي قدمت تفسيراً لتلك الظاهرة في بعض القطاعات وقد رأت الدراسة أن معدل البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي لا تقل عن 40% من إجمالي العاملين في هذا القطاع عام 1976. (1)

---

(1) سميحة السيد فوزي، سياسات مواجهة البطالة : رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخ -ر بالمؤتمر الأول، القسم الاقتصادي، بعنوان " البطالة في مصر، مرجع سابق، ص1054

### أسباب تفاقم مشكلة البطالة في مصر

تعد مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري . حيث أخذت هذه المشكلة في التصاعد بشكل كبير منذ منتصف السبعينات وحتى الآن ، وإن تفاوتت معدلاتها صعودا أو هبوطا من فترة لأخرى وفقا للظروف التي مر بها الاقتصاد المصري. ولذا فإن الدراسة الراهنة سعت إلى تحديد أهم الأسباب التي أسهمت في تفاقم هذه الظاهرة حتى تتمكن من معالجتها وقد تحددت.

**أهم هذه الأسباب في الآتي :**

**أولاً: العوامل الديموغرافية ( السكانية )**

لقد ترتب على ارتفاع معدلات النمو السكاني في مصر خلال الفترة الماضية عدم قدرة الاقتصاد المصري على إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية ، وكذلك فقد تدفقت أعداد كبيرة من الأفراد إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية مما شكل حائلا دون إحداث النمو الاقتصادي المنشود، بل على النقيض من ذلك

فقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة عن معدلاتها الطبيعية بسبب زيادة عدد الأفراد الذين هم في سن العمل ويرغبون فيه عن عدد فرص العمل الجديدة التي تخلقها عملية التنمية.

جدول رقم (7): تطور التعداد السكاني في جمهورية مصر العربية في الفترة 1960 حتى 2006.<sup>(1)</sup>

السنة	1960	1966	1976	1986	1995	2001	2006
العدد بالمليون نسمة	26.085	30.076	36.626	48.3	61.9	67.5	72.01572

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (7) يتضح أن العام ل الديموغرافي (السكاني) مارس ضغطا كبيرا على الحكومة المصرية حيث إن هذا الارتفاع في النمو السكاني يصاحبه ارتفاع فيما تتحمله الدولة من نفقات توجه للنواحي التعليمية والصحية و الاجتماعية وغيرها في الوقت الذي تتسم فيه الموارد الطبيعية بالثبات مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

ثانياً : تراجع الحكومة في التزامها بتشغيل الخريجين :

لقد بدأت الحكومة المصرية في تطبيق نظام تعيين الخريجين منذ عام 1964 حيث تتكفل فيه الدولة بتعيين كافة الخريجين ، مما أدى إلى زيادة أعداد الأفراد المعينين بالحكومة والقطاع العام ، وقد أسهم ذلك بدوره في ارتفاع معدلات البطالة المقنعة.<sup>(2)</sup>

(1) المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة بحث العمالة بالعينة، 2007، ص 11  
(2) ريهام حسن عب د الحكيم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي مشكلة البطالة - دراسة مقارنة بين مصر إسرائيل، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2000، ص 120

ومنذ عام 1978 بدأت الحكومة المصرية التخلي عن تطبيق سياستها في تعيين الخريجين، وذلك بسبب عبء هذه السياسة على الموازنة العامة للدولة مما أدى إلى التباطؤ في عملية التشغيل، وإطالة فترات انتظار التعيين الأمر الذي أسهم في زيادة معدلات البطالة بين شباب المتعلمين. (3)

ويتضح من ذلك أن سياسة تعيين الخريجين لم تقض على البطالة السافرة بل إنها أرجأت ظهورها.

### ثالثاً: عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل:

حققت مصر تقدماً كبيراً فيما يتعلق بانتشار التعليم بين الذكور والإناث على جميع المستويات التعليمية. إلا أن هذا الانتشار لم يتمشى مع درجة ملائمة نوعية الخريجين مع سوق العمل ومتطلباته(1).

حيث أن عملية التعليم تمتد لسنوات طويلة وتحتاج إلى تكلفة عالية يتحملها الفرد والمجتمع، ذلك بهدف الرغبة في الحصول على فرصة أفضل للتوظيف والأجر الأعلى بالنسبة للفرد، أما بالنسبة للمجتمع فإنه يهدف إلى تحقيق إنتاجية أفضل باستخدام العمالة الماهرة و المؤهلة، وكذلك توفير المهارات الوطنية بدلاً من استيرادها ولكن مع انعدام الربط بين سياستي التعليم والتوظيف يحدث تراجع في عائد التعليم الشخصي والمجتمعي، فالخريج لا يجد أمامه سوى أمرين: إما أن يلتحق بعمل بعيد عن مجال تخصصه وإما أن يبقى عاطلاً، وهذا يعنى انخفاض في الإنتاجية وضياع الموارد التي خصصت لتعليمه، ومن ثم تخففي

---

(3) مديحه أحمد عبادة، تحليل سيولوجي لمشكلة البطالة من واقع الاقتصاد المصري، سياسات التكيف الهيكلي في مصر الأبعاد الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1996، ص 186  
(1) آراء في السياسة "التشغيل والبطالة في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 11، 2002، ص 169



مبررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع. (2) بالإضافة إلى ذلك فإن برامج التعليم والتدريب لم تساير الواقع العملي واحتياجات المجتمع ، ومع تطبيق سياسة مجانية التعليم فقد أسهم ذلك في زيادة أعداد الخريجين على كافة المستويات التعليمية بصورة كبيرة ومع تطبيق سياسة تشغيل الخريجين ، فقد شجع ذلك الأفراد على استكمال دراستهم حتى نهاية التعليم الجامعي في الوقت الذي لم تعد القطاعات الحكومية لديها القدرة علي استيعاب تلك النوعية من الخريجين ، فظهر فائض في هذه النوعية في الوقت الذي حدث فيه عجز في بعض التخصصات الأخرى.(3)

وهذا يعني وجود خلل أو لا توازن بين العرض والطلب والسبب وراء ذلك يرجع إلى السياسة التعليمية المتبعة وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

#### رابعاً: تدهور شروط التبادل التجاري:

حيث ترتب على إحلال البدائل الصناعية محل المواد الأولية تحول في الطلب العالمي على هذه المواد الأولية وقد أثر ذلك على معدلات التبادل التجاري بشكل يضر بمصر بوصفها إحدى الدول المصدرة لهذه المواد الخام.

فقد حدث تدهور كبير في معدل التبادل التجاري في مصر حيث إن المواد الخام لا تزال تشكل نسبة لا يستهان بها من صادرات مصر ، وقد أحدث ذلك تدهور في مستوى الدخل القومي وعدم قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل جديدة تستوعب تلك الأعداد الهائلة الداخلة إلى سوق العمل.(1)

#### خامساً: استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال :-

---

(2) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم " 173"، قضية التشغيل والبطالة علي المستوى العالمي والقومي والمحلي، مرجع سابق، ص 42

(3) سامية حضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، مرجع سابق، ص 51

(1) مني الطحاوي، تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين، البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 597.

اعتمد الاقتصاد المصري على استخدام أساليب مكثفة لرأس المال حيث إن الاقتصاد المصري يتميز بالوفرة النسبية في عنصر العمل وبالندرة النسبية لعنصر رأس المال ، وقد أدى استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال إلى مضاعفة حاجة الاقتصاد المصري لرأس المال مما أثر على إيجاد فرص عمل جديدة للأفراد. (2)

#### سادساً: التبعية الاقتصادية للأسواق المالية: (1)

لقد تمتعت مصر بأسعار شبه مستقرة في الستينات حيث كان معدل الزيادة السنوية في الأسعار 5.3 % وقد استمر ذلك الوضع لحين تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم فيها ربط الاقتصاد بالسوق العالمي الرأسمالي وتزايد الاعتماد

علي الاستيراد من الخارج ، وقد أدى التأثير بموجات التضخم التي سادت الأسواق العالمية إلى حدوث رفع في الأجور دون زيادة مماثلة في الإنتاج وحدث خلل هيكلي في سوق العمل و إتباع سياسة سعريه تشجيع علي الزيادة في الاستهلاك من سلع معينة مما زاد من حجم الدعم واضطرت الحكومة إلي تمويل جزء كبير من الإنفاق العام عن طريق موارد غير حقيقية ، تزايد الاعتماد علي الخارج وزادت الاختناقات في الاقتصاد المصري.

وقد زاد الاعتماد علي الواردات بشكل يمثل أحد الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي ، فمع زيادة أسعار الواردات مع تخفيض القيود علي تجارة الاستيراد للقطاع الخاص

---

(2) منال مدحت شكري، اثر التكنولوجيا المعاصرة علي البطالة مع التركيز علي مصر، مرجع سابق، ص 153.

(1) مديحه عبادة، تحليل سيولوجي لمشكلة البطالة من واقع الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ص 188-189.

مع الأخذ بنظام الإعفاء الجمركي لواردات الاستثمار الخاص. فقد ترتب علي ذلك اتجاه نسبة كبيرة من مدخرات المصريين بالخارج لتمويل الواردات بدون تحويل عمله ، وقد سبب ذلك تغيرات بنائية وتنظيمية في المجتمع المصري حيث إن جانب من الواردات كان يمثل دخلات لإنتاج سلع صناعية وآلات ومعدات يستوجب وجودها لتشغيل عدد من المصانع ولتحقيق مزيد من الاستثمارات ما يؤثر علي معدلات التنمية ويسهم في خفض مستويات المعيشة لذوي الدخل الثابتة كذلك فإنه يقلص من فرص العمالة ويعمق من مشكلة البطالة في المجتمع المصري.

#### سابقاً: تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي :

حيث إن مشكلة البطالة في مصر بدأت تأخذ ملامح محددة واضحة منذ تطبيق سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي.

حيث إن معدلات البطالة وصلت لمستويات حرجة بفعل بعض العوامل التي ارتبطت بالتغير الذي لحق بالسياسات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، منها تراجع معدلات النمو الاقتصادي كلياً وجزئياً والديون الخارجية والمحلية والتضخم في الأسعار وانخفاض معدلات الإنتاج<sup>(1)</sup>.

وقد ترتب علي ذلك محدودية قدرة القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي علي خلق فرص

عمل جديدة لما تحويه من طبيعية انكماشية تسعى لخفض الإنفاق العام.

---

(1) محمود فهمي الكردي، مشكلات الطبقة العاملة في مصر تحليل اجتماعي لآثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، العمال والتحويلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ط 1، 2004، ص 245

كذلك فإن هذه السياسات سوف تسعى إلى إعادة تنظيم القطاع المصري والتخلص من

العمالة الزائدة التي انتشرت في غالبية وحداته. (2)

### تطور مشكلة البطالة في مصر

لقد مر الاقتصاد المصري بالعديد من التحولات الاقتصادية التي بدأت بالفكر الاشتراكي، تلتها مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي بدئت من السبعينات حتى واستمرت حتى التسعينات عندما تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ما اشتملت عليه من سياسات ذات فكر ليبرالي جديد. ولذلك فقد أسهمت تلك التحولات في إفراز نوع من التحدي لقدرة الدولة علي توفير فرص عمل كافية لأفرادها.

فأصبحت مشكلة البطالة هي انعكاس لمدي التقدم أو التأخر الذي يمر به الاقتصاد القومي من تغيرات ، قد تؤدي في بعض الأوقات إلي زيادة معدلات البطالة أو القضاء عليها. ولذلك فسوف تتناول الدراسة في المرحلة التالية مدي التطور في معدلات البطالة في

مصر منذ عام 1947 حتى 2006.

---

(2) مختار علي محمد، آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي علي سوق العمل في م صر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2003، ص 180

جدول رقم (8) حجم البطالة طبقا لتطور أعداد المتعطلين في مصر(1)

السنة	قوة العمل	إعداد المتعطلين	معدل البطالة
1947	6534975	35352	0.5%
1960	7818911	174941	2.2%
1976	1981535	850432	7.7%
1986	13677618	2011357	7.14%
1996	17174935	1538008	9%
2006	22878000	2434000	10.6%

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح لنا :

- في الأربعينات كان معدل البطالة منخفض حيث بلغ 5.0 % ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى تبعية مصر وخضوعها للاحتلال البريطاني ، حيث إن بريطانيا سعت خلال تلك الفترة إلى ضم أكبر عدد من الأفراد لخدمة جيوش الحلفاء والذي ظهر بوضوح عام 1942 – 1943 .
  - وخلال الستينات ارتفع معدل البطالة بصورة طفيفة حيث بلغ 2.2 % ويرجع السبب في عدم ارتفاع معدل البطالة خلال تلك الفترة إلى:
- تطبيق سياسة مجانية التعليم :** حيث إنها أسهمت في استيعاب جزء من البطالة عن طريق الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة وتفضيل الأفراد لاستكمال تعلمهم بدلا من الرغبة في الحصول على عمل.

(1) الجدول من إعداد الباحثة، بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات إجمالي الجمهورية،(1947-1996)، بيانات 2006 من الكتاب الإحصائي السنوي، 2007، ص 78

**التوسع في القطاع الحكومي والمشروعات العامة :** حيث إنه بعد قيام ثورة 1952 بدأ التوسع في إنشاء هيئات حكومية جديدة والتوسع في الهيئات القائمة بالفعل وقد أسهم هذا الاتجاه في زيادة العمالة في القطاع العام.

**تطبيق نظام خفض ساعات العمل في المشروعات العامة :** حيث تم منذ بداية الستينات خفض ساعات العمل في القطاع العام من 48 ساعة إلى 42 ساعة أسبوعياً مما أسهم في خفض طاقة القوى العاملة في هذه المشروعات بنسبة 5.12 % وكان من نتيجة ذلك توفير فرص عمل جديدة بالتالي توظيف أع داد جديدة من العاملين وخفض معدل البطالة.<sup>(1)</sup>

**تطبيق نظام تعيين الخريجين :** حيث إن الدولة طبقت هذا النظام والذي تكفل بتعيين خريجي الجامعات خلال عامين من تخرجهم وتعيين الخريجين من التعليم المتوسط خلال 3 سنوات من تخرجهم وذلك في القطاع العام ، وقد أسهم تطبيق هذه السياسة في توفير فرص عمل سريعة للخريجين ، و زاد عدد العاملين بالحكومة من ( 933 ألف ) عام 1960 إلى ( مليون وخمسة وثلاثون ألف ) فرد عام 1966.<sup>(1)</sup>

**تطبيق نظام التجنيد الإجباري :** حيث لجأت الدولة فيما بين حربي 1967 - 1973 إلى إطالة فترة التجنيد الإجباري إلى ما يتراوح من ( خمس إلى سبع سنوات ) وقد أدى ذلك إلى تأجيل الضغط على سوق العمل وبالتالي تراجع حجم البطالة خلال تلك الفترة.

- **خلال السبعينات :** لقد ارتفع معدل البطالة إلى 7.7 % من إجمالي القوة العاملة حيث شهدت تلك الفترة تحولات اقتصادية كبيرة حيث بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي زاد تدخل

(1) سلوى سليمان وآخرون، حق العمل في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 244.  
(1) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، تطور العمالة بالقطاع الحكومي 1960-1978، سل سلة بيانات رقم (11)، القاهرة، 1979، ص 50

الدولة فيها في النشاط الاقتصادي وتزايد فيها الاعتماد على السوق وآلياته المختلفة، وقد تزامن

ذلك مع حدوث طفرة كبيرة في موارد مصر وذلك من عدة موارد أهمها: (2)

- زيادة أسعار البترول عالميا بعد حرب 1973 مما زاد من حصيلته م صر م ن النقد الأجنبي.
- زيادة إيرادات قناة السويس.
- زيادة إيرادات السياحة.
- زيادة تحويلات المصريين للعاملين بالخارج.
- زيادة حجم القروض والمنح والهبات التي وجهت لمصر خلال تلك الفترة.

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات الهجرة إلى الدول النفطية التي زاد الطلب فيها على العمالة المستوردة وقد كانت أجورها منخفضة مقارنة بالعمالة المحلية. ومع استمرار الدولة في التزامها بتعيين الخريجين حيث ارتفع عدد العاملين بالقطاع الحكومي إلى 2.2 مليون فرد خلال تلك الفترة من 1970 – 1979. (1)

ولذلك فقد أطلق على تلك الفترة أنها فترة الرواج الاقتصادي حيث زاد معدل النمو الاقتصادي السنوي فيها إلى 5.9% من الناتج المحلي.

ولذلك لم تبرز مشكلة البطالة بصورة كبيرة حيث إن البطالة خلال تلك الفترة كانت عبارة عن عدم توافق بين العرض والطلب أكثر من كونها مشكلة إيجاد فرص عمل جديدة، ويرجع السبب الأساسي في عدم التوافق إلى ضعف وقصور نظم التعليم والتدريب عن تخريج أفراد لهم الإمكانات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل.

---

(2) مديحه أحمد عبادة، مرجع سابق، ص 187  
(1) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، تطور العمالة بالقطاع الحكومي 1965-1980، سلسلة بيانات رقم (43)، القاهرة، 1981، ص 122.

- في الثمانينات : حدثت خلال تلك الفترة زيادة رهيبية في معدل البطالة حيث إنه ارتفع من 7.7% من إجمالي القوي العاملة 1976 إلى 14.7 عام 1986 وتزايد عدد عاطلين من 850.4 ألف عاطل إلى 2.1 مليون عاطل بزيادة قدرها 1.16 مليون فرد خلال عشر سنوات ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل من أهمها: (2)

1. تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين الجدد.
2. تراجع أسعار الصادرات المصرية وفي مقدمتها البترول وما صاحبها من تدهور في الميزان التجاري.
3. زيادة الديون الخارجية على مصر وارتفاع أعباء خدمة هذه الديون.
4. زيادة الاعتماد على الأساليب التقنية الحديثة في المجال الزراعي والصناعي مما أضعف من قدرة هذه القطاعات على استيعاب مزيد من العمالة.
5. انخفاض الطلب على العمالة المصرية في الخارج وخاصة بعد موجة الركود الاقتصادي التي مر بها العالم خلال تلك الفترة ، التي أصبحت تعني زيادة في معدلات البطالة المقنعة بالحكومة والقطاع العام بسبب عودة الأفراد إلي وظائفهم السابقة، وقد بلغ معدل بطالة العائدين 17% وهو أعلى من نظيرة لغير المهاجرين الذي قدر ب 5% في الثمانينات.

---

(2) أنظر

- منال مدحت شكري، مرجع سابق، ص 145 -155.
- هبه أحمد نصار، البطالة وسياسات الاستثمار، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 969.
- مديحه أحمد عبادة، مرجع سابق، ص 179 - 188.



- في التسعينات : حدث خلال تلك الفترة تزايدت قوة العمل من 13.6 مليون فرد عام 1986 إلى 17.2 مليون فرد عام 1996 أي بزيادة قدرها 3.6 مليون فرد خلال عشر سنوات، وانخفض عدد المتعطلين من 20.11 مليون إلى 15.4 مليون عام 1996.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن معدل نمو الت تشغيل قد فاق نمو قوة العمل مما ترتب عليه انخفاض معدل البطالة من 14.7 % عام 1986 إلى 9 % عام 1996. وقد أسهم في ذلك تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أسهم في زيادة معدل الاستثمارات مما أسهم في استيعاب مزيد من القوة العاملة فضلا عن زيادة عدد المشروعات التي تقدم للشباب بقروض ميسرة عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية.

بالإضافة إلى اتجاه الدولة نحو إقامة مشروعات عملاقة بالمن الجديدة ، مثل سيناء وجنوب الوادي . فضلا عن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص الغير منظم في امتصاص مزيد من العمالة حيث زاد عدد المشتغلين بهذا القطاع من 15% عام 1991 إلى 38% عام 1999<sup>(1)</sup>

أما في عام 2006 : بدأ معدل البطالة في الزيادة حيث إنه ارتفع من 9 % عام 1996 إلى 1.6 % عام 2006 حيث زادت قوة العمل من 17.2 مليون فرد إلى 22.9 مليون عام 2006 وارتفعت أعداد المتعطلين من 15.4 مليون فرد إلى 24.3 مليون فرد خلال عشر سنوات.

ويمكن إرجاع السبب وراء ارتفاع معدل البطالة إلى أنه مع الاستمرار في تطبيق سياسات التثبيت والتكليف الهيكلي بدأ يتطلب تنفيذها تقليص الإنفاق العام، مما أدى خفض معدل الاستثمارات كذلك فإن عمليات إنشاء المشروعات الجديدة قد انتهت وبالتالي خرجت فئة مما كانوا يقومون بعملية التشييد والبناء، وهم عمالة مؤقتة يتم تسريحها عقب انتهاء المشروعات وأصبحت إضافة على أعداد المتعطلين.

---

(1) غُلا الخواجة، دراسة تحليلية لأوضاع البطالة والت تشغيل في مصر، العمال والتحويلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعي، مرجع سابق، ص 46

كذلك فإنه مع الارتفاع الرهيب في معدلات الزيادة السكانية أصبحت الدولة غير قادرة على خلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى تطبيق سياسة الخصخصة التي يتم فيها تسريح عدد من العمالة داخل الشركات، وذلك من خلال المعاش المبكر وعدم تعيين أفراد جدد بهدف تقليص النفقات.